

جامعة وهران
كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية
المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد التنمية

الموضوع :

مقاييس اللامساواة والفقير

دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف:

د. كفيف محمد بن عودة

إعداد الطالبة:

بن ساسي هجيرة

2013/10/06

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د: سنوسي بن عبو
مقررا	جامعة وهران	أستاذ محاضر(أ)	د: كفيف محمد بن عودة
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د: زايري بلقاسم
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر(أ)	د: حاكمي بوحفص

السنة الجامعية : 2012-2013

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم.

بعد الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام

وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان.

وإن كان لا يسعني في هذا المقام رد الجميل... فاعترافا مني بالفضل والامتنان وإن كان يعبر ولو بجزء من الوفاء... أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا وذلك كل عائق أمامنا... إلى كل من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا، وأخص بذلك أساتذة كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور: كفيف محمد بن عودة الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، وإلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ولهم مني كل الاحترام.

إلى كل من ساعد وقدم لنا العون في انجاز هذا العمل ...

شكري الجزيل وامتناني .

اهداء

إلى الشموع التي ذابت في كبرياء...

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار ... إلى سندي وبه أزداد افتخار...

إلى الذي لا تفيه الكلمات والشكر والعرفان بالجميل... والدي العزيز

إلى ينبوع العطاء بدون انتظار... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي...

إلى معنى الحب والحنان والتفاني بلا كلل ولا ملل... والدي العزيزة

إلى من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل... إلى من شاركوني حزن الأم...

إلى ينابيع الصدق الصافي وبهم أستمد عزمي وإصراري... إخوتي

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء... إلى من معهم سرت وبرفتهم أنست...

إلى من لم أعرف كيف وجدتهم وعلموني أن لا أضيعهم... أصدقائي

إليهم أهدي هذا البحث.

الفه رس

أ	المقدمة.....
	الفصل الأول : المفاهيم والمرجعيات النظرية لظاهرتي اللامساواة في التوزيع والفقير وعلاقتها بالتنمية
1	مقدمة.....
2	1-1-المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مفاهيم عامة حول التوزيع و اللامساواة في التوزيع ومقارباتها.....
2	1.1.1-المطلب الأول: مفهوم التوزيع، أنواعه، أهم نظريات شرحه.....
2	1.1.1.1- مفهوم التوزيع.....
3	2.1.1.1- أنواع التوزيع.....
3	✓ التوزيع الوظيفي.....
3	✓ التوزيع الشخصي.....
3	3.1.1.1- أهم نظريات شرح توزيع الدخل بين الأفراد.....
3	✓ المدرسة الإحصائية.....
3	✓ المدرسة الاقتصادية والاجتماعي.....
4	2.1.1-المطلب الثاني: أبعاد مشكلة التوزيع بين المساواة و التفاوت.....
4	1.2.1.1-البعد الفردي (التفاوت المطلق في توزيع الدخل الكلي و الثروة).....
5	2.2.1.1-البعد الجماعي (المساواة العادلة التامة في التوزيع).....
5	3.2.1.1 - البعد المزدوج (التوزيع الأمثل).....
6	4.2.1.1 - اعتبارات إضافية.....
7	3.1.1-المطلب الثالث : اللامساواة في التوزيع و مقارباتها.....
7	1.3.1.1- اعتبارات أساسية.....
8	2.3.1.1- أهم المدارس.....
8	✓ المدرسة التقليدية.....
9	✓ مدرسة الحاجات الإنسانية.....
9	✓ مدرسة الإمكانيات.....
11	2-1-المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الفقر و مقارباته.....
12	1-2.1-المطلب الأول: مفهوم ظاهرة الفقر.....
12	1.1.2.1 - تعريف الفقر.....
12	2.1.2.1 - المستويات المختلفة للحرمان في إطار الفقر.....
14	2-2.1-المطلب الثاني: أهم مقاربات الفقر.....
14	1.2.2.1 - مقارنة المنفعة.....

15 2.2.2.I - مقارنة الحاجات الأساسية
15 3.2.2.I - مقارنة الإمكانيات
16 4.2.2.I - التركيب بين مختلف المدارس
18 3.2.I - المطلب الثالث: أنواع الفقر
18 1.3.2.I - التصنيف على أساس مستوى الفقر
19 2.3.2.I - التصنيف على أساس المناطق الجغرافية
19 3.3.2.I - التصنيف على أساس العوامل المسببة للفقر
19 4.3.2.I - التصنيف على أساس مدة الفقر
20 5.3.2.I - تصنيفات أخرى للفقر
20 3.I - المبحث الثالث : الفقر، عدم المساواة في التوزيع و التنمية
21 1.3.I - المطلب الأول: علاقات الفقر ، اللامساواة في التوزيع والتنمية
21 1.1.3.I - الفقر و اللامساواة
21 2.1.3.I - علاقة التباين في التوزيع بالنمو الاقتصادي
23 3.1.3.I - النمو الاقتصادي و التباين في التوزيع والتخفيف من الفقر
24 2.3.I - المطلب الثاني: استراتيجيات تحفيز النمو و خفض الفقر
24 1.2.3.I - متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي
26 2.2.3.I - دور الدولة
27 3.3.I - المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الشاملة و هدف الإقلال من الفقر
27 1.3.3.I - عرض عام عن الأهداف الإنمائية للألفية
28 2.3.3.I - هدف خفض الفقر و الاهتمام بالمساواة كمحور للتنمية
29 3.3.3.I - إدراج أهداف الألفية الإنمائية ضمن السياسات الوطنية
30 خاتمة

الفصل الثاني : قياس اللامساواة و الفقر و مؤشراتهما

31 مقدمة
32 1.II - المبحث الأول : أسس قياس اللامساواة في التوزيع و الفقر
32 1.1.II - المطلب الأول: أبعاد مؤشرات القياس
32 1.1.1.II - اعتبارات منهجية للقياس
32 ✓ المقصود بالمؤشر

- 33 ✓ خصائص مجال القياس
- 34 2.1.1.Π قياس اللامساواة و الفقر و المقاربات التعريفية لها
- 34 ✓ المدرسة التقليدية
- 34 ✓ مدرسة الحاجيات الأساسية
- 34 ✓ مدرسة الإمكانيات
- 35 2.1.Π -المطلب الثاني: مقاربات قياس الفقر
- 35 1.2.1.Π -المؤشرات النقدية
- 35 ✓ الدخل
- 36 ✓ الإنفاق الاستهلاكي
- 37 ✓ توجيهات عامة لتجميع و تصحيح البيانات
- 38 2.2.1.Π -المؤشرات غير النقدية
- 38 ✓ الفقر الصحي و الغذائي
- 39 ✓ الفقر التعليمي
- 39 ✓ المؤشرات المركبة
- 39 3.1.Π -المطلب الثالث : الهشاشة البعد التكميلي للقياس
- 40 1.3.1.Π - مفهوم الهشاشة
- 40 2.3.1.Π -معاييرها
- 41 ✓ الانتقال من و إلى دائرة الفقر
- 41 ✓ مدة و تردد فترات الوقوع في دائرة الفقر
- 42 ✓ التشتت و التباين بين الدخل
- 42 3.3.1.Π -تحليل الهشاشة
- 42 ✓ تقدير طبيعة التوزيع بأولوية الاستهلاك من المداخل المستقبلية للأسر
- 42 ✓ تطور الاستهلاك أو الدخل
- 43 ✓ محددات التدفق من إلى الفقر
- 43 ✓ محددات الهشاشة و مستويات الفقر
- 44 2.Π -المبحث الثاني : مؤشرات قياس اللامساواة في التوزيع و الفقر
- 44 1.2.Π -المطلب الأول: مؤشرات قياس التفاوت
- 44 1.1.2.Π -ملاحظات أولية
- 45 2.1.2.Π - أهم المؤشرات لقياس اللامساواة في التوزيع

45 1. المؤشرات الإحصائية
46 2. المدى (Range)
46 3. انحراف الوسط النسبي
46 4. التباين
47 5. معامل التباين
47 6. مؤشر جيني (Indice de Gini)
49 7. معامل كوزنتز (Indice de Kuznets)
50 8. مؤشر ثايل (Indice de Theil)
52 9. مؤشر اتكنسون (Atkinson)
53 2.2.Π - المطلب الثاني: خط الفقر و مقاربات تعدده
53 1.2.2.Π - تعريفه و أنواعه
54 2.2.2.Π - أهم طرق قياس خط الفقر
54 ✓ الطرق الذاتية
55 ✓ الطرق الموضوعية
55 1. طريقة استهلاك الطاقة الغذائية
57 2. طريقة تكاليف الحاجات الأساسية
58 3.2.2.Π - حدوده
59 3.2.Π - المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفقر
59 1.3.2.Π - مؤشر عدد الرؤوس
60 2.3.2.Π - فجوة الفقر
60 3.3.2.Π - مؤشر شدة الفقر
61 4.3.2.Π - مؤشر Sen
61 5.3.2.Π - مؤشر F.G.T
63 6.3.2.Π - مؤشر Watts
63 7.3.2.Π - مؤشر S.S.T
64 8.3.2.Π - تعميم حول مؤشرات قياس الفقر
65 9.3.2.Π - نقاط أساسية
65 ✓ تحليل تغير الفقر
65 1. مابين الفترات الزمنية (عامل الزمن)

67 2. ما بين القطاعات الفرعية.
67 3. أثر عاملي الزمن و تقسيم المجتمع.
68 ✓ مروانات الفقر.
69 3.Π- المبحث الثالث : مقاييس التنمية البشرية لظاهرتي اللامساواة و الفقر.
69 1.3.Π- المطلب الأول: آخر اتجاهات التنمية البشرية من منظور دليل التنمية البشرية.
70 1.1.3.Π- أبعاد دليل التنمية البشرية IDH.
70 2.1.3.Π- قياس دليل التنمية البشرية.
72 2.3.Π- المطلب الثاني: قياس عدم المساواة في مختلف الأبعاد.
72 1.2.3.Π- أبعاد و مؤشرات دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة IDHI.
73 2.2.3.Π- قياس دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة.
75 3.2.3.Π- حدود الدليل الجديد المعدل بعامل عدم المساواة.
76 3.3.Π- المطلب الثالث: قياس الفقر الدليل الجديد المتعدد الأبعاد.
76 1.3.3.Π- أبعاد دليل الفقر المتعدد الأبعاد و مؤشرات.
77 2.3.3.Π- منهجية حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد.
79 3.3.3.Π- حدود دليل الفقر المتعدد الأبعاد.
80 خاتمة.

الفصل الثالث : الدراسة القياسية

81 مقدمة.
82 1.Ⅲ- المبحث الأول : قاعدة المعطيات المستخدمة ونتائجها الإجمالية.
82 1.1.Ⅲ- المطلب الأول: بيانات الإنفاق الاستهلاكي بصفة عامة ومسوح ميزانية الأسر بصفة خاصة.
82 1.1.1.Ⅲ- بيانات الإنفاق الاستهلاكي.
82 ✓ أهم استخدامات بيانات الإنفاق الاستهلاكي.
83 ✓ مصادر بيانات الإنفاق الاستهلاكي.
85 2.1.1.Ⅲ- مسوحات ميزانية الأسر.
85 ✓ تهيئة خطة مسح ميزانية الأسرة.
85 ✓ تحديد بيانات المسح.
86 ✓ تصميم العينة.
86 ✓ استمارة المسح.
86 ✓ جمع البيانات.

87	✓ معالجة بيانات الاستمارة.....
87	✓ تبويب ونشر النتائج.....
88III-2.1.المطلب الثاني: المسح الوطني للإنفاق الاستهلاكي الأسري لسنة2000.....
88III-1.2.1-حقل المسح.....
88III-2.2.1- العينة الخاصة بالمسح.....
88III-3.2.1- مجاميع تبويب البيانات.....
89III-4.2.1- نتائج المسح الإجمالية وتحليلها.....
92III-3.1.المطلب الثالث : تحديد قاعدة البيانات وأسس تحليلها.....
92III-1.3.1- قاعدة البيانات.....
92III-2.3.1- معالجة البيانات.....
93III-3.3.1- أسس التحليل.....
95III-2.المبحث الثاني : قياس اللامساواة في التوزيع و الفقر في الجزائر.....
95III-1.2.المطلب الأول: توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر.....
95III-1.1.2- متوسط الإنفاق السنوي الإجمالي.....
96III-2.1.2- اتجاهات الإنفاق المتوسط السنوي.....
97III-2.2.المطلب الثاني: قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي.....
98III-1.2.2- منحنى لورانز.....
99III-2.2.2- معامل جيني.....
100III-3.2.2- معامل كوزنتز.....
100III-3.2.المطلب الثالث : قياس الفقر حسب توزيع الإنفاق الاستهلاكي.....
100III-1.3.2- خط الفقر.....
101III-2.3.2- فجوة الفقر.....
101III-3.3.2- شدة الفقر.....
102III-3.المبحث الثالث : قياس محددات الفقر في الجزائر.....
102III-1.3.المطلب الأول: النموذج المستخدم للتقدير ومميزاته.....
102III-1.1.3- تقديم النموذج.....
103III-2.1.3- تحديد المتغيرات.....
106III-2.3.المطلب الثاني: النتائج التطبيقية وتحليلها.....
106III-1.2.3- وصف إحصائي للعينة.....

107III.2.2.3- تقدير معالم النموذج
108III.2.3.3- تفسير النتائج وتحليلها
121III.3.3- المطلب الثالث: جوانب أساسية إضافية للنموذج
121III.1.3.3- اختبار تجانس التباين
122III.2.3.3- الدوال التمييزية
123III.3.3.3- اختبار Walk's lambda
123III.4.3.3- معاملات الدوال التمييزية
124III.5.3.3- مصفوفة الارتباط
125III.6.3.3- التمثيل البياني لنتائج الدراسة
126III.7.3.3- مضمون النتائج
128 خاتمة
129 الخاتمة العامة

الملاحق

135 الملحق رقم 1
136 الملحق رقم 2

قائمة المراجع

140 المراجع باللغة العربية
142 المراجع باللغات الأجنبية

قائمة الجداول والأشكال

146 قائمة الجداول
147 قائمة الأشكال

المقدمة العامة

يعد الإرتقاء بمستوى رفاهية ومعيشة الأفراد والأسر وإدامة هذا الوضع أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية في أي دولة ، ولتحقيق ذلك هناك عاملان لا بد أن يؤخذا بعين الاعتبار وهما مستوى عدالة التوزيع ودرجة الفقر بين أفراد وأسر المجتمع ، فعلى الرغم من التطور في معظم بقاع العالم ومن التحسن الكبير الذي طرأ على حياة الملايين من البشر ، فلا يزال الإرتفاع في مستويات الفقر واللامساواة مشكلة معقدة تتعدد أبعادها ويغلب على الأمر التداخل بينها في إطار الأداء الاقتصادي.

فالفقر والنمو يعتمدان على نمط التوزيع حيث عند تعديل التوزيع تتغير نسبة الفقراء ، وإن كان مستوى المعيشة المعبر عنه بالسلع والخدمات التي يمكن للفرد أو الأسر الحصول عليها لم يتغير أو تحسن ، مع ذلك فإن الفقر قد يزداد نسبياً، فالفقر يتحدد نسبة إلى التوزيع العام وبالتالي يتضمن بعد اللامساواة باعتباره البعد الأكثر أهمية، و إن كان مفهوم الفقر واللامساواة مرتبطين لوجود علاقة بينهما فإنهما يقيان مختلفين فقد توجد اللامساواة بين الفقراء أنفسهم، كما أن هذا التقليل للفارق بينهما يجد أساسه في مستوى التقدم الذي حققته الدول التي استطاعت أن تؤمن لمواطنيها الحاجات الأساسية الضرورية ، فتجاوزت المقاربات الضيقة التي تحصر التنمية في الجانب الاقتصادي بنمو الناتج الوطني الإجمالي وزيادة متوسط دخل الفرد إلى القضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر، اللامساواة ، انعدام الفرص ، الحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة.

وقد شهد المجتمع الدولي التحول نحو الإستراتيجية الجديدة لخفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة في إطار أهداف الألفية الإنمائية كأفضل حل عالمي أمكن الحصول عليه ، خاصة وأن الأهداف محددة زمنياً بأجل أقصاه 25 سنة ، وكما بمؤشرات ملائمة لقياس مدى التقدم المحرز في كل هدف.

إن طرح ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف ، أو تقويم النتائج وترجمة ذلك عملياً لا تزال محدودة ، ويعود تعقيد قياس ظاهرتي الفقر واللامساواة لكيفية تكميم تلك المتغيرات النوعية التي تدخل في تكوين مفهومها، وبالرغم ما ورد كل مرة في تقارير التنمية البشرية بصورة منقحة عن سابقتها يبقى القياس التقليدي الأكثر شيوعاً، بالنسبة لظاهرة عدم المساواة وبالاعتماد على العديد من المؤشرات التي منها ما هي موضوعية باستخدام أدوات إحصائية من أجل الوصول إلى قياس رقمي دقيق ، ومنها ما هي معيارية تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرفاه الاجتماعي، أما بالنسبة للفقر باستخدام مؤشرات تعنى بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم

تحديدهم على أساس خط الفقر بما يخدم أغراض قياس درجة الحرمان في المجتمع ، ورسم صورة عن خصائص الفقراء بالاعتماد على بياناتهم.

إن توفير المعلومات الكيفية حول الفقر واللامساواة وباعتبارهما ظاهرتين متصلتين يستوجب ممارسة عملية كمية لواقعها ، من خلال دراسة حالة الجزائر ومحاولة قياس مدى اللامساواة ودرجة تفشي الفقر بالاعتماد على بيانات المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي لسنة 2000.

من أجل التمكن من الإلمام بجوانب البحث كان لابد من الاعتماد على دراسة قياسية تحليلية للتمييز بين وضعيات الأسر باعتبارها مناسبة لنوع هذه الدراسة ، لعرض جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة وفق بيانات المسح التي تساعد في كشف وضعيات الأسر بين فقر مدقع أو مطلق أو غير فقيرة ثم تحليله وتفسيره إن أمكن.

بهذا جاءت دراستنا هذه بين البعدين النظري والتطبيقي منتهجين المقاربة الوصفية المدعمة بالتحليل المنسجم مع طبيعة الموضوع ، بالتطرق إلى جملة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بظاهرتي الفقر واللامساواة ، طرق قياسها وأهم مؤشراتهما ، كما تجلّى استخدام المنهج التحليلي في وصف واقع الوضع في الجزائر من خلال جملة جداول وأرقام إحصائية ، إضافة إلى تقدم الشروح اللازمة والكفيلة لترجمة المعطيات المتحصل عليها من خلال نتائج المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000 ، والذي مس عينة قوامها 12150 أسرة ، ولقد تم استخدام برنامج SPSS للحصول على نموذج دراسة وضعية الأسر وفق أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، التي تم إجراء الدراسة عليها في المسح باستخدام أسلوب التحليل التمييزي ، بغية تفسير العلاقة الموجودة بين حالة الأسرة والمتغيرات الفعلية المؤثرة في هذا الوضع.

بناء على ما سبق وبعد تحديد الإطار التصويري الذي نتبناه في هذه الدراسة ، فإن التساؤل حول مقاييس اللامساواة والفقر ودراسة الوضع في الجزائر وفق نتائج المسح الإنفاقي الأسري لسنة 2000 (باعتبارها البيانات الأخيرة و المتوفرة لحد الآن) يدفعنا إلى طرح العديد من الأسئلة الجزئية والتي مفادها :

- ما مختلف الأبعاد التي تتضمنها مفاهيم ظاهرتي اللامساواة في التوزيع والفقر؟
- أي علاقة تربط النمو الاقتصادي بعدالة التوزيع ومستويات الفقر؟
- ما هي أهم المقاييس المعتمدة لقياس اللامساواة والفقر؟
- ما آخر مستجدات التنمية البشرية لقياس اللامساواة والفقر في مختلف الأبعاد؟

- ما مدى عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي ودرجة تفشي الفقر في المجتمع الجزائري حسب بيانات المسح الإنفاقي الأسري لسنة 2000 ؟
- ما هي الطرق والنماذج الإحصائية المناسبة لشرح علاقة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع المختلفة للأسر وفق بيانات هذا المسح ؟
- ما هي أهم المتغيرات التي تسهم بشكل مؤثر في تصنيف الأسر؟ وما هي الخصائص المميزة للأسر الفقيرة دون غيرها ؟

للإجابة على هذه التساؤلات تم اعتماد الفرضيات التالية :

- الدخل باعتباره مصدر كل أوجه الإنفاق المحدد للمستوى المعيشي للأسرة هو البعد الأكثر تحديدا لمستوى التكافؤ أو التفاوت في التوزيع ودرجة الفقر.
- تحقيق مستويات نمو اقتصاديا مرتفعة وتوزيع عوائده بصورة عادلة يحول دون الوقوع أو الاستمرار في حلقة الفقر.
- الطرح الأحادي البعد القائم على معايير اقتصادية بحتة يمكن أن يقيم بصورة كافية وواضحة لوضع عدالة التوزيع والفقر، وهذا راجع لاحتلال الفقراء طبقة آخر السلم الاقتصادي باعتبار أنها تمثل من ينفقون ما نسبته 90% من الدخل على الغذاء.
- بالرغم من تعدد استعمالات المتغيرات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر فإن تحديد وضعية الأسر اتجاه الفقر يبدي جليا وجود علاقة قوية بين الفقر والبطالة ، تدني مستوى الأجور، إمكانية ملكيتها للسكن ، الحصول على التأمين الاجتماعي وكذا النمط المعيشي بين حضر وريف ، ومن جانب آخر وجود علاقة طردية بين الفقر ومعدلات الإنجاب ، كما أن علاقة مستوى الفقر مع العمل في القطاع الخاص أكبر منها في القطاع العام.

أسباب الدراسة :

- إبراز الأبعاد المختلفة لمستوى التكافؤ أو التفاوت في التوزيع والفقر.
- لا نجد دراسة قياسية كمية للمساواة في التوزيع والفقر في الجزائر تتناول خصائص الأسر.
- التعرف على نمط الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر بالاعتماد على بيانات المسح الأسري للإنفاق لسنة 2000 ، والمتغيرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في الجزائر.
- الكشف عن الاستراتيجيات والجهود العالمية الداعية لخفض الفقر ودرجة عدم المساواة.
- التطرق لآخر مستجدات اتجاهات التنمية البشرية ومدى رصدها للفقر واللامساواة في مختلف الأبعاد ووضع الجزائر في المجتمع الدولي.

أهمية هذه الدراسة :

إن الجزائر تشهد نموا اقتصاديا كما أنها تشهد نموا مطردا في الحياة الاجتماعية والبيئة القانونية ، وقد خطت خطى سريعة وواثقة نحو الديمقراطية وبناء دولة عصرية ، ونظرا لما لهذه العوامل من تأثيرات إيجابية على المجتمع خاصة وأن الجزائر تحرص على رفع مستوى معيشة الأسر برفع دخول الأفراد وتوفير الخدمات ودعم السلع والخدمات الأساسية ، وبما أن مستوى رفاهية أي مجتمع يقاس بمستوى التكافؤ أو اللامساواة في التوزيع ودرجة نقشي الفقر فيه ، تبين أنه من الضروري دراسة مقاييس اللامساواة والفقر بصفة عامة ، والوقوف على حالة الجزائر بصفة خاصة، بناء على بيانات المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي المتوفر لحد الآن والذي يعود لسنة 2000 ، والتعرف على نمط الإنفاق الأسري السائد في المجتمع الجزائري وقياس مستوى الرفاهة من خلال قياس عدالة توزيع هذا الإنفاق وفجوة الفقر ، تحديد خصائص الفقراء ذواتهم مما قد يساعد في الكشف عن حالة الأسر لدعمها وحمايتها وتقديم الإعانات وتوجيهها نحو الهدف المرغوب بأسلوب مدروس في مختلف المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الصحية ، الثقافية ، التعليمية والبيئية.

كما أن مقاييس اللامساواة والفقر من بين مؤشرات التنمية البشرية التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرصد تطور الدول، وبالتالي من الضروري تتبع موقع الجزائر في المجتمع الدولي.

انسجاما مع ما سبق تم تقسيم البحث إلى جزئين نظري وتطبيقي، أما الجزء النظري فهو مقسم إلى فصلين :

الفصل الأول مكرس للجانب النظري لمفاهيم المساواة، اللامساواة في التوزيع، الفقر ومختلف مقارباتها التقليدية والحديثة وعلاقة تداخل الظاهرتين بالتنمية الاقتصادية واستراتيجيات خفض الفقر المتبناة في إطار المنظمات الدولية.

الفصل الثاني فهو مخصص لعرض طرق ومقاييس اللامساواة في التوزيع والفقر المتداولة لدى الاقتصاديين ، وكما هو للتعريف كذلك بالنسبة لوسائل القياس في محاولة تطوير قياس متعدد الأبعاد والبحث عن إمكانية تطبيقه العملي.

أما الجزء التطبيقي فيضم فصلا نتطرق فيه لقياس الظاهرتين في الجزائر استنادا على بيانات المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي لسنة 2000 ، مع اللجوء إلى تحليل لنتائج دراسة قياسية معمقة حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة وغير الفقيرة.

الفصل الأول :

المفاهيم و المرجعيات النظرية لظاهرتي اللامساواة في
التوزيع و الفقر وعلاقتها بالتنمية

مقدمة :

إن ظاهرتي اللامساواة في التوزيع و الفقر ليست طارئة في المجتمعات ، يمتد تكوينها إلى مدى بعيد ، انتقلت مورثاتها باستمرار تواجد العوامل المولدة لها و الفاعلة على استدامتها ، ويغلب على الأمر التداخل بينها فيعتبر الفقر مسألة عدالة ، يستمد جذوره من علم الأخلاق الاجتماعي تبلور جراء مصفوفة من التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، الداخلية و الخارجية .

لهذا لا بد من التطرق لتحديد مفاهيمها سواء وفقا لاتجاهاتها التقليدية أو المعاصرة ، حيث كانت في مراحلها الأولى ترتبط بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا ، أو للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء و استمرار الكفاءة البدنية و هي غالبا مرتبطة الدخل ، ثم أصبحت ترتبط حسب مفاهيم التنمية البشرية بأوجه متعددة من الحرمان للعيش بمستوى حياة لائق، في إطار نهج الإمكانيات الذي يرمي إلى توافر القدرات و الاستحقاقات التي تفسر بتوافر الحرية و احترام الذات و المساهمة في الحياة المدنية .

وبين هذا وذاك فإن سياسات خفض الفقر و التفاوت تتطلب العديد من الاستراتيجيات المترابطة ، والخيار الرئيسي لتلك الاستراتيجيات يكون من خلال تحقيق نمو اقتصادي سريع و توزيع للدخل أكثر عدالة، وقد تبنتها المنظمات الدولية الاقتصادية مؤخرا في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، تتمحور في اتجاهات تنمية اقتصادية نحو ارتفاع الدخل و الرفاهية و أخرى إجتماعية ثم بيئية مستديمة سأتعرض لها بنوع من التفصيل .

1.I- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع و اللامساواة في التوزيع ومقارباتها.

منطلق الرفاهية الاقتصادية مع بيجو A.C.Pigou مؤسسها يتوقف على ثلاثة شروط ، تقابلها سياسات محددة ، أما الشروط فتمثل في التوزيع الأمثل لأدوات الإنتاج و تساوي المنافع الحدية لعناصر الإنتاج وهذا هو شرط كفاءة النظام ، التوزيع العادل للدخول وهو الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجا وهذا هو شرط عدالة النظام ، وتصحيح النشاط الاقتصادي على مر الزمن كمنع التقلبات في الدخل ، البطالة ، البرامج وهذا هو شرط استقرار النظام¹ ، هذا ما تبناه سياسة الدولة الحديثة في أدوارها الجديدة التدخلية طبقا لحاجات الفعالية الاقتصادية .

فالتوزيع يقصد به عموما على أنه مكافأة عناصر الإنتاج لقاء خدماتها ، إلا أنه لا يتم بصورة آلية بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي و الاجتماعي والاقتصادي ، وقد بحثت أمثلية باريتو Parito عدالة هذا التوزيع بالاتساق مع الفعاليات الاقتصادية المحكومة بمعيار الكفاءة لتخصيص الموارد ، وقاعدته أن أي شخص سواء كان مستهلكا أو منتجا ليس بإمكانه أن يكون بوضع أفضل ما لم يلحق الضرر بالآخر وبهذا سيضمن الرفاهية للمجتمع ، هذا الطرح غير متوافق مع الواقع العملي وبالرغم من إعادة التوزيع فإنه لا يزال يعكس تفاوتات و تباينا ، و يبقى البحث عن وضع التفاوت الأمثل دائما .

إلا أنه قبل الخوض في الأسس التي تقرب التوزيع من المساواة لا بد من التطرق لأشكال التوزيع ومختلف النظريات التي حاولت شرحه ثم التفاوت في التوزيع ومقارباته .

1.1.I- المطلب الأول: مفهوم التوزيع، أنواعه و أهم نظريات شرحه.

شغلت مشكلة التوزيع الفكر الاقتصادي حيث يمثل احد أهم أركانه ، إذ مشكلة علم الاقتصاد تنحصر في تحديد القوانين التي تنظم توزيع ما ينتجه المجتمع على طبقاته و ليس في طرق تنمية ثروته حسب ريكاردو.

1.1.1.I- مفهوم التوزيع:

ينظر الاقتصاديون إلى أن الخلاف بين الأنظمة الاقتصادية متعلق أساسا بالجوانب التوزيعية ، يعرف على أنه "تقسيم ما يملكه المجتمع من ثروات و ما ينتجه من منافع بين أفراده". فتصور المجتمع وحدة كلية تقسم ما تملكه و تنتجه بين أفرادها ، هو تصور حقيقي في مجتمع اشتراكي تملك فيه الدولة و تتحكم في توزيع الدخل على أفراد المجتمع ، هو أيضا تصور تجريدي في مجتمع رأسمالي حيث الأفراد يملكون الثروات والدخول ويقسمونها فيما بينهم من خلال المبادلات سواء في السوق أو خارجه.

¹ - مصطفى رشدي شبيحة، 1993، "الاقتصاد العام للرفاهية"؛ الدار الجامعية ، بيروت ، ص86.

وعليه فالنظرة الكلية لتقسيم ثروة المجتمع و إنتاجه بين أفراده خلال فترة معينة هو بالتحديد ما يقصد بالتوزيع.

I.1.1.2- أنواع التوزيع:

مستوحاة من الواقع الاقتصادي حيث يتم التعرف على مقومات كل منها

✓ **التوزيع الوظيفي** : هو توزيع الدخل الكلي على عوامل الإنتاج كل حسب وظيفته في العملية الإنتاجية بقدر ما يملكه و أهمية مساهمته ، و بذلك يكون نصيبه بشكل عائد أي على شكل أجور، ربيع ، فوائد ، أرباح، بهذا يكون التوزيع كمكافأة لعناصر الإنتاج طبقا لمشاركة كل منها ، مع الأخذ بعين الاعتبار لعوامل العرض و الطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج¹.

✓ **التوزيع الشخصي** : توزيع الدخل على الأفراد بغض النظر من مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية ، فهو توزيع بطرق لا تتم في السوق بالنظر للأشخاص بذواتهم و ما يحصلون عليه من دخول دون مقابل ، وفي العادة لا تهتم كثيرا دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه².

كلا النوعين من التوزيع لا يخلو منهما أي مجتمع مهما اختلف النظام الاقتصادي السائد.

I.1.1.3- أهم نظريات شرح توزيع الدخل بين الأفراد:

مختلف النظريات التي قدمت صنفتم في مدرستين أساسيتين:

I. **المدرسة الإحصائية** : يمثلها جبرات (Gibrat) ، روي (Roy) ، تشامبرنون (Champernowne) ، ايتكسون وبراون (Aitchison, Brown) ، وذرورد (Rutherford) ، حيث تحاول تفسير عملية توليد الدخل بمساعدة نظرية العملية العشوائية Stochastic Process.

تم انتقادها لأنها توفر فقط تفسيراً جزئياً لعملية توليد الدخل ولا تلقي الضوء على اقتصاديات عملية التوزيع.

II. **المدرسة الاقتصادية والاجتماعية** : تفسر توزيع الدخل من خلال العوامل الاقتصادية والتنظيمية مثل: الجنس، العمر، الوظيفة، التعليم والفروقات الجغرافية وتجدر الإشارة إلى المجموعات الآتية من الاقتصاديين حسب المنهج المتبع:

1- عبد الرزاق فارس ، 2001، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ص 95.

2- نامق صلاح الدين ، "توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي و الاشتراكي" ، دار المعرف ، القاهرة ، ص 47.

• **منهج رأس المال البشري:** يعتمد النموذج على اعتبار أن العوائد المقدمة للتعليم يعكسها مقدار فوارق الكسب، فالتعليم هو استثمار في تكوين رأس المال البشري يمكن حساب معدلات العائد منه على المستوى الفردي والاجتماعي ، و قد بدأ الاهتمام في هذا الإطار من طرف (Becker 1964) وأسهم رواد مثل: (Mincer1974) ، (Blawg 1980) ، (Psacharoponlos)¹، لكن الانتقادات الموجهة لها وتقدم الدراسات التجريبية أدت إلى ظهور دوال كسب جديدة تم إنشاؤها بإدخال متغيرات تفسيرية جديدة متنوعة تتناول الخصائص الفردية، البيئة الاقتصادية و الاجتماعية للفرد (العائلة ، المحيط الاجتماعي) و سوق العمل (حجم المشروع ، هيكله ، وضعيته في السوق، المهنة ، فرع النشاط....)

• **النماذج الارتدادية (Réursive)** ذات متغيرات متصلة بمكونات معينة في المنظومة التعليمية، تركز على جانب الطلب في السوق، يشار إليها أنها مدرسة تخطيط التعليم لأن دالة الهدف حسب نموذج Bowles هي تعظيم الكسب الإضافي لأمد الحياة المتعلق بالعملية التعليمية.

• **مدرسة العرض و الطلب:** مساهمتها الرئيسية تم تقديمها من طرف (Timbergen et Boss 64) الذي عرضا نموذجا متقدما عن تقنية التنبؤ، الهدف منه وصف تدفقات الطلب على مختلف أنماط اليد العاملة المؤهلة من جانب منظمي الإنتاج و التعليم بما يساعد على تخطيط التعليم و سياسات سوق العمل . كما تعتبر أن توزيع الدخل نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب على الأنواع المختلفة للعمل ينطبق تحليله على الدخول المتأتية من العناصر الأخرى للعمل.

2.1.I- المطلب الثاني: أبعاد مشكلة التوزيع بين المساواة و التفاوت

يقصد بمشكلة التوزيع صعوبة تحديد الطريقة الأمثل لتقسيم الدخل الكلي والثروة بين أفراد المجتمع ونظرا للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة التي يجب أخذها بعين الاعتبار مجتمعة .

فيمكن توضيح المشكلة بأبعادها المتداخلة بافتراض طريقتين مختلفتين لتقسيم الدخل الكلي و الثروة، طريقة التقسيم المتفاوت في التوزيع بين أفراد المجتمع، طريقة التقسيم المتساوي في التوزيع ثم الجمع بينهما لإقامة التوازن بازدواج الطريقتين السابقتين.

1.2.1.I- البعد الفردي(التفاوت المطلق في توزيع الدخل الكلي و الثروة).

يقضي بإقرار التفاوت على أساس نظرة فردية لكل فرد في المجتمع باعتباره متميزا عن غيره من حيث:

¹ - محمد عدنان وديع وآخرون، 1997، "مسح التطورات في مؤشرات التنمية و نظرياتها"، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، ص 257.

- ✓ الكفاءة الإنتاجية المختلفة بين الأفراد ومواهبهم تقضي بأن نقر بالتفاوت.
- ✓ التفاوت يمثل حاجزا على الإنتاج و العمل أكثر و تحقيق تقدم للمجتمع و رفاهية أكثر.
- ✓ الدراسات الإحصائية أثبتت أن التغيير في الدخل الكلي نتيجة تطور الإنتاج يترك آثاره في جميع الدخول لتقاسم الزيادة في الدخل الكلي و يزداد الرخاء المادي و إن كان بدرجات متفاوتة ، و من المؤكد أن الإنسان يفضل العيش في مجتمع متقدم تتفاوت طبقاته على العيش في مجتمع تتساوى فيه طبقاته أو تتقارب و ينتشر الفقر فيه بكثرة .

2.2.1.I-البعد الجماعي (المساواة العادلة التامة في التوزيع)

- يقضي بإحلال المساواة المطلقة والقضاء على كل مظاهر التفاوت في التوزيع بين أفراد المجتمع بحيث
- ✓ على أساس نظرة إجتماعية للفرد باعتباره كأي عضو لا يتميز عن غيره ، فمن العدالة الاجتماعية القضاء على التمايز مما لا يد لأحد فيه¹ و بالتالي تتحقق الرفاهية الاجتماعية القصوى .
- ✓ التمرکز أو التفاوت في توزيع الثروة و الدخل سيؤدي إلى أسوء الآثار فتعيق النمو الاقتصادي وتحدث آثار انكماشية نتيجة ضعف القدرات الشرائية للأفراد ، ونجد الآثار عكسية في حالة عدالة التوزيع.

3.2.1.I- البعد المزدوج (التوزيع الأمثل)

- في محاولة للتوفيق بين البعدين الجماعي والفردى يتضح مما سبق أن:
- ✓ المساواة التامة لا تحقق التوزيع الأمثل للدخل والثروة، لأنها تقوم على نظرية جماعية تعيق الإنتاج و التراكم الرأسمالي و تثبط الاستثمار و توقف نمو المجتمع و تطوره.
- ✓ التفاوت لا يحقق التوزيع الأمثل لأنه يقوم على نزعة فردية مخلة بالعدالة الاجتماعية و القائمة على إعطاء الاعتبار للإنسان أيا كانت مستويات الكفاءة في أدائه.

وعليه فإن التوزيع الأمثل يكون بالربط المتوازن بين النظرتين الجماعية والفردية ، بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وصولا لأفضل التفاوت ، فيتحقق المستوى الممكن للرفاهية في المجتمع بأقل تكاليف ممكنة لخفض اللامساواة ، ويكون من خلال إجراءات تتبناها الدولة في إطار سياستها المالية بفرض ضرائب أو تخفيضها ، الإعفاء منها تحت شروط معينة ، أو من خلال سياستها الاجتماعية (معاشات التقاعد، التحويلات ، الإنفاق العام ، إقامة المشاريع العامة والمنشآت القاعدية ، تقديم الخدمات الاجتماعية)

بالتالي يمكن من خلال الدمج بين البعدين بتكلفة تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع خفض الرفاهية الكلية إلى المستوى المرغوب فيه اجتماعيا ويتحقق توزيع أمثل للدخل الكلي.

¹- أيمن مصطفى حسين الدباغ، 2003، رسالة دكتوراه بعنوان "نظرية توزيع عوائد الإنتاج في الفقه الإسلامي"؛ الجامعة الأردنية، ص 21.

4.2.1.I- اعتبارات إضافية:

في إطار بحث التفاوت الأمثل لتوزيع الدخل هناك عدة اعتبارات لابد من إدراجها نظرا لأهميتها ، حيث تظهر لعدم المساواة أبعاد معمقة منها ما هو متعلق بالدخل كمصدر لتلبية الحاجيات ، المتطلبات المختلفة حسب حجم الأسرة و أفرادها و كذلك حسب الجنس و العمر.

قد يستند بالنسبة للدخل إلى دخل الأسرة ، كما قد يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار الفرد على أساس أن الوحدة الاستهلاكية هي وحدة قياس بحجم أسرة نموذجية ، على أساسها يتم تقييم حاجيات الأسر الأخرى مهما اختلف سن أفرادها حيث جداول التكافؤ تعمل على تعديل الاختلافات في الاحتياجات بين الأسر والتفاوت بينها¹ حسب الجنس والعمر، كما أن وفورات الحجم في الاستهلاك ستظهر ضمنا.

المثال التالي للتوضيح أكثر بهذا الخصوص² :

من المتفق عليه أن رب الأسرة هو وحدة استهلاك نموذجية (U.C) وزوجته 0.7 (U.C) وكل ولد (U.C)0.3

وبهذا فالأسرة الافتراضية لدينا مكونة من زوج وزوجة وولد تشكل وحدتي استهلاك ، وبفرض أن الوحدة الاستهلاكية النموذجية المكونة من فرد بالغ لها دخل سنوي يقدر بـ 20.000 وحدة ، فإن الأسرة الافتراضية المكونة من زوج وولدهما سيكون طبقا لجدول التكافؤ دخلها السنوي يقدر بـ: 40.000 وحدة/20.000 لكل (U.C).

✓ فإذا افترضنا أننا حولنا 1.000 وحدة من دخل الأسرة الأولى المكونة من فرد واحد إلى الأسرة الثانية، فيصبح دخل الأولى 19.000 وحدة ودخل الأسرة الثانية 41.000 وحدة لكن ما يقابلها وفق جدول التكافؤ 10.500 وحدة /فرد، أي زيادة تقدر بـ: 500 وحدة/فرد، أي حصلنا على: 1.500 وحدة/الأسرة مقابل التنازل على 1.000 وحدة.

✓ وإذا افترضنا أن قيمة سلعة ضرورية مشتركة للأسرة كالمدفنة مثلا هي معادلة لـ 1000 وحدة (ما تم تحويله)، عليه فإنه في الأسرة الأولى يستفيد منها فرد واحد بينما في الأسرة الثانية تستفيد منه ثلاثة أفراد (وفورات الحجم في الاستهلاك)، بهذا يكون في صالح العائلات الكثيرة الأفراد توفير السلع الأساسية المشتركة كالأثاث ، السكن ، المنشآت القاعدية ، كما أنه نظرا للكميات الكبيرة من المنتجات المراد استهلاكها فستعمل على تخفيض سعرها .

¹ -Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati, 2006 ,“ Échelles d'équivalence” ;Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, P36.

² -مقتبس من محاضرة للأستاذ الاقتصادي MARK Fourbit حول "نظرية الاختيار الاجتماعي و اللامساواة".

- إضافة إلى ما سبق يدرج التفاوت في المواهب ، الهدايا ، الملكيات و كذا الثروة التي إما قد يكون مصدرها ميراث عن الآباء و الأجداد و يخضع تقسيمه للنظام القانوني الخاص به ، أو تتشكل الثروة بشكل تراكمي نتيجة تنازله عن استهلاكه في الماضي و توجيهه نحو الادخار ، هذا ما تعالجه نظريات دورة الحياة بالتفصيل.

3.1.I- المطلب الثالث : اللامساواة في التوزيع و مقارباتها

بتطور الفكر الاقتصادي والإنساني في اتجاه معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع بحثا عن الأسس والمستلزمات التي تقرب التوزيع من العدل و بكفاءة ، أي الدمج بين المساواة و العدل كمفاهيم تقترب من أن تكون سلع أخلاقية و الاقتصاد كعلم يهدف لتعظيم المنافع لكل أفراد المجتمع ، بين هذين البعدين استقر على ضرورة أن يتم التوزيع بطريقة تكمل إحداها الأخرى من خلال ما يعرف باللامساواة العادلة .

1.3.1.I- اعتبارات أساسية:

موضوع العدالة الاجتماعية متعلق بفضاء التفضيلات و عليه هناك تنوع كبير في المتغيرات و يمكن الحد منها حسب الاقتصادي **Amartya Sen** حصرها في ثلاث فضاءات ¹ :

✓ فضاء الانجازات **l'espace des accomplissements**: على سبيل المثال السرعات الحرارية والعناصر

الغذائية التي يمكن الحصول عليها

✓ فضاء الحريات **l'espace des libertés**: لانجاز أشياء معينة مثلا حرية اختيار كمية الحريات

والعناصر الغذائية التي يمكن الحصول عليها من الاستهلاك اليومي .

✓ فضاء الموارد **l'espace des ressources**: يحدد مجموعة حريات للإنجاز، ومثاله الدخل المتاح

النقدي الذي يتيح للفرد كامل حريته في اختيار كمية العناصر الغذائية

- بهذا فمجال العدالة الاجتماعية متضمن في ثلاثة فضاءات مترابطة :

موارد ← حريات ← انجازات

ينبغي الإشارة إلى أن العدالة الاجتماعية تواجه تحديا يتمثل في تباين طبيعة البشر² مما ينعكس على

النتائج، فالأشخاص مختلفون ليس بالضرورة يستحقون نفس الانجازات ، كما أنه مع نفس الموارد قد

يختلفون في مستوى الحرية للحصول أو تحقيق انجازات معينة ، كما أنه مع نفس الدخل يختلف الأشخاص

في الحصول على إمدادات من نفس النوعية .

¹ - Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin , 2000, "Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel" ; centre canadien d'étude et de coopération internationale, P3

² - Amartya Sen, 2001, " repenser l'inégalité" ; traduit en l'anglais par Paul Chemla , éditions de seuil , P41.

2.3.1.I- أهم المدارس :

ضمن السياق للإطار الفلسفي للعدالة الاجتماعية فيمكن التمييز بين ثلاث مقاربات فكرية هي

✓ المدرسة التقليدية :

تمثلها المدرسة النفعية باعتبارها المسيطرة على فكر الرفاهية الذي يقصد به الرفاهية المادية حيث رفاهية المجتمع هي مجموع رفاهيات الأفراد وهذه الأخيرة تنصب على دراسة سلوك الفرد لتحقيق منفعته ، فهي تركز على المنفعة الفردية التي تعرفها على أساس بعض الخصائص المعنوية كالفرح ، السعادة ، الإحساس بالإشباع و بالتالي تعظيم رفاهيته ومن ثم تتحقق الرفاهية الاجتماعية بتجميع الرفاهية لدى الأفراد. تقدم هذه المدرسة نظرة بحتة للتسوية الاجتماعية عن طريق مبدأي الفعالية و النمو¹، أما العدالة فهي عبارة عن منتج جزئي ثانوي يظهر من خلال تساوي المنافع الحدية الفردية التي تشكل فضاء الانجاز، أما فضاء الموارد فيتمثل في الدخل الفردي المرتبط بكمية العمل ، هذا ما ورد لدى مؤسسي النظريات الاقتصادية الكلاسيكية فآدم سميث يؤسس لأجور حد الكفاف و اليد الخفية التي تحرك السوق قادرة على تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد و المجتمع .

أما مع جيل المنظرين الاقتصاديين النيوكلاسيك فقد استمروا في سياق تحليل مفهوم المنفعة باتخاذ أساليب كمية لتطويعه بشكل حسابي لقياس درجات السعادة ، فالمبدأ في المنفعة سلوك يحكم و بشكل أخلاقي طبقا للنتائج و كذلك للحقائق الناتجة عن المقارنة العامة للسعادة البشرية حسب الصيغة المعروفة أعظم المنافع لأكبر عدد من الأفراد « **The Great Happiness of The Greatest Number** »، و نظرا لخصوصية التنوع البشري فان سرد هذا الحقل الأخلاقي بواسطة مقدمات الرياضيات و تطبيقها على علم الاقتصاد عبر حساب التفاضل و التكامل للسعادة لا يمكن حسمه² ، ايدجورث **Edgeworth** تحرى الحساب الاقتصادي في ظل شروط مدى حدود منحنى التعاقد ، فحسبه لا يكون التوزيع عادلا إلا على مستواه، أما بأمثالية باريتو **Pareto** يمكن الوصول إلى إجمالي المنافع الممكنة القصوى أي تخصيص أمثل وأكفأ، إذ لم يعد بالإمكان إعادة تنظيم الإنتاج و التوزيع لزيادة المنفعة لشخص واحد أو أكثر دون خفض المنفعة للآخرين و بالعكس ، فالتوزيع الباريتي بالرغم من انه يحدث في سوق حرة إلا أن الصيغة القسرية للقبول بعدالة الأخلاق النفعية هي أن كل فرد في المجتمع عليه أن يقبل بالإجماع الاجتماعي على صيغ توزيع الدخل و تخصيص الموارد قبل الرضا عنه³ ، وعليه فإن كثيرا من الحالات قد تبدو غير عادلة و يتم تسويغها بحسابات منفعية.

✓ مدرسة الحاجات الإنسانية:

¹-Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin ,op cité, P5.

²- أحمد إبراهيم منصور، 2007، "عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية"؛ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص 114.

³-Adair .P, 2003, "le paupérisme histoire, éthique et analyse économique" ; revue d'économie et de management, Université de Tlemcen, Algérie, N°2, P58.

تعتبر كرد فعل واقعي و إنساني للمدرسة النفعية ، ظهرت في سنوات السبعينات بالرغم من أن لها جذور قديمة في الفكر الاقتصادي ، الهدف الأساسي لها هو تخفيض التفاوت في توزيع الدخل في إطار سياسات مكافحة الفقر و توفير الحاجات الأساسية الإنسانية، باعتبار الفقر حالة غير مقبولة من عدم المساواة حتى للحاجات الإنسانية الاجتماعية ، و هذا ما يفتح عدة مجالات و تفسيرات لموضوعها و كيفية تحديدها .

تولى الاقتصادي **B.S.Rowntree** في دراسته المتعلقة بالفقر **Poverty a study of town life** المنشورة عام 1901 حيث قام بإحصاء و قياس الحاجيات الإنسانية أين قسمها إلى ثلاث أصناف ، مع تبيان طرق قياس الحد الأدنى للإشباع لكل منها و هي كالآتي :

- **الغذاء:** أشار إلى معايير غذائية موضوعة من طرف مختصين في التغذية آخذين بعين الاعتبار الجنس و السن: رجال، نساء، صغار، كبار .

- **الوسائل المنزلية:** كالأحذية، الألبسة، الوقود..

واستعمل في تحديده مقارنة نوعية عن طريق طرح تصورات الأشخاص لما ينبغي أن يعتبره الحد الأدنى الأساسي له.

- **السكن:** استند لما يدفعه الأشخاص فعليا.

حسب الإطار الذي وضعه **Amartya Sen** للفضاءات فإن مقارنة الحاجيات الأساسية تضع النقاش حول الإنصاف في فضاء الانجازات دون الموارد ، بالرغم من تعدد أبعادها إلا أنه يتم تحديد الأولويات في ست مجالات هي : التغذية ، التعليم الابتدائي ، الصحة ، الصرف ، إمدادات المياه ، الإسكان والربط بالمنشآت القاعدية .

تجدر الإشارة إلى أن هذه المدرسة ليست منقادة تحت أهداف الرفاهية ولا باعتبارات الحرية ولكنها أساسا خاضعة لاهتمامات إنسانية محضة¹

✓ **مدرسة الإمكانيات :**

ظهرت كرد فعل نظري و إنساني للمدرسة المنفعية ، طورت من قبل **Amartya Sen** الذي يعتمد بدرجة كبيرة على نظرية خاصة للعقد الاجتماعي : « العدالة كإنصاف لـ **John Rawls** » ، هي نظرية فلسفة أخلاقية مختلفة تماما عن نظرية الغائية المنفعية ، هي حالة خاصة و جزئية لنظرية العقد الاجتماعي .

✓ **نظرية العدالة كإنصاف لـ John Rawls**

¹ -Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin ,op cité, P17.

اقترحها Rawls في كتابه الصادر سنة 1971 حاول إيجاد نظرية سياسية تؤسس للديمقراطية الاجتماعية هدفها تحقيق مجتمع عادل يضمن لأفراده الحرية و اللامساواة العادلة وفق مبدئين:

- **المبدأ الأول:** كل الناس أحرار و لهم الحق في النسق الموسع للحريات الأساسية بالتساوي.

-**المبدأ الثاني:** من الطبيعي أن ينتج عن هذا النسق الموسع للحريات فوارق اقتصادية واجتماعية بين الناس لكن يشترط أن تنظم بالكيفية التالية:

● أن تكون نابعة من مبدأ تكافؤ الفرص.

● أن تكون في مصلحة الأكثر حرمانا¹.

المبدأ الأول : هو مبدأ الحرية المتساوية يهدف إلى منح كل شخص حقوقه و حرياته السياسية الأساسية كحق التصويت ، إمكانية شغل مناصب عامة ، حرية التعبير ، الرأي ، الفكر ، الاجتماع ، الملكية الخاصة، اللجوء إلى القانون دون النظر إلى وضعيته الاجتماعية ، وهذا ما يقصد به بالسلع الأولية الاجتماعية التي تشكل توقعات فردية .

المبدأ الثاني: يتضمن المبدأ اللبرالي للمساواة المنصفة في الفرص، يقتضي حصول الجميع على فرص متكافئة للمنافسة على شتى المناصب.

التنافس يحسم بنتيجة تكمن في حصول البعض على مواقع و ثروات مما يؤدي لظهور فوارق اجتماعية لكن داخل إطار محكوم بتكافؤ الفرص ، فيسمح بوجودها شرط أن لا يخلق هذا المجتمع فئة محرومة من الحصول على حقها كاملا أو فرصها الأساسية لصالح أخرى تتمتع بامتيازات.

فيخلص إلى مجتمع أساسه مساواة ديمقراطية فلا يمكن التضحية بالمبدأ الأول لفائدة الثاني ، فللمساواة في الحرية أسبقية من المساواة في الفرص و لهذه الأخيرة أولوية على التوزيع المتساوي للثروات ، ولا يقبل التفاوت إلا إذا كان ستستفيد منه الفئة الأكثر تعرضا للحرمان ، انطلاقا من هذه المبادئ سيتم التوزيع العادل للمنافع الأساسية حسب Rawls .

✓ تعديل و تكملة للمقاربة للإمكانات:

حسب Amartya Sen ما ينقص في مقاربة العدالة كإنصاف لـ Rawls مجال وسيط بين الموارد والانجازات أساسه الاختلاف و التنوع البشري ، والفضاء الذي يجب أن نبحث فيه عن المساواة هو فضاء الحريات الذي يتكون من مجموعة الإمكانات² ، فالخصوصية المعرفة على أساسها مجموعة من الانجازات تسمى إمكانات وظيفية **Fonctionnements**، تبدأ من الإمكانات المادية كالغذاء و الملابس و المسكن وصولا

¹ - John Rawls ,2003, “ la justice comme équité” ; traduit de l’anglais par : Bertard Guillaume , édition la découverte , Paris , P69.

² - Amartya Sen , op cité, P128.

للسلع الأساسية ممثلة في الإمكانيات الاجتماعية يقصد بها المشاركة في الحياة الاجتماعية ، القدرة على التعبير ، المشاركة في تكوين السياسات الوطنية¹.

منظور Amartya Sen يعد تكملة لوجهة نظر Rawls ، من خلال تقديمه لفقر القدرات نتيجة ضعف أو غياب مجموعة من الإمكانيات تعرف على أنها أساسية تحول دون ممارسة حرياتهم و تحقيق انجازاتهم .

وعليه لا يجب التركيز على أوجه عدم المساواة في النتائج (كالدخول مثلا) ولكن على مفهوم الإنصاف من حيث المساواة في الفرص ، حيث لا ينبغي أن تتأثر الحياة المتاحة للإنسان بظروف خارجة عن سيطرته مثل بلد المولد، أو نوع الجنس، أو العنصر، أو الأصول العائلية على النقيض من ذلك فإن النتائج قد تختلف اختلافا كبيرا نتيجة اختلاف المجهود ،الموهبة والحظ ، يضاف له أن المجتمعات قد تقرر التدخل لحماية وسائل المعيشة لأفرادها الأكثر احتياجا².

ولهذا يدرج تجنب الحرمان المطلق في مختلف الأبعاد كمبدأ أساسي للإنصاف وتحقيق المساواة ، بفرض التسليم بأن الحريات الشخصية هي الأهداف النهائية للتنمية والحوافز الفردية هي المحركات الرئيسية للنمو.

2.I-المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الفقر و مقارباته

مما لا شك فيه أن الفقر أصبح من المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني و الاجتماعي في العالم خاصة وأن عدد الدول الأقل نموا في تزايد ، كما أنه ليس ظاهرة في جيل واحد فقط ، إنما ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع.

الفقر يحمل معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي ،لذلك الفقر ظاهرة مركبة تجمع بشتى أبعادها بين ما هو موضوعي كالدخل و الملكية ، المهنة ، الوضع الطبقي وما هو ذاتي كأسلوب الحياة، نمط الإنفاق والاستهلاك ، أشكال الوعي والثقافة .

فالفرق ظاهرة اجتماعية ذات صلة اقتصادية و انعكاسات سياسية متعددة الأبعاد و الأشكال ، لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها والفئات المتضررة منها ،وتنسم دراسات الفقر بوجود مساهمات متنوعة في الاقتصاد متعددة المداخل فلا يمكن حصر النظر إليها من زاوية واحدة و هذا ما سنحاول رصده باختصار .

1.2.I-المطلب الأول: مفهوم ظاهرة الفقر

¹ - Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin, op cité , P19.

² -Francisco H.G.Ferreira et Michael Walton, 2005, “ Piège de l'inégalité” ; revue Finance et développement , P34.

الفقر من المفاهيم المجردة النسبية بوصفه ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة ، هو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات ، الفترات، أدوات القياس والخلفية الفكرية و الأخلاقية لدارسيها¹ .

1.1.2.I- تعريف الفقر:

الجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة ، فيما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدود مكوناته حسب التطور الذي يرافق الرؤية التفصيلية لمختلف جوانب الفقر .

فتعدد التعاريف مرتبط بالمقاربات المعتمدة لدى المختصين ، فالاقتصاديون يركزون على العوامل الاقتصادية من خلال مؤشرات مرتبطة بالدخل و الاستهلاك الفردي ، أما علماء الاجتماع فيركزون على المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بظروف المعيشة من سكن و صحة وغيرها، أما المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية البشرية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تحاول أن تجد تركيبا بينها ، هذا ما دل عليه التطور الملاحظ والاهتمام المتزايد الذي حازه مفهوم الفقر من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أعد دليلا مركبا لقياسه يجمع بين ثلاثة مؤشرات أساسية للحرمان² هي:

✓ مؤشر للحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة.

✓ مؤشر تعليمي معرفي .

✓ مؤشر الحرمان من مستوى معيشي لائق.

وفي كل مرة يتم إدخال فكرة جديدة في تعريفه له

2.1.2.I- المستويات المختلفة للحرمان في إطار الفقر:

يمكن أن نخرج بمفهوم للفقر كحالة من الحرمان في عدة مستويات تنحصر بين حدين رئيسيين:

✓ كحد أدنى بالافتقار إلى الغذاء و الملابس و المأوى ، أي في إطار فقر الدخل وعدم القدرة على تلبية

الحاجيات الأساسية وما يرتبط بها من تدني الحالات الصحية وانخفاض المستوى المعيشي و التعليمي .

✓ كحد أعلى مرتبط بالفقر في إطار القدرات و المساس بحرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع

من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية، تعليم و صحة أفضل ممثلة بطول العمر.

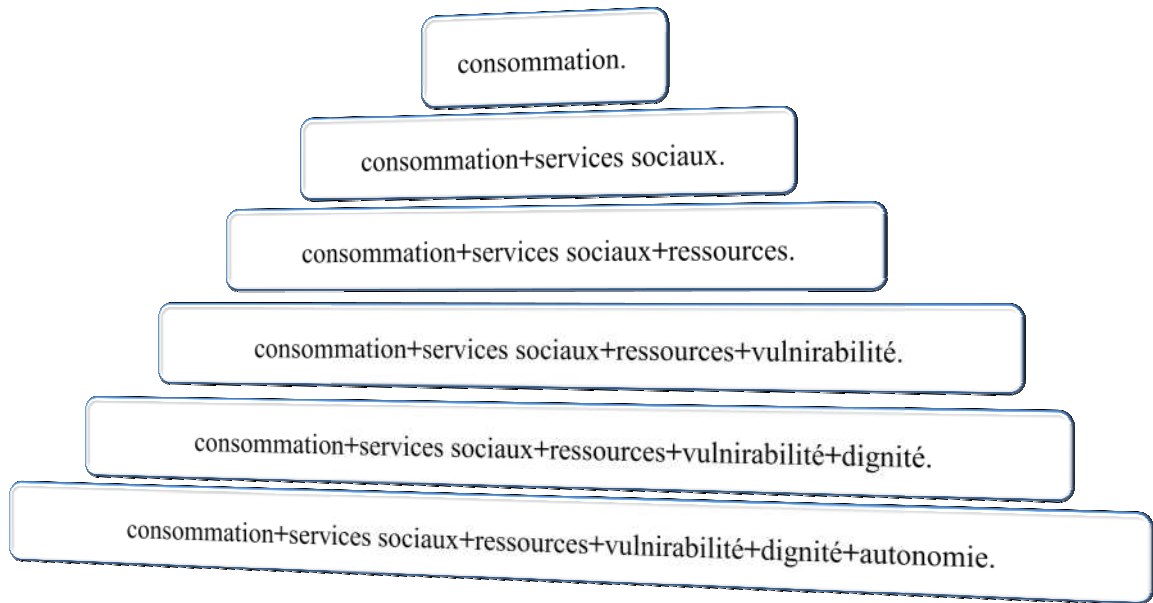
¹- عبد الرزاق الفارس ،مرجع سبق ذكره،ص19.

² - PNUD, (2003), "Rapport mondial du développement humain 2003".

فضلا عن ما سبق يراعى الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر، الانعزال، الاغتراب الناجم عن التهميش، التمييز الاجتماعي والسياسي، كذلك الإتكالية، ضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية و عدم الشعور بالأمان¹.

فالفرق والشقاء يقصد بهما عدم توفر الرفاهية المادية، وانعدام الأمن والعزلة الاجتماعية والضيق النفسي وعدم توفر حرية الاختيار، فيصبح الأفراد فقراء عندما تتم مقارنتهم بأفراد آخرين تنطبق عليهم نفس الخصوصيات².

الشكل الموالي يلخص تشخيصا لظاهرة الفقر يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة لأوجه الحرمان في شكل هرمي متسلسل، انطلاقا من الافتقار للحاجيات الضرورية للبقاء ممثلة في الاستهلاك ثم تمتد تدريجيا لتشمل مختلف الحاجيات غير المادية كالخدمات الاجتماعية العامة، المعلومات المهارات، التعليم، التعرض للتهميش والإقصاء، انعدام الأمن وتوسع إلى انعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير وحرية اختيار ممثليهم والاستفادة من الفرص في إطار علاقاتهم بالمؤسسات الرسمية



الشكل رقم 01: الهرم الترتيبي لمستويات الحرمان

M.Razafindrakoto et al, (2003), revue d'economie et management, université de Telemcen, المصدر: Algérie.

¹-S.B.Malik, A. Benhabib, M.Ben bouziane , T.Zian et N.Chérif , (2003), "Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de Telemcen" ; Economie et management, N°2 , université Abou bakr Belkaid Tlemcen ,Algérie, P2.

²- Narayan Deepa, (2000), "Silence et impuissance: le lot des pauvres"; Finance et développement, vol37, n°4, P18.

هذه الجوانب المادية والنوعية للفقر والشقاء توصل إليها البنك الدولي في دراسة بحثية علي عينة من 20 بلد ، باستخدام تقنيات البحث النوعي وقد أتت على تعدد أبعاد الفقر، هذه النتائج تعد أرضية انطلاق لبرامج وسياسات مكافحة الظاهرة.

2.2.I -المطلب الثاني: أهم مقاربات الفقر.

يعرف الفقر عموما بوصفه حالة عدم مساواة غير مقبولة على عدة مستويات لذا فانه ليس أحادي البعد، بل له أبعاد متعددة متنوعة بتنوع الفقراء أنفسهم ، تندرج تباعا لزاوية الدراسة رغم اختلاف المدارس السابق ذكرها في تحليلها لظاهرة اللامساواة ، إلا أنها تساهم في الأخير في التراكم المحدد للفقر من مختلف جوانبه.

1.2.2.I - مقارنة المنفعة :

تعتبر مدرسة الرفاهية عن الفقر النقدي بمستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية مؤديا بذلك لاستهلاك غير كافي و غير لائق.

تعتمد هذه المقاربة على استعمال الدخل كمقياس للرفاهية الاقتصادية (المحددة عن طريق الاستهلاك) وقد سميت بمقاربة الدخل ، تبنت الطرح الموالي: «بما أن الرفاهية الجماعية محققة بتجميع الرفاهيات الفردية حيث جميع الأفراد يتقاسمون نفس التفضيلات ويخضعون لنفس نظام الأسعار»، فالتفضيل الترتيبي للدخل هو نفسه عن طريق المنفعة ، وإن كان في الحقيقة الرفاهية الفردية لا يمكن ملاحظتها كما أن التفضيلات تختلف من شخص لآخر .

مقاربة الفقر لدى مدرسة الرفاهية قائمة على مبدئين:

✓ الأول: يتمثل في أن الأفراد هم على دراية تامة بما هو في صالحهم و يؤدي لإشباع حاجاتهم .

✓ الثاني: يتمثل في أن الدولة لا تتدخل في الاقتصاد فلا تحدد ما يجب أن ينتج ،ولمن تنتج و كيف

ينتج ، فالتفضيلات الشخصية الغير معروفة كقيلة بذلك¹.

مقاربة المنفعة تسمح بهذا الطرح بتحديد عتبة المنفعة كمرجع يمكن اعتباره كحد للفقر في فضاء المنفعة² والذي هو عبارة عن دخل معين ، وأي دخل تحت هذه العتبة فلا يتيح لصاحبه نفس المستوى من المنفعة الموافق للكمية الأدنى لشروط الحياة.

هذه المقاربة تعتمد في إطار سياسات مكافحة الفقر إلى الرفع والزيادة من الإنتاجية ، و بالتالي التشغيل مما سينعكس على الدخل.

¹- Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin ,op cité, P20.

²- Ravallion Martin, (1997), " pauvreté et exclusion, La mesure de la pauvreté"; Problème économique n°2508, Edition La documentation française, P1.

رغم محدودية هذه المقاربة من خلال استعمالها لمتغيرات إجمالية كالدخل و الاستهلاك تبقى لحد الآن المقاربة الأكثر استعمالا ، والتي ينظر إليها كالطريقة الوحيدة للتصرف (action) و التدخل دون التعرف على تفاصيل الفقر و الفقراء ، البنك الدولي من بين الهيئات المفضلة لها .

2.2.2.I - مقارنة الحاجات الأساسية:

حسب ما تقدم به Rowntree في نهاية القرن 19 بمحاولة تعريف الفقر ممثلا بـ «كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية»، وبهذا تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من غذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي و المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم¹ .

حسب الاقتصادي Lipton الذي يرى أن الحاجات الأساسية قد لا تكون بالضرورة من مكونات الرفاه الاقتصادي ، و لذا فمن أهم المشاكل التي تواجهها في تحديد الحاجات الأساسية فقد تعدت في الحقيقة كل ما هو ضروري للعيش، بالإضافة أنها تختلف ليس فقط فيما يتعلق بالسن و الجنس بل أيضا نوعية و مستوى نشاط الفرد.

وبالرغم من أن سياسات مكافحة الفقر تدعو لرفع مستويات الدخل ، فهذه المقاربة تعطي الأولوية للسياسات الهادفة لإشباع الحاجات الأساسية للأسباب الآتية :

- الاحتياجات الرئيسية في مجالات التعليم، الصحة، المياه الصالحة للشرب يسهل تلبيتها من طرف المصالح العمومية.

- الزيادة في دخول الأفراد لا تؤدي بالضرورة بهم لتحسين مستويات إشباع هذه الحاجات الرئيسية من تغذية و تعليم .

- عند الرفع من الدخل فغالبا ما تكون هناك توزيع غير عاجل للموارد داخل الأسر.

3.2.2.I - مقارنة الإمكانيات :

حسب مؤسسها Amartya Sen فإن الفقر ليس بمسألة دخل أو مستوى معين من الاستهلاك ، إنما يجب أن يدرك على أساس الإمكانيات البشرية التي تمكن الفرد من الوصول إلى تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك و الحصول على دخل ملائم، فالفقير هو من لا يمتلك الإمكانيات² الوظيفية التي تؤهله لبلوغ مستوى يمكن حصره في الغذاء الكافي ، الملابس اللائق ، السكن الملائم للعيش مع الإشارة للاختلاف حسب الجنس والسن .

¹ - سالم توفيق النجفي ، احمد فتحي عبد المجيد، "السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 39

² - Amartya Sen, op cité, P 161.

كما أن الاقتصادي Sen يسترسل في رأيه عن القدرة الإنسانية ، إذ يعتبر حياة الشخص كتوليفة من الأفعال و الحالات و النشاطات التي تتفاوت مع وجود التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات و المساهمة في الحياة المدنية فضلا عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية .

هذه المقاربة حديثة خاصة بعد تبني مفاهيمها من طرف مؤسسة التنمية البشرية في إطار برنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

4.2.2.I- التركيب بين مختلف المدارس :

بالرغم من الاختلافات الواردة بين مختلف المقاربات وإن كانت ذات تسلسل مشكلة تراكم فلكل منها نصيب في الشكل النهائي الملخص لهذه الظاهرة غير أنه لا بد من التطرق لبعض الانتقادات .

- الانتقادات الموجهة للمدرسة التقليدية :

يمكن حصرها في نقدين رئيسيين:

1. فيما يخص المقارنة بين رفاهيات الأفراد فإنه ليس لها أي معنى ، ذلك أن المنفعة التي تؤدي إلى الرفاهية الفردية هي مفهوم ذاتي حسب تحليل هذه المدرسة ، غير أن المقارنات ما بين الأفراد تعتبر عنصر أساسي في تحديد الفقر في المجتمع (الفقر النسبي).

2. فيما يخص الإشباع فقد يكون للفرد فقيرا بالرغم من أن الإمكانيات و الوسائل المادية معتبرة إلا أنه لم يتحقق لديه إشباع ، فيما قد يكون غير مرتاح ماديا و يتوفر لديه الإشباع فهنا لا يمكن أن يعتبر فقيرا وهذا ما اعتبرته المدارس الأخرى أمرا غير منطقي .

- الانتقادات الموجهة للمدرستين من قبل المدرسة التقليدية :

تتمثل فيما يلي:

1. فيما يتعلق بالتفضيلات فتوجه النقد لمدرسة الحاجيات الأساسية دون مدرسة الإمكانيات حول تحديد ما هو أفضل للأفراد حيث يعود للمختصين و الخبراء في كل مجال ، إلا أنه حسب ما تقدمت به مدرسة التقليدية كانتقاد هو أنه إذا كان هناك فرد لم يتحقق لديه الإشباع بالطريقة التي يراها المختصون فإنه يعتبر فقيرا ، لكن قد يفضل هذا الشخص أن لا ينفق كثيرا على تلك الحاجيات بهذه الكيفية بالرغم من امتلاكه الموارد المادية التي تتيح له ذلك .

2. متعلق بالمظهر المتعدد الأبعاد التي تتبناه المدارس الأخرى والذي يطرح بالتحديد عند وجود شخصين أين كل الحاجيات الأساسية كلها مشبعة عدا واحدة وهي تختلف بين الاثنين و التساؤل يكون: أيهما أفقر من الآخر ؟ و هذا ما يطرح مشكل التجميع .

- الربط بين مختلف المدارس :

على الرغم من الانتقادات المسجلة بين مختلف الاتجاهات الا أنه توجد بعض محاولات توليفها وكشف أوجه التقارب بينها و هذا ما تتجلى من خلال:

1. محاولات متعلقة بمسألة قياس الإشباع من الحاجيات الأساسية من خلال الاعتراف أنه من الأفضل أن يحكم عليه المستهلكون بذاتهم و ليس اختصاصا بحتا للخبراء.

2. إدراج الحاجيات غير المادية ضمن الحاجات الأساسية كحق تقرير المصير، الاعتماد على الذات ، صنع القرارات ، الأمن ، العمل ، الشعور بهدف في الحياة ، الهوية الوطنية الثقافية .

3. بإدماج عامل الوقت في التحليل¹ فنجد صورا مختلفة للفقر:

- نقديا نظرا لعدم كفاية الموارد ويكون هذا في المدى القصير.

- التأثير على شروط الحياة لعدم إشباع الحاجيات في المدى المتوسط.

- بعدم القدرة على تحقيق الطموحات على المدى الطويل فيخلق فقر الإمكانيات.

هذه الأوضاع المؤدية للفقر يترتب عليها هي الأخرى التوسع في الفقر وهو ما يطلق عليه بالحلقة المفرغة للفقر² ، فانخفاض مستوى الدخل يتسبب في انخفاض مستويات الإشباع من الحاجات الأساسية وفي مقدمتها التغذية ، وستعكس آثارها ويترتب عليها ضعف البنية الصحية للفرد ،وبالنظر لإنتاجيته الفردية الاقتصادية التي هي دالة في قدراته الصحية و عليه ستدهور إمكانيات تحقيق طموحاته لتراجع مستوى دخله و يقترب الفرد من حافة الفقر و تأخذ العلاقة مسارها الدائري.

مشكلة الفقر تبدأ على مستوى دخل الفرد و بهذا تعد قيودا على آفاق التحسن في مكونات التنمية البشرية المعتمدة حديثا ، بما فيها تكوين رأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الاقتصادية مما سيؤدي إلى ترتيب أوضاع أكثر تدهورا.

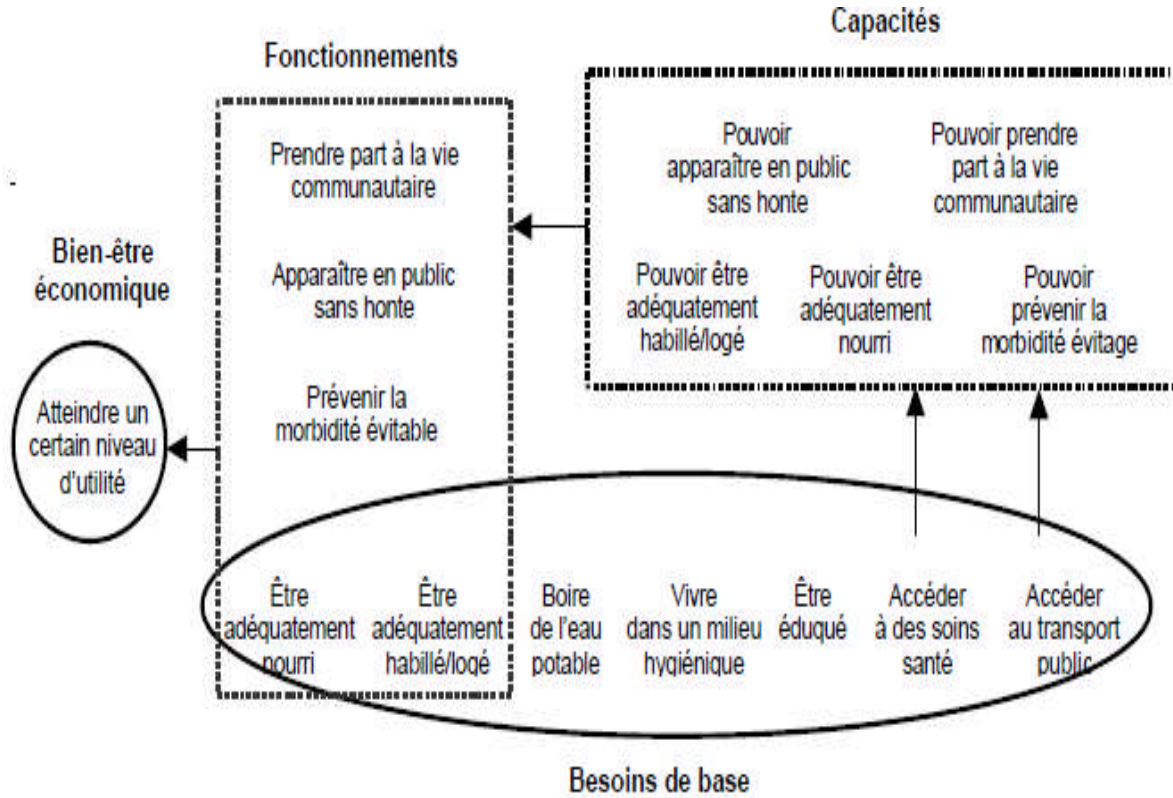
مما سبق يمكن إدراج الرسم التوضيحي كتلخيص للتوليف بين مختلف مقاربات الفقر

¹ - Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin, op cité, P22.

² - سالم توفيق النجفي ، أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

للتوضيح:

تشير الخطوط المتقطعة لكل من الإمكانيات والوظيفية لعدم التحديد بدقة فالفائمة ذات نهاية مفتوحة.



الشكل رقم 02: التركيب بين مختلف المدارس

المصدر: P24, "Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel", Louis- Marie Asselin, Anyck Dauphin ,

3.2.I- المطلب الثالث: أنواع الفقر

يمكن أن ينظر للفقر من عدة جوانب من أهمها:

1.3.2.I- التصنيف على أساس مستوى الفقر :

يمكن تقسيم الفقر إلى عدة مستويات و ذلك لغرض قياسه

✓ **الفقر المطلق :** يعبر عن المستوى الذي لا يستطيع فيه الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية من الغذاء، الملابس، المسكن، التعليم و الصحة .

✓ **الفقر النسبي:** يتعلق بحالة الظروف المعيشية للأفراد والأسر ويتحدد بنية معينة من الدخل المتوسط، كما أنه يتغير بتغير هذا الدخل.

✓ **الفقر المدقع:** يعبر عن الحالة التي يعجز فيها الإنسان على تحقيق الحد الأدنى من الحاجات الضرورية الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، كما يحددها البنك الدولي بـ 2250 حريرة في يوم للفرد العادي .

✓ **فقر الرفاهية:** قد إضافته مؤخرا بعض الدراسات، تتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية في المجتمعات الغربية حيث البلدان المتطورة التي يتمتع أفرادها بمستوى عال من أجهزة حديثة و متطورة و كذا وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح.

2.3.2.I- التصنيف على أساس المناطق الجغرافية:

نظرا للاختلافات الملحوظة بينها وفروق المعيشة التي تواجه الفقراء خاصة في الدول النامية التي أصبحت أكثر حضرة فلا بد من التفصيل:

✓ **الفقر الريفي:** حيث ينتشر الفقر المدقع بصورة ملحوظة ويرتفع خط الفقر بنسبة اكبر في المتوسط في المناطق الريفية .

✓ **الفقر الحضري:** حيث تكلفة المعيشة الأعلى إلا أن نسبة الفقر هي أقل ، نمو سكان الحضر يساعد في تخفيض أعداد الفقر الشامل فيوفر النمو الاقتصادي الحضري فرصا جديدة للمهاجرين من الريف، فيتمكن البعض من الهروب من دائرة الفقر وتتجه مقاييس الفقر في الريف إلى الانخفاض ، غير أن لهذا أثارا مركبة على سكان الحضر فالقاطنين الجدد في الحضر ينزعون أن يكونوا أكثر فقرا من سكان الحضر السابقين ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى إبطاء خطى تخفيض الفقراء في الحضر على الرغم من تناقص الفقر بالنسبة للسكان بصفة عامة¹.

3.3.2.I- التصنيف على أساس العوامل المسببة للفقر:

✓ **فقر التكوين :** يمثل مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات و الصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية التي في مقدمتها الإعاقة البدنية و الذهنية بأشكالها المختلفة و التي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد .

✓ **فقر التمكين :** يعتبر فقر مؤسساتي ،يفصح عن نقص قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات المستهلكين و تفعيل قدراتهم الممكنة و حثهم على استثمارها.

4.3.2.I- التصنيف على أساس مدة الفقر :

✓ **الفقر المؤقت:** هو فقر جزئي قصير الأجل ، يكون إذا ما تدهورت القدرة الشرائية و تراجع مستوى المعيشة و النمط الاستهلاكي إلى ما دون المستوى المحدد، قد يكون طارئ أو ظرفي لتعلقه بأزمة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو كارثة طبيعية ،عادة يتم تجاوزه بالتكافل وقد يكون طبيعي فمدته تطول أو تقصر حسب ما تجتهد الأسر و الدول في مواجهته.

¹- Ravallion Martin,2007,“la pauvreté urbaine” ; finance et développement, P17.

✓ **الفقر الدائم** : عكس السابق متعلق بوضعية متوارثة من جيل إلى جيل ، فهو جماعي هيكلي ترجع جذوره للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية مما يستدعي من السلطات للقضاء عليه وضع استراتيجيات فعالة و سياسات خاصة .

5.3.2.I- تصنيفات أخرى للفقر:

هناك أشكال أخرى للفقر غير الشكل الاقتصادي النقدي يمكن إدراجها

✓ **الفقر الاجتماعي**: يظهر في تدهور الروابط بين الفرد و مجموعته، و يتجلى في عدم قدرته على المشاركة في الحياة الاجتماعية و مظاهر الانتماء لرأس المال الاجتماعي باعتباره محور الجماعة و المجتمع، يمكن أن يظهر بأشكال متعددة.

✓ **الفقر السياسي**: ينتج عن حرمان الفرد من حقوقه المدنية و السياسية و النقابية و هدر الحريات الأساسية و منعه حتى من الدفاع عن وضعيته الاجتماعية.

✓ **الفقر الثقافي**: يعني عدم القدرة على المساهمة في جميع الأشكال الثقافية المجتمعية و قد يصل لدرجة عدم الاعتراف بهوية معينة¹.

مؤخرا أصبح الحديث عن ما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد لا يمكن حصره في جانب دون أن نجد أثره في آخر، فقد أصبح مفهوما ديناميكيا يتطور مع تطور المجتمع و حاجيات أفراد و أصبح كتوليفة تتضمن تشكيلات معقدة ، إلا انه كلما تعددت مختلف أبعاده فإننا نصطدم بمشاكل و صعوبات معقدة لتشخيص الفقر وتحليله و قياسه².

3.I-المبحث الثالث : الفقر، عدم المساواة في التوزيع و التنمية.

مؤخرا زاد الاهتمام باتجاه التركيز على دراسات الفقر من خلال وكالات التنمية الاقتصادية في إطار خاص بالسياسات الملائمة لخفض الفقر في البلدان النامية و لاسيما في ظل التباين المرتفع للدخل في العديد من الدول خاصة الاقتصاديات الانتقالية ، و عليه فان تحقيق أو انجاز سياسات خفض الفقر في إطار إعادة التوزيع يتطلب العديد من الاستراتيجيات المترابطة من اجل تحقيق الهدف.

ولعل الخيار الأهم لتلك الاستراتيجيات يكون من خلال نمو اقتصادي سريع و توزيع أكثر عدالة ، يعدان مكملين أحدهما للآخر من أجل تحقيق معدلات فقر منخفضة تعتمد على قدرتها و فعاليتها في إعادة تخصيص الموارد و تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء .

¹- Narayan Deepa, (2000), "Silence et impuissance: le lot des pauvres"; Finance et développement, vol37 , n°4, P19.

²- Dwight.H.Perkins, Seteven Radelt et David.L.Lindauer, 2008, "Economie du développement"; traduction de la 6^e édition américaine par Bruno-Renault, 3^e édition, Ouvertures économiques groupe de boeck ,P245.

1.3.I - المطلب الأول: علاقات الفقر، اللامساواة في التوزيع والتنمية

على الرغم من تعدد الدراسات في مجال العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتفاوت في توزيع الدخل وما تولده من تأثيرات متبادلة في تخفيض الفقر ، إلا أنها لا تزال محور جدل حول طبيعتها و مدى تأثيرها في تخفيف معدل الفقر ، فالتباينات الكبيرة في توزيع الدخل قد تعيق النمو وتجعل من الصعب تحقيق خفض للفقر من خلال التنمية الاقتصادية ، على هذا حاولت العديد من الدراسات تمييز الانعكاسات والتأثيرات التي ضمنت تفاعل النمو و التباين و الفقر.

1.1.3.I - الفقر و اللامساواة :

أول خروج فعلي من التعريف الضيق للفقر وقياسه التقليدي من خلال الفقر النقدي المطلق تم في الدول الصناعية التي اعتمدت مفهوما نسبيا للفقر يستند إلى توزيع الثروة و اللامساواة ، بدل مفهوم الفقر المطلق الذي يحدد نسبة إلى تلبية كمية مطلقة - ثابتة - من الاحتياجات المادية الغذائية و غير الغذائية ، واعتماد الفقر النسبي على أساس توزيعي حيث عند تعديل توزيع الدخل تتغير نسبة السكان الفقراء و إن كان مستوى المعيشة المعبر عنه بالسلع و الخدمات التي يمكن لأسرة أو لفرد معين الحصول عليها لم تتغير أو ربما تحسنت ، و مع ذلك فان نسبة الفقر النسبي تزداد ¹ .

فالفقر وفق هذا المنظور يتحدد نسبة إلى التوزيع العام للثروة و الرفاه في المجتمع و بالتالي يتضمن بعد اللامساواة باعتباره البعد الأكثر أهمية ، وإن كان مفهوم الفقر و اللامساواة مترابطان بقوة مع وجود علاقة سببية مباشرة بينهما في أغلب الأحيان فإنهما يقيان مفهومين مختلفين ، حيث قد توجد اللامساواة بين الفقراء أنفسهم ² .

مع ذلك فإن مفهوم الفقر النسبي يقلص الفارق بين المفهومين، يعرف كحالة خاصة من اللامساواة يجد أساسه في مستوى التقدم الذي حققته الدول الصناعية و يشير إلى أنها استطاعت أن تؤمن الحاجات الأساسية لمواطنيها من خلال شبكة الخدمات العامة .

2.1.3.I - علاقة التباين في التوزيع بالنمو الاقتصادي :

الاتجاه السائد في العلاقة الراجعة بين النمو و توزيع الدخل تم اشتقاقها أطروحة "U" المعكوسة التي تقدم بها Kuznets سنة 1955 التي مفادها أن توزيع الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية ، ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع أي انخفاض التباين مع ارتفاع متوسط دخل الفرد ، وهذا تحت

¹ - أديب نعمة، 2009، "تعدد الفقر و مناهج دراسته"؛ اجتماع فريق خبرات حول قياس الفقر ، بيروت، لبنان.

² - Amartya Sen, op cité,P 152.

فرض¹ إطار نموذج اقتصاد ثنائي يتكون من قطاعين: قطاع ريفي زراعي كبير الحجم ويتصف بإنتاجية متدنية ودرجة منخفضة من عدم عدالة في التوزيع الدخل ، و قطاع حضري خارج الزراعة صغير الحجم يتصف بإنتاجية مرتفعة و درجة عدم عدالة في توزيع الدخل مرتفعة.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية هو أقل من مثيله السائد في المناطق الحضرية وأن التباين في توزيع الدخل في المناطق الريفية هو أقل من التباين السائد في المناطق الحضرية.

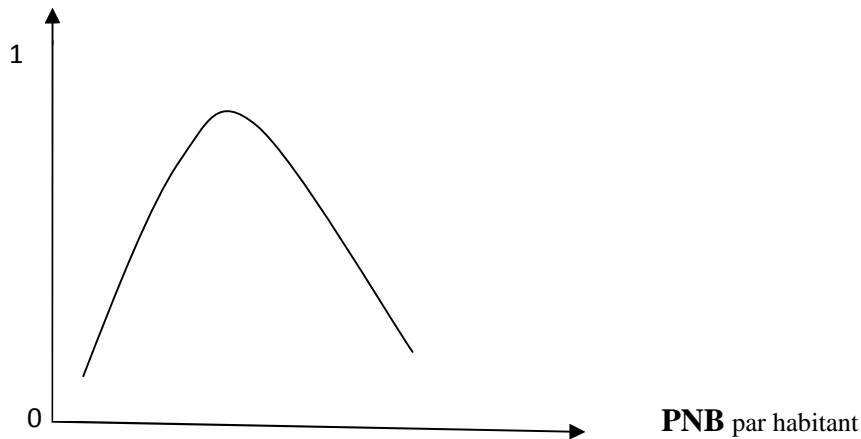
وقد فسر منحى هذه العلاقة في إطار هذا الاقتصاد حيث تتمثل عملية التنمية في انتقال عوامل الإنتاج من القطاع الريفي للقطاع الحضري ، بحيث يتمتع الأفراد الذين يهاجرون للقطاع الحضري بزيادة في متوسط دخولهم ، ومن ثم يترتب على هذه الهجرة زيادة في درجة عدم عدالة التوزيع في المراحل الأولى للتنمية

مع تعمق عملية التنمية ينكمش حجم القطاع الريفي، ويتمتع الذين يهاجرون للقطاع الحضري بمتوسط دخل أعلى ويتحرك العمال الذين يهاجرون في المراحل الأولى بالحراك المهني داخل القطاع الحضري، كما يبدأ معدل الأجور الريفية في الارتفاع².

كل هذه العمليات التنموية تؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل في المراحل المتقدمة للتنمية.

Répartition des revenus

(repérée par l'indice de Gini)



الشكل رقم (3): الشكل البياني لعلاقة توزيع الدخل بالتنمية حسب Kuznets

¹ - Christophe Ehrhart, 2008, "développement économique et répartition des revenus", In économie et sociétés ,série développement ,croissance et progrès ,n°44, P 743.

²-Jacques Lecaillon , Felix Paukert, Christian Morisson et Dimitri Germidis, "Répartition du revenu et développement économique :un essai de synthèse ",Bureau international du travail,Genève,P16 .

وقد تم اختبار هذه الأطروحة بعد توفر المعلومات المطلوبة وذلك عن طريق تقدير نماذج الاقتصاد القياسي من طرف كل من kanbur في 1993 و الثنائي L. Squire و R.Kanbur في 1999 حيث يكون المتغير المعتمد فيها درجة عدم عدالة التوزيع ، بينما يكون المتغير المستقل فيها متوسط الدخل الحقيقي للفرد على شكل دالة غير خطية واقترح أن الشكل المناسب عندما يكون مؤشر عدم عدالة التوزيع هو معامل جيني هو: $Gini = \alpha + \beta\mu + y1/\mu$

إلا أن فروض النموذج لا تتوافق وأوضاع الاقتصاديات النامية لتباين مراحل تطورها الاقتصادي مما أدى إلى عدم تجانس النتائج التطبيقية لها، فأعيد الاهتمام بأطروحة كوزنتز من وجهة نظر صياغة السياسات التنموية في الدول النامية خاصة تلك التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة العون فيما إذا كانت تضر بالفقراء .

وبعد استعراض كل من (Squire ,Ravallion et Bruno) 1998 للشواهد متوافرة من 44 بلد توفرت لها بيانات توزيع الدخل و الإنفاق من 63 مسحا ميدانيا للفترة 1960-1990 تم التوصل لنتيجة أنه لا توجد شواهد تؤيد أطروحة كوزنتز¹، إلا أنه تلت ذلك مساهمات نظرية موضحة لاحتمال وجود مثل هذه العلاقة بين التنمية و عدالة التوزيع مما ترتب عليه استكشاف عوامل أخرى مفسرة ، وأهم مساهمة تطبيقية حديثة لـ BARRO سنة 2000 و التي قد أضافت عددا من المتغيرات المفسرة اشتملت على ما يلي :

- متغير لمعلومات توزيع الدخل فيما إذا كان بعد اقتطاع الضرائب أو على الإنفاق الاستهلاكي.
- متغير لمعلومات توزيع الدخل فيما إذا ما كانت تخص الأفراد أو الأسر.
- متغير لمعلومات التعليم حيث يقدر متوسط سنوات الدراسة للسكان وفق كل مرحلة من مراحل التعليم.
- متغير لمعلومات توزيع الدخل حول الإقليم الذي يتبع له القطر.

3.1.3.I - النمو الاقتصادي و التباين في التوزيع والتخفيف من الفقر:

العديد من النماذج الاقتصادية في إطار العلاقة بين التباين والنمو تميل باتجاه زيادة التباين بوصفه محفزا للتراكم السريع في رأس المال ، ومن ثم رفع مستوى النمو الاقتصادي باعتباره يستلزم مستويات ادخارية تمتلكها الفئات ذات الدخل المرتفع لأن ميلها الحدي للادخار أكبر حسب كل من Kaldor 1960 و Pasinette 1973 ، ولذا فتوزيع الدخل القائم على التباين يفضل الأرباح على الأجور كونها تحقق معدل ادخار كلي أعلى و تراكم أكبر لرأس المال وبالتالي نمو اقتصادي أسرع ، في نفس الإطار نموذج Harrod-Domar يوضح أن معدل النمو يعتمد على نسبة الإنتاج على رأس المال و معدل الادخار و الاستثمار.

¹ - Christophe Ehrhart, op.cité, P 757.

إلا أن مبدأ تعظيم التراكم قد يؤدي إلى تمركز الفائض الاقتصادي باتجاه التراكم الرأسمالي وليس باتجاه زيادة الأجور مما قد يولد آثار سلبية في السلم الأدنى من التوزيع، أما الاقتصاديات الحديثة فاعتبرت الحالة الابتدائية المتمثلة بعدالة الدخل هي معززة للنمو بوصفها إستراتيجية لإعادة التوزيع.

وتبقى علاقة التباين بالنمو موضوع جدل العديد من المهتمين في هذا المجال، وبالرغم من اختلاف الرؤى فالعلاقة تبقى قائمة على أن النمو الاقتصادي و انخفاض مستوى التباين في الدخل هما العاملان الرئيسيان لتخفيف معدل الفقر حيث تؤثر معدلات النمو في اتجاهين :

✓ **الأول** : يشير إلى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي ، سواء كان تأثير هذا التزايد باتجاه الصادرات أو باتجاه الحاجات الرأسمالية¹ فإن تأثيرها غير المباشر يؤدي إلى خفض الفقر، فعائدات الصادرات يمكن استخدامها لتمويل عمليات التنمية .

إن ارتفاع معدل الصادرات يؤدي أيضا إلى تزايد معدل الطلب على العمل خاصة ، إذا كانت السلع المصدرة كثيفة العمل كما أن تزايد العرض من الحاجات الرأسمالية يعمل على خفض الفقر.

✓ **الثاني** : تسارع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب على استخدام الموارد بما فيها العمل و بالتالي دخول فئات جديدة من الفقراء إلى سوق العمل نتيجة التوسع الاستثماري وارتفاع متوسط الأجور ، هذه الظروف ستؤدي لتحسين القدرة الشرائية للفئات المنخفضة الدخل.

فالنمو الاقتصادي وان اعتبر من الشروط الضرورية لخفض الأهمية النسبية للفقر إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تحققه بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني من أجل أن يكون ذا فعالية و كفاءة عالية.

2.3.I- المطلب الثاني: استراتيجيات تحفيز النمو و خفض الفقر

على الرغم من التقدم المحقق في أغلب الدول إلا أنه لا بد من التطرق للآثار المهمة الخاصة ببرامج الإصلاح الاقتصادي المتبناة في إطار إستراتيجية التنمية المتمثلة بتحفيز النمو، إلا أنها لم تنجح في تحقيق هدفها الأساسي لعدم قدرتها على تجاوز مشاكل التنمية البعيدة، ولعدم فهمها الكامل للنظام الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل بغض النظر عن الآثار الغير مرغوب فيها للتحويلات السياسية و الأزمات المالية والنزاعات الإقليمية خصوصا بعد تولد أعداد متزايدة من الفقراء .

1.2.3.I- متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي:

تعتمد إجراءاتها إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في ذلك الجانب المرتبط بالجانب الإنتاجي أو إجمالي الطلب الفعلي ، وقد تبني الصندوق والبنك الدوليان هذه المهمات، حيث اهتم صندوق النقد الدولي بإجراءات التثبيت الاقتصادي والبنك الدولي

¹-Aline condouel, Jesko.s , Hentschel et Quentin.t.wodon, 2002 ,“Poverty measurement and analysis ”; word bank’s search,P 28.

بالتعديل الهيكلي ، وعلى الدولة التي ترغب في إعادة تكوين فلسفتها الاقتصادية أن تعتمد البرنامجين متتاليين .

• التثبيت الاقتصادي :

يتمحور باتجاه إقراض مشاريع الاستثمار وقد اعتمد الصندوق التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات و الميزانية العامة، انصبت اهتماماته بشأن التحكم في عرض النقد انطلاقا من أن الإفراط في السيولة يعد دافعا إلى خلق فائض الطلب و هذا الأخير يؤدي إلى تزايد معدلات التضخم .

برامج التثبيت الاقتصادي تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال الارتفاع بأسعار الفائدة إذ يؤدي إلى تحفيز الادخار من جهة وترشيد الاستثمار من جهة أخرى .

و بالنظر إلى أن سياسات التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفاهيم المدى القصير فإن تأثيراتها الانكماشية تعد سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي و ذلك من خلال السياسات المالية و النقدية¹ ، تؤدي محصلة هذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية و تراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية ، فضلا عن زيادة الضرائب غير المباشرة مما سيترتب عليه خفض الإنفاق الجاري و تزايد مستوى البطالة و خفض معدل الأجور و تدني مستوى المعيشة و زيادة حدة الفقر .

لذا توصي سياسات الصندوق إلى وضع حدود عليا للائتمان المصرفي خلال فاعلية برامج التثبيت فضلا عن الاهتمام بتنمية أسواق رأس المال و تحرير التعامل فيها و ترشيد الاقتراض الخارجي.

• التعديل الهيكلي :

يعتمد الخبراء في تحقيق أهدافه على آليات السوق و تدنيه دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث هي مرتبطة بالمدى المتوسط والطويل ، تعنى برامجه بجوانب العرض و تؤكد ضرورة استخدام الموارد المتاحة و القابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع عاندها ، مما سيؤدي إلى تسريع النمو في القطاعات الإنتاجية المختلفة للاقتصاديات النامية حيث ترتبط استجاباتها للتغيرات الهيكلية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أنها تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد .

وكلما تقدمت مراحل التطور و النمو الاقتصادي ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد ، ومن أهم ما تعتمده برامج التعديل الهيكلي تحرير الأسعار سواء للموارد أو السلع النهائية من قيود الدعم ، أو الأجور من الجمود أو مستوى تحديدها باعتمادها على آليات السوق في تكوين النسق الاقتصادي ، إذ

¹ - Henri Bartoli, 1999, "Repenser le développement, En finir avec la pauvreté"; Editions Unesco, Economica , P113 .

تؤدي لاقتراب العلاقات السعرية النسبية المحلية الداخلية (الصادرات) مع نظيرتها الخارجية (الواردات)، و بذلك تتحقق الكفاءة التنافسية للسلع فضلا على تخصيص أمثل للموارد يؤدي إلى توزيع عادل للدخل¹.

وإن كان هذا التأطير يتسم بالتناسق النظري إلا أن لمعطياته التطبيقية آثار عكسية ، فأوضاع الفقراء زادت تدهورا من أن إدارة الطلب تؤدي إلى خفض الإنفاق، ومن ثم تقليص الفرص المتاحة للعمل ، كما أن القيم الحقيقية لأسعار الصرف عملت على تدنية الأجور، في حين قادت أسعار الفائدة المرتفعة إلى خفض الاستثمار ، و قد أثرت التغييرات الهيكلية في تزايد معدل البطالة بتحويل الملكية للقطاع الخاص و شملت هذه التراجعات مستويات التعليم والصحة والتغذية²، أدت لانخفاض معدلات الاستثمار وتقليص الإنفاق مما ولد تدهورا في النمو الاقتصادي و تزيادا في معدلات الفقر.

I.2.2.3 - دور الدولة:

قد تبين في إطار المنطق الاقتصادي العلاقة العكسية بين الكفاءة الاقتصادية والتنافسية من جانب وظاهرة الفقر من جانب آخر، وفي ظل أوضاع الفقر المتزايد وسيادة بيئة اقتصادية لم يستطع اقتصاد السوق تنظيمها ترتب عليه تعظيم دور الدولة ، فقد أشار الاقتصاديون إلى أنه فيه اقتصادات يسودها قدر كبير من التفاوت في توزيع الدخل، فإن الاعتماد على نظام السوق يؤدي إلى تخصيص الموارد لإنتاج سلع لمن يريدون شراءها وفي هذه الحالة فان نمط السوق التنافسية يميل بشدة إلى صالح القوة الشرائية المرتفعة، في حين أن القوة الشرائية المنخفضة للفقراء لا تشكل طلبا فعالا يعتد به³، وفي حالة كهذه لا يستجيب العرض لحاجات الفقراء من السلع حتى الضرورية منها .

وعليه طرحت فكرة الحكم الراشد وتحديد المجال الذي يمكن للدولة أن تقوم به في دائرة النشاط الاقتصادي-الاجتماعي للموائمة بين الدورين والتحول إلى بيئة اقتصادية أكثر ملائمة لتوظيف الموارد التي تتطلبها برامج النمو المؤدية للتخفيف من الفقر.

فبالنظر إلى تباين أدوار الدولة وفقا للوضع الاقتصادي فإن تفعيل دورها في خفض الفقر يتطلب دولة قادرة والتزاما سياسيا ويقتضي مراعاة جانبيين في ذلك هما :

✓ التوفيق بين دور الدولة وإمكانياتها المادية والإدارية في إدارة المجتمع مع المحافظة على سيادة الديمقراطية ، فالدول الضعيفة غير قادرة على تحسين شروط الحياة للفئات ذات الدخل المنخفض والفقراء، والعكس صحيح فقد تحاول الفئات ذات النفوذ والقدرات الرأسمالية المرتفعة الاستفادة من إمكانات الدولة في

¹ - Dwight.H.Perkins ,Seteven Radelt et David.L.Lindauer,Op.cité ,P266.

²-Henri Bartoli,op .cité , P45 .

³- سالم توفيق النجفي ،احمد فتحي عبد المجيد،مرجع سبق ذكره ص 92.

مراحل ضعفها ، وبذلك فإن التراجع في قدرات الدولة قد يساعد على إعادة توزيع مصادر تكوين الدخل لصالح الفئات ذات الدخل المرتفع والنفوذ الواسع

✓ زيادة قدرة الدولة وكفاءتها عن طريق بعث الحيوية في مؤسساتها العامة المساعدة على تخفيف الفقر مثل المؤسسات الصحية والتعليمية فضلا عن وضع القيود والقواعد الفاعلة للحد من تصرفات الدولة التحكمية ومكافحة الفساد .

ولا شك أن دور الدولة يختلف باختلاف التطور الاقتصادي الراهن لدول العالم ، والسياسات والإصلاحات تختلف باختلاف ظروف المؤسسات وتتوقف على القيود الهيكلية والسياسية ، فكثيرا ما أخفقت محاولات تعميم الحلول السياسية والمؤسسية على بلدان تختلف فيها الظروف وتتنوع¹ ، ومع أهمية دور المؤسسات في التأثير على التنمية تبقى كيفية تفاعلها مع السياق المحلي أساسية للقضاء على الفقر وتحقيق المساواة

ويمكن أن تكون التغييرات فعالة وإيجابية عندما تتوصل الدول إلى مؤسسات شاملة على مستوى السوق وعلى مستوى السياسة العامة

3.3.I - المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الشاملة و هدف الإقلال من الفقر.

منذ بداية التسعينات شهد المجتمع الدولي تحولا نحو إستراتيجية جديدة تتمثل في خفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال إستراتيجية للتنمية الشاملة غير محدودة فقط بالبيئة الاقتصادية ، و قد عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات توجت بتشخيص المشكلات التي تعترض سبيل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في إطار إعلان الألفية الذي تم اعتماده خلال شهر سبتمبر 2000 و تبنته 189 دولة .

1.3.3.I - عرض عام عن الأهداف الإنمائية للألفية :

تمثل أفضل حل توقيفي عالمي أمكن الحصول عليه ، هي أول مجموعة من الأهداف المحددة كميا وزمنيا مرفقة بأرقام ينبغي تحقيقها في أجل أقصاه 25 سنة ، أي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 بمؤشرات ملائمة لقياس مدى التقدم المحرز في كل مجال ، مع إمكانية مقارنة المعدلات المطلوبة للتغير في مختلف المؤشرات الكمية التي تمكن من تحقيق الأهداف مع معدلات التغير التي تم تحقيقها على أساس الأداء الفعلي منذ سنة 1990².

¹ -Dani Rodrik, Arvind Subramanian, 2003, "La primauté des institutions ,ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire" ; Finance et Développement ,P34.

² -مجلة جسر التنمية، 2007، " حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية "؛ المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 65، السنة السادسة، ص 7.

يبلغ عددها 8 حيث تتكامل الأهداف السبعة الأولى فيما بينها و ترمي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، خاصة بعد تنامي الوعي بقيمة الإنسان في منظومة التنمية الشاملة وتحديد مفهوم التنمية البشرية و تحديد مكوناتها و أبعادها ، كما ورد في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة " لن ندخر جهدا لتحرير إخواننا في البشرية من الرجال و النساء و الأطفال من أحوال الفقر المدقع البشعة والتي تسلب الإنسان من إنسانيته ، التي يتعرض لها حاليا ما يزيد على مليار من البشر ، ونحن ملتزمون بتحويل الحق في التنمية إلى واقع للجميع و بتحرير كامل الجنس البشري من العوز"¹.

أما الهدف الأخير المتمثل في الشراكة العالمية من أجل التنمية جدد تأكيد ما تم التوصل إليه خلال مؤتمري مونتيري و جوهانسبورغ ، المتمثل في دعوة الدول الغنية إلى الإعفاء من الديون وزيادة حجم مساعداتها و إتاحة فرصة منصفة أمام البلدان الفقيرة للوصول إلى الأسواق و التكنولوجيا².

2.3.3.I - هدف خفض الفقر و الاهتمام بالمساواة كمحور للتنمية:

تبني مفهوم التنمية البشرية وأبعاده بإشباع الحاجات الأساسية، التنمية الاجتماعية، تكوين رأس المال البشري ، رفع مستوى المعيشة و تحسين نوعية الحياة ، الذي وافق مساهمات الاقتصادي **Amartya Sen** الذي ينظر للتنمية على أنها توسيع للحريات الحقيقية التي يستمتع بها البشر ، بهذا يتجاوز المقاربات الضيقة التي ترى التنمية على أنها نمو الناتج الوطني الإجمالي أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد أو أنها التقدم التقني، فالتنمية تتطلب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر و اللامساواة بل و انعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي و إهمال الخدمات العامة³ ، فالتسليم بالحريات الشخصية أنها أهداف للتنمية و الحوافز الفردية هي المحركات الرئيسية لها .

فمفهوم الحرية ينطوي على العمليات التي تسمح بحرية اتخاذ القرار وفعل الأشياء ، وعلى الفرص الواقعية التي تتوفر للأشخاص كل حسب ظروفه الشخصية والاجتماعية ، وعليه مفهوم التنمية تطور إلى توسيع الحريات الفردية ، إلى مبادرات دولية لتطبيق مناهج يمكن بها تقييم جهود التنمية تتمحور أساسا حول الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه السابق بحلول عام 2015⁴، و صياغة ذلك على أساس كمي قياسي للظاهرة.

فحسب **Amartya Sen** أصبح الاهتمام منصبا على توسيع استطاعة أو مقدرة الناس ليحيا حياة يثمنونها أو يرغبون في تحقيقها، و بهذا يكون مفهوم الاستطاعة كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس

¹- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجلسة العامة الثامنة، سبتمبر 2000.

²- تدخل: Mark bird et sudhir shetty، 2003، "كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو تخفيف أهداف الألفية الإنمائية؛ مجلة التمويل و التنمية .

³- مجلة جسر التنمية، 2007، "حساب فجوة الأهداف الألفية"؛ المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 65، السنة السادسة، ص 4

⁴- www.developmentgoals/aboutthegoals.htm.

وما يسعون إلى تحقيقه و في تقييم الأداء التنموي لمكافحة الفقر، الجوع، المرض والتمييز بين الجنسين، تعزيز التعليم ، تخفيض معدل وفيات الرضع و الأمهات و زيادة فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة و ضمان الاستدامة البيئية .

3.3.3.I- إدراج أهداف الألفية الإنمائية ضمن السياسات الوطنية:

يتعين حسب توصيات مشروع الألفية للأمم المتحدة بأن تفعيل أهداف التنمية عن طريق استراتيجيات طويلة ومتوسطة الأجل وطنية و قطاعية للخفض من الفقر لكل دولة، كما يتعين تكيف هذه الأهداف وإضفاء الطابع المحلي عليها لكي تتلاءم والأحوال الداخلية لكل دولة و أولوياتها .

و تجدر الإشارة إلى أن توفير الدعم لتحقيق الأهداف بتعبئة الرأي العام و مشاركة جميع المعنيين شكل ضغطا اجتماعيا ،و توسع التغطية الإعلامية لها يعطي دفعا لها، كما أنه لا بد من معالجة كامل نطاق التدخلات الخاصة بالخدمات و الهياكل القاعدية اللازمة ، الموارد البشرية المطلوبة ، تعبئة الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية المطلوبة .

فليس بوسع البلدان النامية تحقيق الأهداف بمفردها ما لم تتم زيادة حجم الالتزام بتقديم مساعدات تنموية ، خلق نظام تجاري منصف ،إعفاء الديون وغيرها من الجهود نحو تطوير المؤسسات لتحسين مستوى الشراكة و الحوار التنموي بين مختلف الأطراف.

خاتمة الفصل:

ما ظهر جليا تعقد ظاهرتي اللامساواة في التوزيع و الفقر لتنوع الأبعاد و المقاربات الجامعة بينها ، وإعادة اهتمام المجتمع الدولي بقضايا توزيع مستويات المعيشة بين السكان في مختلف الدول النامية بصياغته للهدف المحوري للتنمية على أنه الإقلال من الفقر

وقد جاء هذا بعد عقدين من الزمن من التطبيق المتعاقب لما قد ابتدعته المؤسسات المالية في برامجها التي تمحورت حول الكفاءة الاقتصادية وضرورة التخصيص الأمثل للموارد ، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخفض الفقر دون أدنى اهتمام لما يحدث في جبهة توزيع مستويات المعيشة

وقد ترتب على صياغة الأهداف الإنمائية بالألفية اهتمام متزايد حول طبيعة النمو الاقتصادي، الذي من شأنه إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء ، وفي مثل هذه الحالة تنخفض درجة عدم المساواة ويعتبر النمو محابيا للفقراء .

و من أجل رصد مدى التقدم في إحراز الهدف الأساسي، فلا بد من مؤشرات وأدوات لقياسها وأساليب لابد من إتباعها تجدر الإشارة إليها حسب ما هو متبنى في محاولات القياس الكمي للفقر ومتابعة تطوره .

الفصل الثاني :

قياس اللامساواة و الفقر و مؤشراتها

مقدمة :

للإطار المفاهيمي للامساواة في التوزيع و الفقر جوانب متعددة ، لا يمكن حصرها لاسيما في إطار التنمية البشرية مما أدى إلى طرح ضرورة القياس ، سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف ، أو لتقويم النتائج و مدى التقدم في عملية القضاء عليه

و نظرا للتحويلات الواسعة في أبعاده المتعددة والجهود المبذولة عالميا لمكافحته ، فإن ترجمة ذلك إلى ممارسة عملية لا يزال هو الآخر محدودا ، فمؤشرات قياسه هي الأخرى عرفت تطورات هامة ، ولا تزال وسائل القياس الأكثر شيوعا هي القياس التقليدي الذي طوره البنك الدولي استنادا لبيانات مسوح الإنفاق الاستهلاكي .

فكما هو بالنسبة للتعريف كذلك بالنسبة لوسائل القياس ، فتطوير قياس متعدد الأبعاد للفقر لا يزال مستمرا بحثا عن إمكانية قابليته للتطبيق العملي بدقة و موضوعية ليتجاوز القياس التقليدي من خلال المؤشرات الاجتماعية و الأدلة المركبة ، أما دليل الفقر البشري المطور من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف تطورا بشكل مستمر من خلال تقارير التنمية البشرية العالمية ، ولعل في هذه الكثرة والتشتت أحد الأسباب التي جعلته أقل حضورا وحولت القياس التقليدي مؤسسا أكثر و بطريقة محددة .

يستوجب قياس اللامساواة والفقر بداية اختيار المعلم و المؤشر الأفضل لملاءمة لقياس الرفاهية ، ثم لا بد من تحديد مؤشرات لقياس اللامساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي ، ومؤشرات لقياس الفقر التي يعتبر من أهمها خط الفقر الذي يعني العتبة التي تفصل بين الفقراء وغير الفقراء ، وأخيرا تعريف مؤشر يضبط مختلف الأبعاد لمواكبة آخر مستجدات التنمية البشرية و ما تحويه من ابتكارات لقياس اللامساواة و الفقر .

1.II- المبحث الأول : أسس قياس اللامساواة في التوزيع و الفقر

إن تحويل مفاهيم اللامساواة في التوزيع و الفقر إلى مقاييس كمية يستوجب جمع البيانات و الإحصاءات الخام كمرحلة أولى تليها مرحلة تركيب و إعداد المؤشرات و النماذج الرياضية .

فبقدر توافر المعلومات و تنوعها وجودتها بقدر ما يستطيع القائمون على صنع القرار تفهم الأبعاد التحليلية المختلفة لمشكلة اللامساواة في التوزيع و الفقر أبعادها ، و إن تعددت خصائص المؤشرات المستعان بها فإنها مستمدة في أسسها من المقاربات التي تطرح جوانب الظاهرة سواء النقدية أو غير النقدية التي تتجه نحو التوسع

و ان كان لا يكتمل تحليل الرفاهية و قياسها دون التطرق لما يعرف بالهشاشة أو الضعف التي هي متعلقة بالفئات التي تكون تحت خط الفقر أو فوقه بقليل ، فلا بد من رصد حالتها و التغيرات غير المواتية المتوقعة و التي يمكن أن تؤدي إلى دخولها في دائرة الفقر .

1.1.II- المطلب الأول: أبعاد مؤشرات القياس

لا بد من وضع حصر و ضوابط لانتقاء مؤشرات قياس ظاهرتي الفقر و اللامساواة في التوزيع و هذا في ظل المقاربات النظرية المشتملة على المراحل المختلفة للتعريف المتعدد الأبعاد للظاهرتين .

1.1.1.II- اعتبارات منهجية للقياس :

✓ المقصود بالمؤشر:

أن يمثل العوامل التي تشكل الظاهرة أو حالتها ، هذا ما يقتضي تعريفا محدد لها ودراسة لارتباطه بجوانبها فيمكن أن يكون قياسا مباشرا و كاملا لعنصر من عناصرها ، وقد لا يكون قابلا بذاته للقياس مباشرة و بذلك فإن المؤشر هنا يخدم الإشارة بأفضل ما يكون بهذا العنصر .

كما هو الحال بخصوص اللامساواة في التوزيع و الفقر يصعب تحديد تعريفها ، حيث يمكن اعتبارها من عدة جوانب نظرا للأبعاد المتعددة لها كما سبقت الإشارة إليه ، لا الرفاه الاقتصادي و لا إشباع الحاجيات الأساسية ، و لا قدرات الفرد يمكن ملاحظتها مباشرة ، فالهدف الحقيقي هنا لا يمكن وضعه رقميا بدقة لكن المؤشرات التقريبية لها يمكن أن تتحول إلى غايات و تجري متابعتها على هذا الأساس .

✓ خصائص مجال القياس :

يمكن تصنيف المؤشرات عموما بين المؤشرات كلية (ماكرو) أو جزئية (ميكرو) ، مباشرة أو غير مباشرة ، بعضها يقيس ما هو موجود ، بينما الآخر يعبر عن النزعات كمية أو نوعية ، موضوعية أو ذاتية.

أما فيما يخص الإطار المفاهيمي الذي يركز عليه قياس اللامساواة في التوزيع و الفقر فهناك عدة خصائص لكل مؤشر ينبغي مراعاتها في إطار عملياتي و الأهم منها هي أربعة (04):

- المجال: **le domaine**

- المستوى : **le niveau**

- التردد: **la fréquence**

- الجنس و المجموعة العمرية¹: **le groupe d'âge et le sexe**

1-المجالات : مؤشرات الفقر و اللامساواة تشمل الحياة الخاصة أو الاجتماعية ، و يمكن ترتيب المجالات الخاصة بها حسب ارتباطها بأبعاد الظاهرتين نجد التغذية و السلامة الغذائية، الصحة والنظافة، الدخول ، تحديد النسل ، الأصول ، التعليم ، السكن ، ملكية الأراضي ، الأمن المدني و الكرامة الشخصية ...

2-المستوى: من أجل يكون المؤشر ذا نوعية رفيعة و أكثر دلالة فهذا مرتبط بالوحدة الإحصائية

الأصغر، هناك عدة مستويات هي:

- الفرد.

- الأسرة.

- التجمع (القرية، المدينة).

- الجهة.

- البلد.

3-التردد: يقصد بوتيرة مؤشر الفقر التردد المتوقع لها مع مراعاة الاختلاف على مر الزمن حيث

قد يكون على المدى:

- القصير: سنة واحدة أو اقل.

- المتوسط: من سنة إلى 5 سنوات.

- الطويل: أكثر من 5 سنوات.

¹ -Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin ,op cité, P27.

4-الجنس و الفئة العمرية: تعتبر أبعاد متخصصة في قياس الفقر و اللامساواة إذ ينبغي مراعاتها خاصة في إطار سياسات التخفيف من حدة الفقر، فبغض النظر على مستوى القياس حسب نوع الجنس فان الفئات العمرية هي الأخرى مصنفة كما يلي :

- المولود الجديد (من 0 إلى 12 شهر)
- ما قبل سن الدراسة (من 1 سنة إلى 6 سنوات)
- في سن الدراسة (من 6 سنوات إلى 15 سنة)
- الكبار 1 (من 15 سنة إلى 45)
- الكبار 2 (من 45 إلى 60 سنة)
- كبار السن (60+ سنة)

II.1.1.2- قياس اللامساواة و الفقر و المقاربات التعريفية لها:

تعدد المقاربات النظرية و الأبعاد لتحديد مجالات اللامساواة في التوزيع و الفقر دفع بالعديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر و ما يترتب عنه لمحاولة في وضع مقاييس متعددة و بديلة بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة .

✓ المدرسة التقليدية:

تعتمد على مؤشر الرفاهة الاقتصادي، مرتبطة بالنظريات الميكرواقتصادية أساسا، تتضمن مقارنات بين مؤشرات مستوى المعيشة من خلال الدخل أو الإنفاق ، معتمدة من طرف اقتصادي المؤسسات الدولية (البنك الدولي) و من لدن مؤسسات و معاهد و مكاتب الإحصاء في مختلف الدول النامية .

✓ مدرسة الحاجيات الأساسية :

بالرغم من القصور في ملاحظة إشباع الحاجات الأساسية مباشرة ، إلا ذلك لا يمنع بالاكتماء بمقياس مقرب (proxy) عن طريق مؤشرات ملائمة عن مختلف الحاجيات الضرورية ، و قياس القصور في إشباعها ، بهذا فهي جد عملية عن سابقتها ، تركز على مؤشر وحيد هو الرفاه بقياسات متعددة .

✓ مدرسة الإمكانيات :

تعريفها للفقر بصفته حرمانا من القدرات الأساسية و ليس مجرد تدن في الدخل كما هو المعيار السائد ، حيث أن الدخل هو أحد القدرات و لا يختزلها كلها ، وحتى بصفته هذه هو وسيط و قياس غير مباشر لأن توافره يعني امتلاك إمكانية الحصول على القدرات الأخرى.

وبالرغم من الطابع المعقد ولتحويل فقر القدرات إلى قياس عملي يمكن الإشارة إلى ثلاثة أساليب :

- **الأسلوب المباشر** : يقوم على دراسات و مقارنة الكميات الموجهة للأداء الوظيفي و القدرات .
- **الأسلوب التكميلي** : يتضمن إجراءات تقليدية المقارنة بين الأشخاص من حيث الدخل و لكنه يستكملها بمتغيرات تتعلق بالقدرات .
- **الأسلوب غير مباشر**: يتم من خلال قياس دخل الأسرة المعدل حسب بعض الخصائص ذات الصلة بالفقراء و التي ينتج عنها تعديل في خط الفقر.

فالجوء إلى قياس غير مباشر للفقر فرضته صعوبة القياس المباشر من خلال الدخل أو الإنفاق، بصفته تعبيراً عن أحد الأبعاد الهامة للفقر، لكنه بعد ضمن أبعاد أخرى لأكثر.

II.1.2- المطلب الثاني: مقاربات قياس الفقر

يعود تعقيد قياس الفقر لكيفية تكيم تلك المتغيرات النوعية التي تدخل في تكوين مفهومه ، وغالبا ما يتم حصرها في أسلوبين أساسيين ما هو نقدي و آخر ما هو غير نقدي.

II.1.2.1- المؤشرات النقدية :

هي الأكثر شيوعاً لقياس الرفاهية بمقياس مادي ، يعرف على أساس مقدار المال اللازم عند مستوى معين من الأسعار و بافتراض تعظيم الاستفادة للحصول على مستوى معيشي لائق ، وبالتالي فهو يمكننا من مقارنة مستوى الرفاهية بمستويات الإنفاق الاستهلاكي و الذي يتم تمويله عن طريق الدخل.

✓ الدخل:

هو منهج غير مباشر ، يمثل قيود الميزانية التي تفرض ما يستهلك و ما لا يستهلك ، يتم استخدام المؤشرات الدخلية سواء أكانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالنواتج المحلي الإجمالي، أو كانت على مستوى الفرد أو الأسرة بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن القدرة للحصول على السلع و الخدمات الاستهلاكية الأساسية المحددة لموقع العتبة لفق أو دون خط الفقر ، فضلا عن كونها مؤشر توضيحي لمستوى الرفاهية في الاقتصاد نسبيا مع الاقتصاديات الأخرى .

هذه المقاربة مستعملة بصفة منتشرة إلا أن استخدامها تكتنفه بعض الصعوبات تتمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد ، في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة بين الأفراد ، كما هو التباين حتى على مستوى الأسر¹ .

¹ - Aline condouel, Jesko.s, Hentschel et Quentin.t.wodon, 2002 ,“Poverty measurement and analysis”; word bank’s search,P5.

✓ الإنفاق الاستهلاكي:

يقابل المنهج السابق مقياس آخر يتمثل في الإنفاق الاستهلاكي و هذا من أجل تقليل درجة التباين الحقيقي بين المجموعات ، و ترجع أهم أسباب تفضيل استعمال الاستهلاك الانفاقي كما يلي :

1- الإنفاق الاستهلاكي أفضل مؤشر للآداء بدل الدخل

• بما أن الدخل قد لا يستهلك جميعه كما أن الاستهلاك لا يمول كله عن طريق الدخل ، و بالتالي فان الإنفاق الاستهلاكي يعكس بصورة ملائمة الرفاهية الفعلية المتحققة ، فالاستهلاك يوضح ما يمكن الوصول إليه في ضوء الدخل الجاري و مصادر أخرى من مدخرات سابقة .

• كما أنه قد يحجم الأشخاص عن الإدلاء بدخولهم الحقيقية و عادة ما يكونون أكثر مصداقية عند الإدلاء بقيمة إنفاقهم.

2- الإنفاق الاستهلاكي أفضل في القياس

حيث يميل إلى الدقة أكثر في تقديره و هذا للحالات الآتية :

• في الاقتصاديات النامية و نظرا لأهمية القطاع الزراعي مداخل العائلات الريفية تتقلب مستوياتها على أساس دورة المحصول الذي يتصف بالموسمية و لا يكون منظما ، كما أنه في القطاع الحضري أيضا نجده يحوي تعاملات كبيرة تتم خارج السوق في إطار غير رسمي ، فتكون تدفقات المداخل غير منتظمة ، و بالتالي نحصل على معلومات ذات نوعية رديئة في المسوحات.

• كما أن هناك معاملات أخرى تتم خارج نطاق السوق و دون استخدام النقود ، فالعديد من السلع والخدمات التي تنتج تستهلك من قبل نفس الأفراد إما كاستهلاك وسيط في العمليات الإنتاجية ، أو استهلاك نهائي مباشر ، خدمات دون مقابل كعمل ربات البيوت هو الآخر بدون تقييم ، إضافة إلى عمليات التبادل بين الأسر و عليه يصعب تقدير مقابل مالي مما يؤثر على مدى شمولية وصدق البيانات¹.

3- الإنفاق يعكس مستوى الرفاه الحقيقي

يتفادى القصور الذي يتضمنه مؤشر الدخل لقياس الفقر لكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق:

¹ -Dwight.H.Perkins ,Seteven Radelt et David.L.Lindauer ,Op.cité ,P227.

• مؤشر الدخل يهمل في اعتباره الدخل أو إعانات للاستهلاك غير المباشر المحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية بتكاليف رمزية ودعم الأسعار الغذائية الأساسية.

• مؤشر الدخل يعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر وليس عن الأبعاد الأخرى للفقر كالضمان ضد البطالة، المرض، حرية التعبير و الاختيار.

مما سبق فاستخدام الدخل كمؤشر لقياس الفقر له أيضا مزاياه ، على سبيل المثال يسمح بالتمييز بين مصادر الدخل عندما يكون هذا التمييز ممكنا ، و هو أسهل بالمقارنة مما يسمح بإجراء مراجعة نوعية لبيانات المسح الأسري ، و بتوافرها مع بيانات الاستهلاك يسمح باستخدام اثنين من المؤشرات لمقارنة النتائج ، إلا انه غالبا ما يتم اعتماد الإنفاق الاستهلاكي ليعكس حالة الرفاه في الدول النامية في مقابل ذلك دخل الفرد في الدول المتقدمة .

✓ توجيهات عامة لتجميع و تصحيح البيانات :

فعادة ما يكون من الضروري الجمع بين البيانات كحالة وجود عدة مصادر للدخل أو مناسبات الاستهلاك، فإن التجميع يحتاج لتعديلات لجعل البيانات ذات نوعية عالية¹ وفق مبادئ أساسية هي:

• تصحيح الاختلافات بين الأسر و التفاوتات الداخلية بينها :

فوحدة التحليل هي الأسرة غالبا و ليس الفرد و متطلباتها تختلف وفقا لحجمها و تكوينها ، فالتعديلات يجب أن تتم وفق أعمار أفرادها و جنسهم ، كما أن الأسر ذات أحجام مختلفة و الممتدة منها لديها خيارات أكثر امتيازاً سواء فيما يخص الأسعار حسب الكميات التي تقتنيها وكذا إمكانية توفر واستعمال السلع المشتركة ذات الاستهلاك الجماعي ، فمن الضروري أن يتم تعديل الدخل للأخذ بالاعتبار الاختلاف عن طريق جداول التكافؤ و وفورات الحجم في الاستهلاك العائلي .

• تصحيح فروق الأسعار بين المناطق و على مر الزمن :

تثار قضية اختلاف أسعار السلع الأساسية من منطقة لأخرى في نفس البلد و من وقت لآخر حتى خلال ذات السنة ، و يجب تصحيحها على أساس ما هو متداول حالياً كجزء من المسح نفسه، على سبيل المثال أثر التضخم فقد يكون مرتفعاً خلال جمع البيانات و يترك أثره بفارق كبير، و إزالة التشوه بمؤشرات الأسعار تكون بالتصويب عن طريق تطبيق معامل الانعكاس الزمكاني للدخل أو الاستهلاك لكل أسرة ثم مقارنتها بخط الفقر، أو حساب خط الفقر لكل منطقة و فترة .

¹ - هبة الليثي، 2008، "تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا"، جامعة القاهرة، ص 40.

• استبعاد النفقات المتعلقة بعوامل الإنتاج و الاستثمار:

نقصد هنا نفقات الإنتاج المنزلي ومدخلات القطاع الزراعي من أسمدة و بذور مثلا يتم استبعادها من مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسر أو الدخول ، وإلا نقع في تضخيم و تقدير مبالغ فيه للرفاهية الحقيقية .

• إدراج المعلومات الناقصة فيما يخص الأسعار و الكميات:

راجع لعدم الإقرار الكامل للأسر بالمعلومات كاملة لمختلف مصادر الدخول و الإنفاق الاستهلاكي في التحقيق ، عند نقص معلومات عن كميات السلع و الأسعار يتم تقديرها جزافيا ، المثال الشائع في حالة الاستهلاك إدراج قيمة الإيجار المحتسب لمساكن التي يشغلها مالكوها و كيفية تقديره ، أما في حالة الدخل فيما يخص الأعمال المنزلية بالرغم من عدم وجود راتب مقابل لها .

• التصويب وفق تقنين الاستهلاك :

متعلق ببعض الأسواق التي تخضع لهذا النوع من العقلانية في التسيير التي تقضي بوضع قيود على الكميات المتاحة للشراء كمثال : السلع العمومية كالماء الصالح للشرب ، الكهرباء ، فالسعر الذي يدفعه المستهلك اقل من المنفعة الحدية المستهلكة ،وبما أن الاستهلاك معيار قياس مستوى الرفاهية مما يقتضي تقدير أسعار الظل للمواد الغذائية المستهلكة .

II.2.1.2- المؤشرات غير النقدية:

على الرغم من أن القياس النقدي هو القياس التقليدي للفقر إلا أن الأبعاد الأخرى للفقر ليست فقط متصلة بانعدام الدخل و الاستهلاك بل تشمل أيضا الأداء غير الكافي في مجالات الصحة ، التغذية ، محو الأمية ، القصور في العلاقات الاجتماعية ، انعدام الأمن ، تدني احترام الذات ، الشعور بالعجز¹ .

يمكن الاستعانة بوسائل القياس النقدي للتقييم بالمقارنة مع قيمة المؤشر غير النقدية لشخص أو أسرة إلى عتبة أو خط الفقر، حيث أدناه معناه عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية غير المادية.

✓ **الفقر الصحي و الغذائي:**

تعتبر صحة أفراد الأسرة كمؤشر للرفاهية ، يستطيع المحللون الاقتصاديون التركيز عن حالة تغذية الأطفال كمقياس و متابعة تطور و انتشار بعض الأمراض لديهم كالإسهال، الملاريا، أمراض الجهاز التنفسي أو على مستوى العمر المتوقع لمختلف السكان.

¹ - Aline condouel, Jesko.s , Hentschel et Quentin.t.wodon,Op.cité ,P7.

عند عدم إمكانية توفير هذه المعلومات الصحية يمكن استبدالها بالبيانات المتعلقة مثلا بعدد زيارات المرضى للقطاع الصحي و الحصول على الخدمات كالرعاية قبل ولادة الأطفال، انتظام تلقيح الأطفال باعتباره مؤشر لصحتهم مستقبلا.

✓ الفقر التعليمي:

في مجال التعليم يمكن استعمال مستوى محو الأمية كمعيار لتعريفه ، و عند مستوى معين منه كخط للفقر في هذا المجال، أما في الدول الأكثر إماما بالقراءة فيمكن أن تجرى اختبارات و نتائج التحصيل ستكون كقيم مؤشرات على أساسها يتم المقارنة بين فئات السكان .

هناك خيار آخر متمثل في مقارنة عدد الصفوف في الواقع الفعلي و عدد السنوات التي من حيث المبدأ النظامي التي ينبغي اجتيازها.

✓ المؤشرات المركبة :

بدل استعمال مقياس واحد للفقر يمكن الجمع بين المعلومات المتعلقة بعدة أبعاد للفقر وتطرح إمكانية إنشاء قياس يأخذ بعين الاعتبار هذا التعدد لكل من مجالات الدخل، الصحة، الأصول، التعليم... قد تكون المعلومات المتعلقة ببعض الجوانب متاحة كالتغذية، التعليم و الصحة ممكنة مما سبق بينما الأخرى تطرح تحديات كبيرة في كيفية التفكير بتكميمها.

من المهم ملاحظة كأحد الحدود الأساسية للمؤشر المركب هو صعوبة تحديد خط فقر جامع بالرغم من السعي اللامتناهي وراء تطوير طرق القياس وتحسين توفر البيانات.

3.1.II- المطلب الثالث : الهشاشة البعد التكميلي للقياس

تمثل الهشاشة *La vulnérabilité* حالة من الضعف و عدم استمرار الأسرة في وضعها الحالي ، وتفسر بدرجة التعرض للانخفاض في الرفاهية ، بمعنى أدق تعبر عن حالة الفئات التي لا تعتبر فقيرة حسب قياسات الفقر المتبعة و لكنهم معرضون للوقوع في الفقر في حال تعرضهم لصدمة ما ، يفترض أنهم فوق عتبة الفقر مباشرة ولا يملكون احتياطا كافيا يسمح باستيعاب الصدمات مما يؤدي للتدهور إلى ما دون خط الفقر .

لهذا تحاول إدراج بعض الحركة و الديناميكية لظاهرة الفقر، بالرغم من أنه أقرب ما يكون حسب تعريفه و قياسه سكونيا ، فالهشاشة تطرح فكرة فقراء محتملين يتحولون إلى فقراء فعليين بتحقيق جملة من الشروط ، قد تكون على مستوى جزئي (Micro-économique) كوفاة معيل الأسرة أو الإصابة

بمرض، على مستوى متوسطي (Més0-économique) نتيجة حوادث بيئية أو أعمال شغب، أو على مستوى كلي (Macro-économique) نتيجة أزمات اقتصادية مثلا.

1.3.1.II - مفهوم الهشاشة :

تعرف بأنها احتمال تعرض الأسرة للدخول في دائرة الفقر في المستقبل و بهذا فالفقر و الهشاشة مرتبطان و يمثلان بعدين مختلفين من الرفاه ، فالأول يصف وضع الأسرة السنتاتيكي في لحظة معينة من الزمن ، في حين البعد الآخر مرتبط بوضع الأسرة الديناميكي و يوضح كيف يمكن لوضع الأسرة أن يتغير نتيجة مواجهة صدمة ما¹.

و كما هو الحال في موضوع الفقر في حد ذاته فإن مفهوم الهشاشة معقد يستحيل قياسه لارتباطه بتوقع التغيرات في الدخل و الاستهلاك للأسر والأفراد و احتمال تحققها، غير أنه يمكن تحليل ديناميكية و تشتت المداخل و الاستهلاك كبديل للهشاشة ، نفس التحليل يمكن تطبيقه على المتغيرات غير النقدية المحتمل تقديمها كالحالة الصحية ، الملكية

قياس ديناميكية و تشتت الدخل و الاستهلاك يتطلب بيانات الخاصة بها² بحيث :

✓ يمكن الحصول عليها بشكل غير مباشر إذا توفرت بيانات الدخل و الإنفاق لفترات مختلفة مرفقة باستطلاعات على التركيب السكانية والأنشطة المتداولة ، كما أنه قد ترد ضمن بعض التحقيقات تساؤلات عن الدخل و الإنفاق الفترات السابقة .

✓ يمكن وضع معايير للهشاشة للأسر على أساس التشتت داخل المجتمع أو على مستوى مجموعات فرعية ، و كذا على أساس معلومات خارجية متعلقة بالدورة الموسمية للإنتاج و الأسعار .

✓ وجود أكثر من دراسة استقصائية متاحة يمكن من الكشف عن التغير في اتجاه و ميل مستويات الفقر و محدده عبر الزمن بتقنيات تحليلية إلا أنه لا يضمن استمرارها على نفس الوتيرة ، كما قد تظهر التغيرات بشكل تراكمي فقط و ليس تفصيلي يعكس حركة الدخل و الخروج من دائرة الفقر

✓ البيانات les données de Panel تسمح بمتابعة سلوك ذات الأسر وعلاقتها بأنماط الدخل والاستهلاك و تطور خصائص معينة كالنمو الديمغرافي ، الهجرة ، حالة سوق العمل ، التعليم، الصحة وتحديد العوامل وراء التغير و تقديرها على المستوى الجزئي .

¹ - هبة الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - Aline condouel, Jesko.s , Hentschel et Quentin.t.wodon ,op cité, P34.

✓ تحليل بعض الجوانب للهشاشة يستوجب الحصول على بعض المعلومات النوعية الذاتية المتعلقة بإمكانية مثلا الحصول على دخول بطرق غير رسمية لتفادي الصدمات، أنماط التفاوت في الدخل والاستهلاك للأسر (موسمية مثلا) ،أراء الأفراد والأسر حول الهشاشة ومحدداتها والاستراتيجيات التي اعتمدها للحد من تعرضهم لها .

II.3.1.2- معاييرها:

بعض المعايير استعمالها كمعطيات بديلة عن تقييم حقيقي للهشاشة تتمثل في :

✓ الانتقال من و إلى دائرة الفقر :

بتوفر بيانات مسحين متوالين و باستخدام مصفوفات الانتقال يمكن تتبع التطورات الايجابية والسلبية لرفاهية الأسر ، بالخروج أو الدخول في دائرة الفقر و الذي هو علامة الهشاشة ،غير أنه عند ما تكون البيانات متاحة لفترات عدة من نفس السنة فلا يمكن للتحليل التمييز بين الفقر العرضي و الدائم، وبالتالي يعد اكتشاف الأسر الأكثر احتمالا للوقوع في الفقر أو الخروج منه نتيجة التعرض للصدمات هو حجر الأساس لرسم السياسات لمساعدة هذه الأسر .

✓ مدة و تردد فترات الوقوع في دائرة الفقر :

قصد المزيد من الدقة فإن توفر البيانات لعدة سنوات يؤدي للتمييز بين فئات من الفقراء ، فالبحث عن الهشاشة ضمن مستويات الفقر¹ أدى لاعتماد عدة طرق للتعامل معها منها التقسيم الموالي حسب الفترة أو الزمن الذي أمضته الفئة في حالة فقر و تردد هذه الفترات :

- الفئة التي لديها احتمال ضعيف جدا للوقوع تحت خط الفقر ، و التي تعيش حالة فقر عابر أو مؤقت أو ظرفي (une pauvreté occasionnelle) تكون هشاشتها أقل من ضعيفة .
- الفئة التي لها احتمال أكبر للوقوع في الفقر فتكون في وضعية فقر مزمن (une pauvreté chronique) أما الهشاشة فهي ضعيفة .
- الفئة التي تكون في أغلب الأحيان في وضعية فقر (une pauvreté habituelle) واحتمال أكبر لزيادة حدته أي فقر مدقع و هي الأكثر هشاشة .

و في أغلب الأحيان تكون الفئة الثانية هي الأكثر انتشارا في جل الدول النامية.

¹ - أديب نعمة، 2009، مرجع سبق ذكره، ص 11.

✓ التشتت و التباين بين الدخول :

التفاوت في المداخل هو من معايير الهشاشة بالرغم من عدم ظهور أثره جليا في القياس حسب خط الفقر ، إلا أنه يمكن إدماجه في إطار نفس السياق الخاص بتصنيف الفقراء ، قد يظهر ذلك من خلال المثال الموالي لفتنين حيث لدينا الفئة الأولى متوسط الدخل يقع أسفل خط الفقر و تظهر تشتتا ضعيفا في الدخل في منطقة حضرية، والأخرى ريفية حيث متوسط الدخل فوق خط الفقر بشكل ضعيف و لديها تشتت أعلى في المداخل .

وفق التحليل التقليدي فالأولى فقيرة بينما الثانية ليست كذلك ، لكن تحليل الهشاشة يعتبر الحالتين من أشكال الفقر لكن الوضع الثاني أكثر ضعفا و هشاشة من الأول ، وسياسات التدخل في الحالتين تختلف ، وعليه فالوقوع أو الخروج من دائرة الفقر يستوجب مراعاة تشتت الدخل حيث كلما كان الدخل أكثر تشتتا وتفاوتا كلما زاد الفقر حدة و بالتالي الوضع أكثر هشاشة و ضعفا و عرضة للصدمات .

3.3.1.II- تحليل الهشاشة :

استعمال البيانات لتحليل الهشاشة يتجاوز استعمالها في علاقة الارتباط الثابتة بين محددات الفقر إلى تحليل الانحدار للتعريف بمحددات الضعف من خلال تطور المداخل و الإنفاق الاستهلاكي.

✓ تقدير طبيعة التوزيع بأولوية الاستهلاك من المداخل المستقبلية للأسر :

بتوفر البيانات الخاصة بفترتين يمكن إجراء انحدار للفترة الثانية مقارنة مع الأولى ، بهذا تتحدد الخصائص(الأسر أو الأفراد) التي تؤثر في التوزيع إما حسب تركيبها أو المنطقة التي تنتمي إليها.... الخ ، مع إعطاء الأولوية للاستهلاك المستقبلي وكلما كان في المتوسط الاستهلاك المتوقع أكبر والتباين في الدخل أضعف، فإن الهشاشة للتعرض للصدمات أقل .

✓ تطور الاستهلاك أو الدخل :

يوضح تحليل انحدار الاستهلاك أو الدخل للفرات المولية المحددات المؤثرة في الهشاشة، من بينها فيما يخص الاستهلاك مثلا نجد حسب دراسات بيانية مستوى تعليم رب الأسرة المرتفع، جنس رب الأسرة الذي يرأس تسييرها الإنفاقي، الأسر التي لديها على الأقل فرد مهاجر للعمل في الخارج لها مستويات استهلاك أكثر و أقل هشاشة و عرضة للفقر .

أما بالنسبة للدخل فالأسر تستطيع التصدي للهشاشة و الصدمات المتسببة في دخولها قوقعة الفقر، بالوصول إلى مستويات ادخارية مرتفعة لتعدد مصادر الدخل، مثلا بعض الأسر التي تستعمل غرف من

سكنها لغايات مهنية و إن كانت غالبا تدخل في إطار قطاع غير رسمي لكن يحول دون هشاشتها ، كما أن الحصول على الخدمات العامة في إطار الشبكات الاجتماعية هو الآخر له نفس الدور¹.

فالوضع الابتدائي هو الأساس الذي يمكن من تحليل الانحدار وإدراك محددات الهشاشة والتي من أهمها : الدخل ، رأس المال البشري ، المادي ، الجهة ، الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية ، وكذا الوسطين الحضري و الريفي²، و كلما كانت الأسر أكثر دخلا باختلاف مصادره كانت في حال أفضل .

✓ محددات التدفق من إلى الفقر:

إن تحليل بيانات الأسر أثناء فترة الفقر ومدى تأثير التعرض للازمات لدراسة وضع احتمال الوقوع في دائرة الفقر أو الإفلات منه تكشف عن كيفية رسم السياسات لمساعدة هذه الأسر ، و بالتالي تصميم أفضل التدخلات العامة لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمع ، وتنتج إلى تطوير أفضل أدوات إدارة المخاطر الاجتماعية التي قد تواجههم ، والعديد من برامج الحماية الاجتماعية الإضافية المخصصة لحالات معينة تطبق بعد حدوث الصدمة ، كما أن هناك مجال وضع لبرامج دائمة³ مثل: التأمين ضد البطالة ، استحقاقات العجز والتأمين الصحي ، فهي برامج تعد " شبكة أمان " ضد الصدمات قد تسهم باستمرار حالة الفقر للأسر أو الوقوع في دائرته ، لعدم تملكها الأصول التي تساعد على مرور هذه الأزمات

✓ محددات الهشاشة و مستويات الفقر :

إن تحليل الهشاشة يترتب عليه بعض التعديل في أولويات السياسات ، وقد قام البنك الدولي بتطوير جملة من الأدوات التحليلية لمعالجة الفقر و الهشاشة و رسم السياسات الاجتماعية تحت عنوان "إدارة المخاطر الاجتماعية"⁴، و إدراجها ضمن السياسات الوقائية من أجل أن تحوّل دون توسع الفقر بإعطاء أولوية الاهتمام لفئة السكان المعرضين للفقر مؤقتا، أي غير الفقراء مبدئيا و أقل ضعفا على حساب الفقراء فقرا مزمنيا ، و أكثر ضعفا و هشاشة من سابقه ، و خلفية هذا الموقف إخراج هؤلاء من حالة الفقر أو الحول دون وقوعهم فيها ، و يحقق نتائج مباشرة و قابلة للرصد و بكلفة هي أقل من مكافحة الفقر المدقع الشديد ، وهو إن أدى لتحسين معيشة أفرادها إلا أنه لا يخرجهم من دائرة الفقر، وكذلك هو الأمر بالنسبة لمن يعيش في حالة فقر مزمن مقارنة بالفقر المدقع وهذا من أجل أن تقدم إنجازا محققا وخفض نسبة الفقر .

¹ - Aline condouel, Jesko.s , Hentschel et Quentin.t.wodon , Op.cité ,P34.

² - Dwight.H.Perkins ,Seteven Radelt et David.L.Lindauer,Op.cité ,P258.

³ مارتين رافاليون، 2002، "شبكة امان الية"، مجلة التمويل والتنمية، ص23

⁴ - أديب نعمة ،مرجع سبق ذكره،ص11.

II.2- المبحث الثاني : مؤشرات قياس اللامساواة في التوزيع و الفقر

تقيم الرفاهة من خلال عدالة توزيع الدخل و الفقر في أوساط المجتمعات، حيث تقيس مقاييس درجة عدم المساواة درجة ابتعاد منحنى لورنز للدولة عن خط 45° ، و المقياس الأوسع استخداما لها والمستوحى من هذا الشكل هو مقياس جيني ثم اشتملت البدائل على مؤشرات جديدة لإعطاء مدلولات أفضل ، كما تعول معظم مؤشرات الفقر على مفهوم خط الفقر بطريقة أو أخرى .

فخطوط الفقر تعود إلى الحد الأدنى من الدخل المطلوب للإنفاق على الحاجيات الأساسية ، وهنا تكمن الصعوبة في تحديده وما يتخذ لإشباعها ، كما أنها تختلف من حيث الدقة و متغيرة عبر الزمن خاصة عند استعمالها لأغراض المقارنات .

ويستخدم خط الفقر في بناء العديد من مؤشرات الفقر التي لا بد من عرضها وقد برزت لتكميله كمؤشر للظاهرة لإحصاء عدد هؤلاء الأشخاص، خصائصهم، درجة عدم المساواة بينهم حسب توافر البيانات، وقد استمرت وتيرة تعميمها وتعديلها من طرف المختصين في كل مرة.

ومن أجل إيجاد الطريقة الأفضل للقياس تبقى الحاجة الملحة للمزيد من البحث والترتيب لاقتصاديات الفقر و المساواة، خاصة وأنه يبدو عند تطبيق بدائل المؤشرات على الحالة نفسها فإن النتائج لا تأتي متطابقة ، فمحدودية البيانات ونقصها تمثلان القوة الرئيسية وراء تناقض نتائج المؤشرات .

II.2.1- المطلب الأول : مؤشرات قياس التفاوت.

في قياس عدم مساواة التوزيع فإن الاهتمام بالحصول عن قياس رقمي دقيق من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية لظاهرة التباين استنادا إلى معايير ينبغي توافرها في هذه المؤشرات.

II.1.2.1- ملاحظات أولية:

توصلت الأدبيات المتخصصة إلى معايير تطوير مؤشرات قياس اللامساواة في التوزيع ، بمعنى الشروط التي يجب استيفاؤها في المؤشرات التي تلخص حالة عدم العدالة¹ ، ويطلق عليها صفة البديهيات بمعنى أنها تكون مقبولة لدى الجميع بداهة ، و تشمل على :

¹ - علي عبد القادر علي ، 2007، " مقاييس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي " ، جسر التنمية ، العدد : 66 ، السنة السادسة المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص 3.

✓ معيار البناء للمجهول :

متعلق بالناحية الأخلاقية ، فليس مهما التعرف على من يحصل على الدخل ، وبالتالي يمكن من ترتيب توزيع الدخل بحيث يصنف الأفراد من الأفقر إلى الأغنى ، و بهذا يضمن أن يتصف المؤشر بعدم الحساسية لاستبدال الدخل في ما بين الأفراد.

✓ معيار السكان :

يعني أن حجم السكان ليس له تأثير على درجة عدم المساواة في التوزيع بل نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين الدخل، فالمؤشر يظل كما هو مهما تضاعف حجم السكان.

✓ معيار الدخل النسبي :

ما يهم في قياس عدم عدالة التوزيع هو الدخل النسبي و ليس حجم الدخل، فإذا تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم و ذلك لتغيير دخل كل فرد بنفس المعدل و الاتجاه، فإن مؤشر عدم عدالة التوزيع سيكون متطابقا للتوزيعين.

✓ معيار التحويلات :

يعرف بمعيار بيقو- دالتون (Pigou-Delton) ، يعني أنه إذا تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات من الأفراد الفقراء إلى الأغنياء، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر بعدا من العدالة من التوزيع القائم ، و ستكون قيمة المؤشر أقل من قيمته .

على أساس هذه الملاحظات الأولية فإنه يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات تتراوح بين البساطة ودرجة من التعقيد ، منها ما هي موضوعية باستخدام أدوات إحصائية من أجل الوصول إلى قياس دقيق، و ما هي معيارية تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرفاه الاجتماعي و يتم استخدامها في الدراسات والأبحاث التطبيقية .

II.2.1.2- أهم المؤشرات لقياس اللامساواة في التوزيع :

من أهم المؤشرات والأكثر شهرة واستعمالا ما يلي:

✓ المؤشرات الإحصائية:

لعرض هذه المؤشرات، لا بد من الإشارة لأسس المتغيرات المستعملة حيث:

• y_i تمثل دخل الفرد أو إنفاقه الاستهلاكي.

• n تمثل عدد الأفراد في المجتمع.

يمكن تعريف متوسط الدخل أو الإنفاق μ كما يلي:
$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^n y_i}{n}$$

على أساس هذه التعريفات يمكن رصد المؤشرات الإحصائية لقياس اللامساواة في التوزيع كما يلي:

1- المدى (Range) :

يقيس الفرق بين القيم المتطرفة ، يعرف بأنه الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى، معبرا

عنها بنسب من الدخل المتوسط وفق الصيغة الموالية:

$$R = \frac{[max_{y_i} - min_{y_i}]}{\mu}$$

تتراوح قيمته بين 0 و n حيث:

• $R = 0$ معناه توزيع مساو للدخل

• $R = n$ معناه ان فرد واحد يحصل على كل الدخل

2- انحراف الوسط النسبي:

قائم على أساس قياس الفرق بين توزيع معين و توزيع مثالي مساو، يتم احتسابه من خلال مقارنة

متوسط دخل كل فرد مع الدخل المتوسط ، ثم جمع القيم المطلقة للفرق ونسبها من الدخل الإجمالي وفق

العلاقة التالية:

$$M = \frac{\sum_{i=1}^n |\mu - y_i|}{n\mu}$$

حيث عندما تكون $M = 0$ فإن توزيع الدخل متساو.

هذا المؤشر بالرغم من أنه يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الكلي ، إلا أنه غير حساس للتحويل من فرد

فقير إلى آخر غني إذا كان كلاهما يقعان عن نفس الجهة من متوسط الدخل .

3-التباين:

يشبه القياس السابق إلا أنه يتم فيه تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل و المتوسط ، و بهذا

يعزز الفروق بعيدا عن الوسط ومن ثم فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض

مقاييس التباين ، و يتم احتسابه وفق الصيغة الآتية:

$$V = \frac{\sum_i (\mu - y_i)^2}{n}$$

و تظهر مشكلة في اعتماده على مستوى الدخل المتوسط، فقد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الأخر، ويظهر تباينا أقل إذا كان مستوى الدخل المتوسط تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الأخر.

4- معامل التباين :

يرتكز على التباين النسبي وفق الصيغة التالية :

$$C = \frac{\sqrt{V}}{\mu} = \frac{\sigma}{\mu}$$

و يمكن استخدام اللوغاريتم في صيغة الانحراف المعياري الذي يعرف على النحو التالي :

$$L = \left[\sum_i (\log \mu - \log y_i)^2 \ln \right]^{1/2}$$

✓ مؤشر جيني Indice de Gini :

يعتبر مؤشر جيني و الذي يعتمد على منحني لورنز أكثر مؤشرات قياس اللامساواة في التوزيع استخداما .

منحني لورانز La courbe de Lorenz :

هو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق في توزيع الإنفاق ومنحني التوزيع الواقعي، فيقيس التفاوت أو درجة عدم المساواة في توزيع دخول الأسر أو الأفراد ، ويوضح هذا المنحني العلاقة بين النسب التراكمية للسكان مرتبة حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم من الأفقر للأغنى ، والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان، عادة ما يتم رسم منحني لورانز في إطار مثلث قائم الزاوية متساوي الأضلاع

- محوره الأفقي يمثل التوزيع التراكمي للسكان (من 0 إلى 1 أو 100)
- محوره العمودي يمثل التوزيع التراكمي للدخل (من 0 إلى 1 أو 100)
- يمثل وتر المثلث (خط 45°) حالة المساواة الكاملة في التوزيع، بمعنى أن كل النقاط تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع أنصبة الدخل التراكمية.

يقع منحنى لورانز دون الوتر و الفجوة بين المنحنى و الوتر تعادل مقدار التباين في توزيع الدخل ،

$$L(p) = \frac{1}{4} \int_0^p Q(q) \cdot dq \quad \text{يعرف عادة بالصيغة الرياضية التالية :}$$

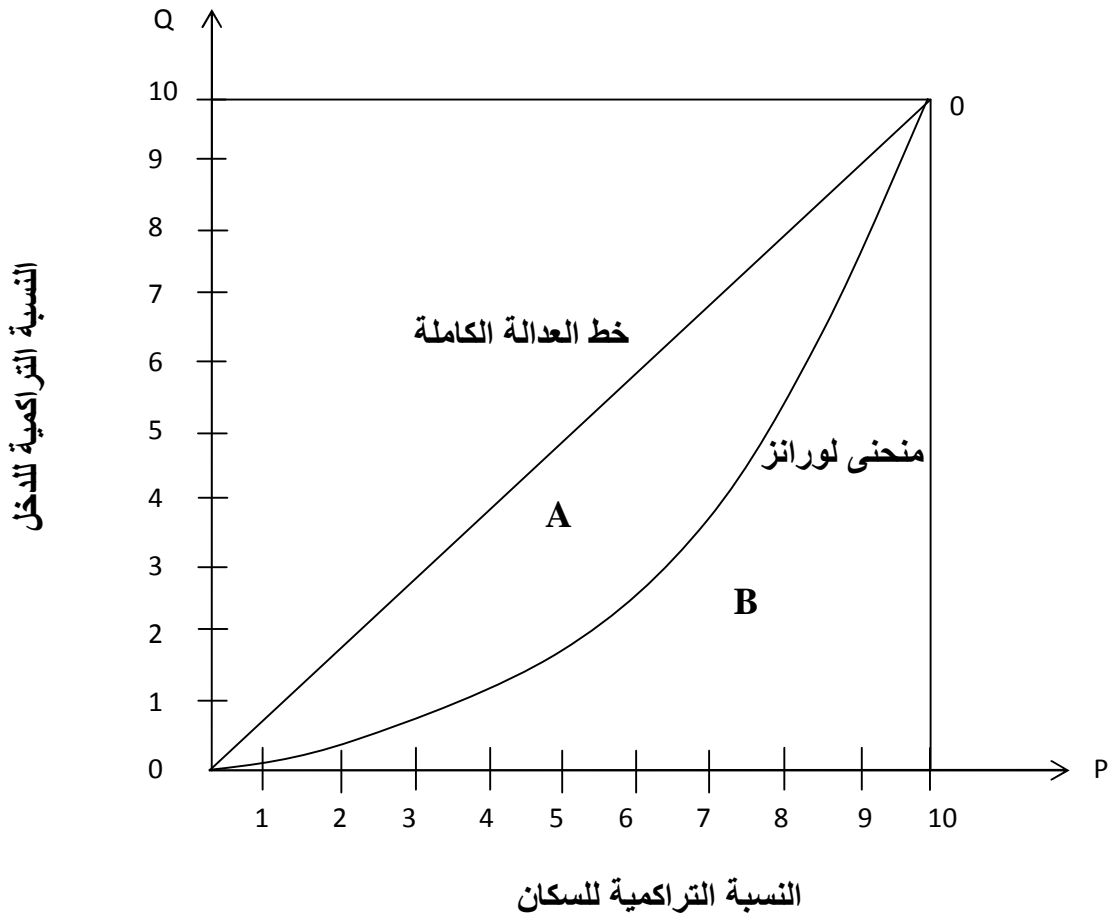
حيث : p يمثل رتبة الوحدة المستعملة للدخل

$Q(p)$ تمثل الحصة من الدخل الكلي المستعملة من ذات المجموعة p ¹.

عادة ما يمكن قراءة منحنى لورانز من خلال أنصبة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى بطريقة

تلقائية (عادة ما تكون العشيريات 10% من السكان بما يقابلها) .

يمكن تمثيل منحنى لورانز كما يلي:



الشكل رقم (4): الشكل البياني لمنحنى LORENZ

يعرف معامل جيني بناء على منحنى لورانز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورانز

ووتر المثلث من مساحة المثلث الإجمالي .

¹ - Alex Siméon, 2006, "pauvreté , croissance et inégalité en Haïti : dynamique et décomposition sectorielle" ; université de Sherbrooke ,P 17.

$$G = \frac{\text{المساحة } A}{\text{المساحة } (A + B)}$$

من الواضح أن نتيجة معامل جيني تتراوح بين صفر 0 (في حالة المساواة الكاملة أي عندما ينطبق منحنى لورانز وتر المثلث) و واحد 1 (في حالة عدم المساواة التامة أي عندما ينطبق منحنى لورانز على المحورين) .

ولأغراض حساب معامل جيني من معلومات تجميعية فيعبر عنه بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول ، و يعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية :

$$G = \frac{1}{2un^2} \sum_{i=0}^n \sum_{j=0}^n |y_i - y_j|$$

أو الصيغة التالية الموافقة للتعريف الهندسي :

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (p_{i+1} - p_i) (L_{i+1} + L_i)$$

حيث : p : تمثل النسب التراكمية للسكان

L : تمثل النسب التراكمية للدخل أو الإنفاق

ما يؤخذ على هذا المؤشر هو أنه يمنح قيمة نسبية ضمنية شاذة التغيرات التي تقع في الأجزاء المختلفة من التوزيع ، وإذا ما تم تحويل الدخل من شخص غني إلى آخر فقير فإن أثر ذلك في قيمة المؤشر سيكون أعظم فيما إذا كان كلا الشخصين قرب الوسط مما لو كانا على طرفي التوزيع¹.

✓ معامل كوزنتز Indice de Kuznets :

يستخدم هذا المقياس في حالة البيانات المبوبة حسب توزيع الأسر أو الأفراد، في حالة التنبؤ العشري فقاعدته كما يلي:

$$D = \frac{\sum_{i=1}^n |d_i - 10|}{180}$$

حيث أن d_i هي النسبة المئوية للإنفاق المتحقق للفئة العشرية i .

¹ - عبد الرزاق فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص 103

$|d_i-10|$ هي القيمة المطلقة (أي القيمة التي تهمل فيها الإشارة السالبة) للمقدار d_i-10 .

ما يلاحظ أنه عندما يكون توزيع الإنفاق متساوياً تماماً فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الإنفاق ؛ لأنها تتضمن 10% من الوحدات (أسر أو أفراد)، وبالتالي فإن d_i-10 تكون صفراً لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتز مساوية للصفر ، أما في أقصى حالات سوء التوزيع للدخل فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة ، أي أن قيمة d_i تكون صفراً لكل الفئات العشرية باستثناء الفئة العشرية الأخيرة حيث تكون 100%، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح.

وكما كانت قيمته أكبر دل ذلك أن التباين في توزيع الدخل أشد، بعبارة أخرى فإن معامل كوزنتز يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته، ولكن يجب الإشارة إلى أن قيمة المعاملين المذكورين لا تكون عادة متساوية بالنسبة للبيانات نفسها.

✓ مؤشر ثايل Indice de Theil :

قدم من طرف Theil في عام 1967 كمؤشر للتفاوت ثم قام بتقديم بعض التطبيقات عليه ، يعتمد هذا المؤشر على فكرة محتوى المعلومات التوقعية في الأنظمة ، حيث أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة.

يعرف على النحو التالي :

$$T_1 = \frac{1}{n} \sum \log \frac{\mu}{y_i}$$

و يعرف مؤشر Theil الثاني على النحو التالي :

$$T_2 = \frac{1}{n} \sum \frac{y_i}{\mu} \log \frac{y_i}{\mu}$$

ما يلاحظ عليه أنه عبارة عن متوسط فروقات اللوغاريتميات ، وقد استخدم هذا المؤشر عوضاً عن معامل جيني لتبنيانه إمكانية تحليل مؤشر دالة التوزيع على أنه يحتوي على مكونين :

- مكون اللامساواة المتأتي عن عدم عدالة بين المجموعات (التفاوت الكلي في المجتمع)
- مكون اللامساواة داخل المجموعة وفقاً للتوزيع العمري ، التعليمي ... الخ .

✓ وجميع هذه المقاييس السابقة الذكر تتطلب إجراء عمليات حسابية تزداد طولاً وتعقيداً كلما ازداد عدد الفئات، لهذا فإنه يلجأ في بعض الأحيان إلى النسبة المئوية للإنفاق الذي تحصل عليه فئة العشير الأخير من الأسر، ففي حالة الفئات العشرية يعني التوزيع المتساوي للإنفاق أن الفئة العشرية الأخيرة من الأسر تحصل على 10% من الإنفاق، لذا فإنه كلما حصلت تلك الفئة على نسبة مئوية أعلى من 10% من الإنفاق دل ذلك على أن توزيع الإنفاق هو أكثر تبايناً، وبالرغم من سهولة استخدام النسب المئوية فإن دقتها محدودة؛ لأنها تخص أعلى فئة إنفاقية فقط وتهمل توزيع الإنفاق ضمن الفئات الإنفاقية الأخرى تماماً.

✓ لقياس مستوى الرفاهية طور البنك الدولي من قبل الاقتصادي **Nanak Kakwani** طريقة بيجو **A.C.Pigou** لقياس مستوى الرفاهية بالاعتماد على متغيرين: متوسط دخل الأسرة أو الفرد، وأحد مقاييس عدالة التوزيع (كمعيار جيني). ووضع صيغ رياضية للقياس منها الصيغتين التاليتين لقياس المستوى المذكور

$$W = M(1 - G) \quad \text{الصيغة الأولى:}$$

$$W = \frac{M}{1 + G} \quad \text{الصيغة الثانية:}$$

حيث أن:

W : تمثل دالة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

M : متوسط دخل الأسرة أو الفرد.

G : معامل جيني لعدالة توزيع الدخل أو الإنفاق.

وبالاستعاضة عن متوسط الدخل الشهري للأسرة بمتوسط الإنفاق الشهري للأسرة وتكون الصيغة الأولى أكثر استجابة للتغيرات التي تحدث في متوسط الإنفاق عندما تكون قيمة معامل جيني أقل من النصف، وتعني هذه الصيغة أنه كلما ازداد التفاوت في الإنفاق انخفض مستوى الرفاهية، ويبلغ مستوى الرفاهية صفراً عندما يكون التفاوت في الإنفاق قد بلغ حده الأقصى، وعندما تتساوى الرفاهية مع قيمة متوسط الإنفاق الأسري فإن الرفاهية تحقق أقصى مستوى لها، في حين تكون الصيغة أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الإنفاق عندما يكون معامل جيني أكبر من النصف.

• بينما الصيغة الثانية تفترض أن الرفاهية لا تقل عن نصف متوسط الدخل أو الإنفاق حتى ولو بلغت قيمة معامل جيني حدها الأقصى (الواحد الصحيح)، وأن مستوى الرفاهية يتساوى مع متوسط الإنفاق عندما يصل التوزيع إلى حد العدالة المطلقة، أي عندما يصل التفاوت في مستوى الإنفاق

الأسري إلى الصفر، وفي كلا الطريقتين يتبين مستوى الرفاهية الاقتصادية وتختلف هذه القيمة عن المقاييس السابقة لتوزيع الدخل ما بين الأسر.

✓ مؤشر أتكينسون Atkinson :

اقترح Atkinson (1910) مؤشرا جديدا أسند فيه قياس اللامساواة في التوزيع بنظرية الرفاه الاجتماعي ، حيث يعتمد هذا المؤشر على المفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل الذي يعرف بأنه مستوى الدخل الذي ما إذا حصل عليه كل فرد فسيجعل الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الدخل الذي يترتب على التوزيع المشاهد.

بما أن كل الأفراد متشابهين فان مستوى الرفاه الذي ينتج هو مجموع رفاه الأفراد و يتمثل حسب المعادلة الآتية :

$$n U(y_e) = \sum_{i=1}^n U(y_i)$$

حيث : U يمثل مستوى رفاه الفرد ($U'' \leq 0$ ، $U' > 0$)

y_i يمثل الدخل المكافئ للتوزيع العادل

و عليه تمت صياغة مؤشر اللامساواة في التوزيع على النحو التالي :

$$A = \left[1 - \frac{y_e}{\mu} \right]$$

رياضيا تأخذ دالة رفاهية الفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي :

$$1: \text{ إذا كانت } \varepsilon \neq 1 \text{ فان } U(y) = \frac{1}{1-\varepsilon} y^{1-\varepsilon}$$

$$2: \text{ إذا كانت } \varepsilon = 1 \text{ فان } U(y) = \log y$$

حيث : ε هي معامل تجنب اللامساواة في التوزيع ، كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع مفضلا لحالات المساواة.

وعلى هذا الأساس فيمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي :

حيث: $\varepsilon < 1$

$$y_e = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n y_i^{1-\varepsilon} \right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

مؤخرا تم الاستناد إلى هذا المؤشر لبناء دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة لعام 2010.

II.2.2- المطلب الثاني: خط الفقر و مقاربات تعدده

يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر أوسع الأساليب استخداما لقياس و تحليل الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، فقد ورد في تقريره لسنة 1990 تعريف للفقر تحت المنهجية الاقتصادية المهيمنة على التحليل الكمي للظاهرة ، بأنه حالة عدم الحصول على مستوى من المعيشة يعتبر لائقا أو كافيا بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ، وعلى أساس هذا التعريف العريض تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء .

II.2.2.1- تعريفه و أنواعه :

على الرغم من أن اختيار خط الفقر يلاءم حالة التحليل العملي التطبيقي إلا أن Ravallion حاول إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك حيث عرف خط الفقر بأنه التكلفة النقدية لفرد معين ، في زمان و مكان معينين ، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي " ¹ ، حيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة ، و عليه خط الفقر يعرف بإجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة .

في ظل هذا التبرير النظري لمفهوم خط الفقر يمكن التفريق بين عدة أنواع من خطوط الفقر.

✓ خط الفقر المطلق :

يعرف بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية (السلع الغذائية وغير الغذائية) ، بهذا فهو مرتبط بمعايير مطلقة بقيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان ، و قد درج لأغراض تقرير انتشار الفقر استخدام المفهوم المطلق لخط الفقر.

✓ خط الفقر النسبي :

يحدد وفق نسبة معينة من الدخل أو الاستهلاك المتوسط وعليه فهو يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر و من وقت إلى آخر.

✓ خط الفقر المدقع: (الخط الأدنى للفقر)

يعرف بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية اللازمة لاستمرار الحياة ، كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بالدخل الذي يؤهل الفرد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية و بمعدل أسعار حرارية للفرد في اليوم .

¹ -Martin Ravallion, 1997 , " pauvreté et exclusion , La mesure de la pauvreté" , Problème économique n°2508 , Edition La documentation française, P01 .

✓ خط الفقر الثابت :

لأغراض المقارنات الدولية يصدر البنك الدولي تقديرات محدثة لخط للفقر في الدول النامية على أساس خطين دوليين محددين بمقدار دولار واحد و دولارين في اليوم ، و يتم تقييم الدولار باستخدام تعادل القوة الشرائية .

وخط الدولار الواحد يوميا هو تعريف متحفظ عمدا للفقر من حيث أنه يستند إلى خطوط الفقر المعتادة في البلدان منخفضة الدخل ومن الطبيعي أن تنزع البلدان الأغنى إلى الأخذ بخطوط فقر أعلى، أما خط الدولارين يوميا فهو أكثر انطباقا على البلدان متوسطة الدخل وتقضي الممارسة الجيدة النظر للخطين، وتطبق خطوط الفقر المعبر عنها بالعملة المحلية على البيانات المتاحة على المستوى الوطني لنصيب الفرد من الاستهلاك العائلي أو الدخل لتحديد عدد الأشخاص الذين يقعون دون خط الفقر¹.

إلا أن هذا المقياس لا يأخذ في اعتباره عدة عوامل كاختلاف مستويات المعيشة داخل البلد الواحد، الجنس ، العمر و الظروف في المجتمع .

II.2.2.2- أهم طرق قياس خط الفقر :

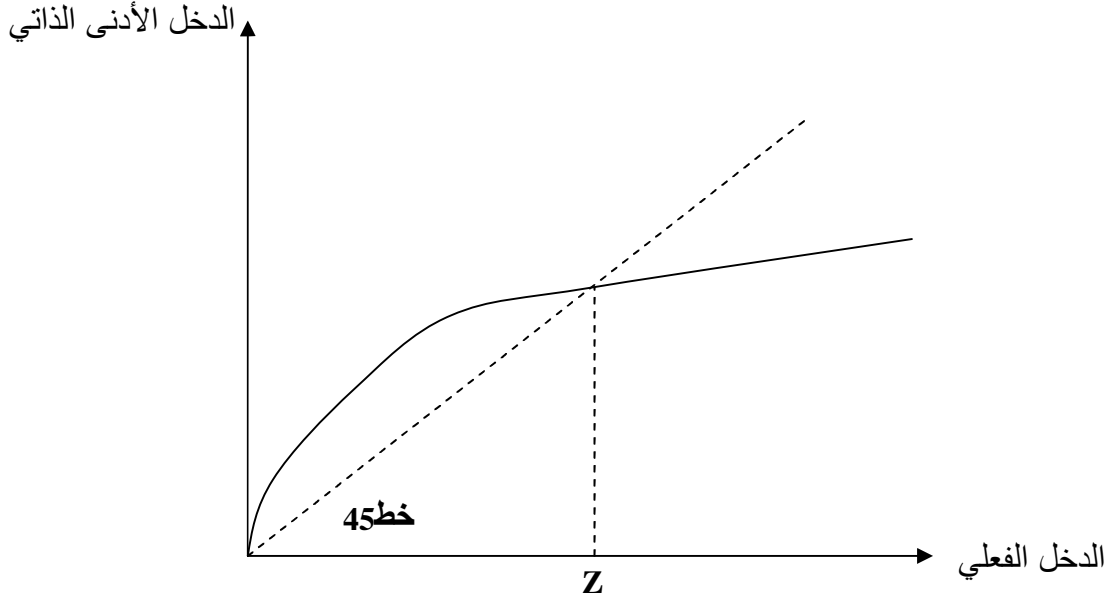
تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين الطرق الذاتية و الطرق الموضوعية.

✓ الطرق الذاتية :

تتمثل في تقييم الأفراد لما هو الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول في مجتمع ما، تعتمد لتحديد خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية ؟ حيث يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء و الكساء و السكن و التعليم و الصحة و المواصلات ، وبأخذ متوسط الإجابات على هذا التساؤل يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي.

هذا الاقتراب يعتمد إلى حد بعيد على الدخل و مقياس استهلاك الأسر إلا أنه لا يخلو من إشكاليات منهجية متعلقة بصور التجارب المختلفة للأفراد، قد أظهرت الدراسات ومن أهمها ما قام به (Kapten) وآخرون في 1988، أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحد الأدنى للدخل المراد الحصول عليه والفعلي ممثلة في الشكل البياني الموالي :

¹ -Ravallion Martin,2007,“la pauvreté urbaine”, Finance et développement ,P16.



الشكل رقم (5): الشكل البياني لخط الفقر الذاتي

حيث يظهر أن خط الفقر الذاتي عند المستوى Z من الدخل ، وحسب ذوي الدخل الأقل من المستوى Z فإن دخلهم غير ملائم والعكس لذوي الدخل المرتفع عن المستوى Z ¹ .

إلا أنه تؤخذ عليها الإشكالات المتعلقة بالانحياز والخصوصية الاجتماعية لمفهوم الحد الأدنى من الدخل الكافي لتغطية الاحتياجات الأساسية ، خاصة وأنها متعلقة بالقناعات الفردية والميل إلى المبالغة في خفض أو رفع مستوى الحد الأدنى .

✓ الطرق الموضوعية :

وتسمى أيضا بالطرق العلمية، أشهرها طريقة استهلاك الطريقة الغذائية و طريقة تكلفة الحاجات الأساسية.

1- طريقة استهلاك الطاقة الغذائية Food Energy Intake:

وفقا لهذه الطريقة يساوي حد الفقر الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون كافيا لمقابلة احتياجات الطاقة الغذائية المحددة سلفا² من طرف منظمي الصحة العالمية و الزراعة و التغذية التابعين لمنظمة الأمم المتحدة ، والتي تقوم بتقدير احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على نشاط حيوي لمختلف الأقاليم و بيئات العمل، مع العلم أنها تأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك غير الغذائي أليا .

¹ - Ravallion Martin ,op cité , p 7.

² - Aline condouel, Jesko.s , Hentschel et Quentin.t.wodon ,op cité ,P8.

حيث توجد عدة أوجه لتقدير التكلفة الكلية اللازمة لبلوغ هذا المستوى من استهلاك الطاقة الغذائية ، فالإجراء السائد هو عمل انحدار لتكلفة قفة الأغذية المستهلكة لكل أسرة على التكافؤ في السرعات الحرارية المشتقة من قفة الأغذية ، عندئذ يمكن عن طريق التعويض في الدالة المقدره من متوسط السرعات الحرارية اللازمة كحد أدنى لاحتياجات الإنسان تحديد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط¹، و يكون كافياً فيؤخذ كحد للفقر و على هذا الأساس يكون تقدير دالة تكلفة السرعات الحرارية على أساس المعادلة التالية :

$$Iny_f = a + bc$$

حيث : y_f يمثل إجمالي الإنفاق على الغذاء
 c يمثل استهلاك السرعات الحرارية

و استناداً إلى المعاملات المقدره a ، b يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي :

$$Z = e^{a+bc^*}$$

حيث c^* تمثل السرعات الحرارية المطلوبة و المقدره بمعدل 2400 سعة حرارية للفرد العادي يومياً

هناك إجراء آخر يتمثل في أخذ شبه عينة من العائلات التي لها إنفاقات كلية قريبة لمستوى الحريرات المطلوبة وحساب متوسطها العادي .

يتطلب تطبيق هذه الطرق معلومات حول الإنفاق على الغذاء بواسطة الأسر، استهلاك الطاقة الغذائية ، حجم الأسرة وهيكلها بالنوع والعمر، وتتوفر كل المعلومات في مسوحات ميزانية الأسرة التي عادة ما تجريها الدول فيما عدا استهلاك الطاقة الغذائية ، فيمكن تقدير استهلاك السرعات الحرارية من جداول الغذاء المتوفرة لدى الدول والتي تعطي معاملات للتحويل للسرعات بالكيلوغرام لمختلف أنواع الغذاء .

غير أن مسوح ميزانية الأسرة عادة ما تجمع المعلومات على مستوى الأسرة إلا أن تقدير معادلة تكلفة السرعات الحرارية يستند على منطق المستهلك الفرد ومن ثم عادة ما يتم تحويل معلومات الأسر إلى ما يسمى بمكافئ الفرد البالغ.

¹ - Martin Ravallion, op cité , p3.

و في كلتا الحالتين تتأثر قيمة حد الفقر بالطريقة التي ينفق بها الأفراد، فقد يحصل الأفراد على السرعات الحرارية المطلوبة بالإنفاق على عناصر كمالية من الغذاء بدلا من الإنفاق على العناصر الأرخص سعرا.

2- طريقة تكاليف الحاجات الأساسية : Cost of Basic Needs

هذه الطريقة بادرها Rowntree في 1901 في محاولة لإقامة خط الفقر في تعريفه للاحتياجات الأساسية اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي ، و في هذا الصدد ساهم Ravallion و Bidani في 1994¹ لاقتراح طريقة تركز على :

- أولا : تحديد خط الفقر الغذائي انطلاقا من قفة الأغذية الأساسية و تقدر تبعا لدالة Engel للإنفاقات الغذائية حيث يمكن تقدير خط انحدار يوضح العلاقة بين نسبة الإنفاق على الغذاء كدالة في الإنفاق الكلي ويأخذ في الحسبان العوامل الأخرى المتعلقة بالاختلاف في حجم وتركيب الأسر والمتغيرات الخارجية الأخرى .

- ثانيا: تحدد الاحتياجات الأساسية غير الغذائية بناء على نماذج الاستهلاك الملحوظ للاختيار المباشر للفقرات غير الغذائية² ، فضلا عن تسعيرتها (أدنى نفقات غير غذائية) تتم إضافتها إلى مبلغ الإنفاق المحدد للفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي .

✓ يتم عادة تقدير قيمتين لهذا النوع من الاحتياجات الغير غذائية لينتج في الأخير ما يسمى ب خط

الفقر الأدنى Z_3 و الاعلى Z_2 حيث :

1- بالنسبة للذين يكون متوسط إنفاقهم الكلي مساوي تماما لخط فقر الغذاء Z_1 فإن نفقاتهم الغذائية ستتناقص إلى ما دون خط الفقر الغذائي بمقدار الفرق (Z_1-Z_3) للحصول على خط الفقر النهائي، الذي يطلق عليه خط الفقر القاسي (المتكشف) أي فيه اضطرار للاستغناء عن الاحتياجات الغذائية للإنفاق على غير الغذاء ، يمثل الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية غير الغذائية .

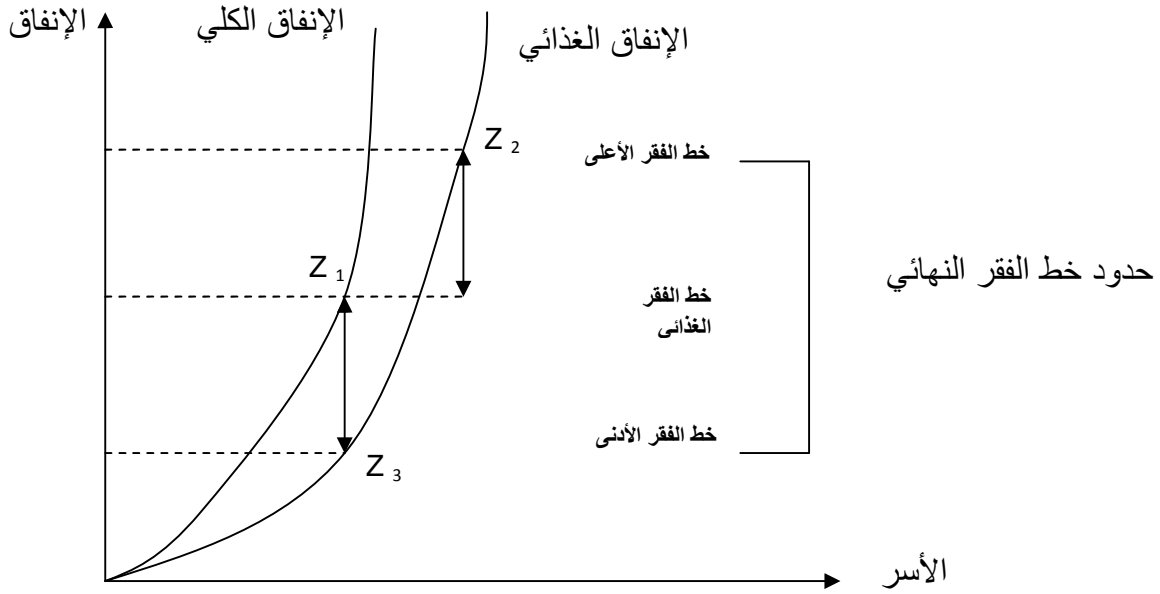
2- بالنسبة للذين يكون إنفاقهم الكلي فوق المستوى 1 ، فمن المؤكد أن نفقاتهم الغذائية عند خط فقر

الغذاء، فإن البديل الذي اقترحه Ravallion 1994 لتحديد النفقات غير الغذائية بإضافة المقدار (Z_1-Z_3) إلى خط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر النهائي Z_2 الذي يطلق عليه بالخط الأعلى للفقر.

1- علي عبد القادر علي ، "الفقر و مؤشرات القياس و السياسات"،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص 5.

2- هبة الليثي،مرجع سبق ذكره ، ص 15.

و يمثل كل من خطي الفقر الأعلى والأدنى الحدود العليا والدنيا لخط الفقر النهائي ، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :



الشكل رقم (6): الشكل البياني لحدود خط الفقر النهائي

II.2.2.3- حدوده:

يواجه اعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض القياس والمقارنات - مثلما يحدث لمراقبة التقدم نحو تحقيق هدف التنمية للألفية المتعلقة بالفقر- التي ينبغي الإشارة إليها والمتمثلة في:

✓ خط الفقر يتناول الفقر كظاهرة منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس واحد يحدد أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر ، في حين نجد أن في الواقع الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود فوارق حتى بين الفقراء أنفسهم .

✓ اختلاف نماذج الاستهلاك بين الأقاليم لاختلاف الأذواق أو المستويات المختلفة للثروة ، وكذا اختلاف الأسعار خاصة بين الحضر و الريف وعوامل أخرى قد تؤدي إلى توجيه منحى خط الفقر نحو تمثيل أفضل للواقع .

✓ منهج الاحتياجات الأساسية الغذائية وما توفره من طاقة مفترضة غير كاف لتوجيه لسلوك الأفراد، كما أنه قد لا تتطابق تكاليفها مع مستوى إنفاق الفقراء لذا يتجه خط الفقر إلى تقليل الظاهرة .

✓ يطرح أيضا اختيار وحدة القياس لتحديد خط الفقر ، بالرغم من أن مسوح ميزانية الأسر هي التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك و تحليلها ، هي الأخرى ليست خالية من مشاكل حادة في القياس

والتفسير¹ ، وبين مؤيدي و معارضي استخدام الفرد أو الأسرة لوحدة القياس فإن أحد الحلول هو استخدام إحصاءات دخل العائلة المتوافرة من أجل قياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل وأن يتم استخدام خصائص الأفراد من أجل رسم صورة من خصائص الفقراء² .

3.2.II- المطلب الثالث : مؤشرات قياس الفقر .

تعنى مؤشرات قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع ، ولأغراض إسناد مثل هذا القياس إلى مرتكزات منطقية ، اقترح الاقتصادي 1976 Amartya Sen بديهيتين لا بد من استيفاءتهما بواسطة مؤشرات قياس الفقر

- الأولى هي بديهية الرتابة (**Axiome de monotonicité**) التي مفادها أنه بافتراض ثبات كل الأشياء على حالها ، فإن الانخفاض في دخل أي من الفقراء لا بد من أن يؤدي إلى زيادة الفقر.

- الثانية بديهية التحويلات (**Axiome de transfert**) التي تقول أنه بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها ، فإن تحويل للدخل من أحد الفقراء إلى فرد آخر أكثر دخلا لا بد أن يؤدي إلى زيادة الفقر .

1.3.2.II- مؤشر عدد الرؤوس : Head Count Index Indicator

هو أبسط مقاييس الفقر و أكثرها شيوعا يسمى بالمؤشر الرقمي للفقر ، يعرف على أنه نسبة عدد الفقراء q من إجمالي السكان في المجتمع N ، يقيس مدى تفشي الفقر في المجتمع .
يرمز له كما يلي :

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث :

H يمثل مؤشر عدد الرؤوس

q يمثل عدد الفقراء

n يمثل المجموع الكلي للسكان

¹ - عبد الرزاق فارس ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

² - PNUD, Rapport mondial du développement humain ,2003 , p 42 .

بالرغم من أن هذا المؤشر سهل الفهم و التحديد بترتيب مداخل وحدات القياس تصاعديا بالاستعانة بمستوى خط الفقر ، إلا انه لا يستوف متطلبات البديهيتين ، فهو غير حساس للفروق في عمق الفقر وإعادة توزيع الدخل بين الفقراء ، لذا كان موضع انتقاد من طرف Sen (1976) إذ يرتبط فقط بتعداد الفقراء دون أن يشمل مثلا الفقراء الذين ازدادوا فقرا ، انتقد أيضا من طرف Lipton (1997) الذي يؤكد وجوب احتواء الطريقة المثلى لقياس الفقر لعدد و شدة و فجوة الفقر كلها مندمجة .

II.2.3.2 - مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Indicator :

يحاول قياس حجم الفجوة بين مستويات الدخل أو الاستهلاك للفقراء وخط الفقر أي عمق الفقر ويرمز له كما يلي :

$$PG = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \frac{(Z - Y_i)}{Z} = I.H$$

$$I = \frac{Z - Y_q}{Z} \quad \text{مع}$$

حيث I هو معدل الفارق بين دخل للفقراء و خط الفقر $Y_q = \frac{1}{q} \sum_{i=1}^q Y_i$

Y_i : الدخل المتوسط للفقراء

Z : خط الفقر

q: عدد الفقراء تحت خط الفقر

هذا المؤشر يعرف بأنه متوسط النقص في الدخل لجميع الفقراء كنسبة من خط الفقر ، بمعنى أنه يشير إلى حجم التحويلات المطلوبة برفع دخل الأسر الفقيرة فوق خط الفقر ، فيحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتبة ، إلا أنه هناك عدة ملاحظات ترد عليه من أهمها أنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء .

II.3.3.2 - مؤشر شدة الفقر Poverty Severity Indicator :

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم، يمكن حسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر، يمكن التعبير عنه كما يلي:

$$PS = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^2 * 100$$

يقيس هذا المؤشر مدى حدة الفقر، فكلما كان عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء .

II.4.3.2 - مؤشر Sen:

قدم Sen ملاحظات حول مؤشري H و I، كما حدد عيوبها بعدم احترامها البديهيات¹ وقام ببناء مؤشر مركب يستخدم فيه: H مؤشر عدد الرؤوس ، I معدل فارق الدخل للفقراء و خط الفقر ، G معامل جيني لتوزيع الدخل بين الفقراء كمقياس لعدم المساواة في الدخل بينهم ، و يرمز لمؤشر Sen بالشكل :

$$S = [H (I + 1). G]$$

هذا المؤشر هو مؤشر الفقر والتفاوت في الدخل لاعتماده على معامل جيني ، من مميزاته أنه يعكس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء ، كما أن مقدار توزيع الدخل بين الفقراء حسب هذا المؤشر متطابق مع المحسوب من قبل مؤشر فجوة الفقر² .

II.5.3.2 - مؤشر F.G.T :

بملاحظة أن بديهية التحويلات تعكس اهتماما بمفهوم الحرمان النسبي مما يتطلب أن يكون مؤشر قياس الفقر حساسا لرفاهية أفقر الفقراء طور كل من Foster , Greer et Thorbecke في 1984 مؤشرا لقياس الفقر يعرف باسمهم صيغته الرياضية على الشكل التالي :

$$P_{\alpha} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - Y_i}{Z} \right)^{\alpha}$$

حيث : $0 \leq \alpha$ ، $i \in [1, q]$

α تمثل درجة القلق والانشغال الناتج عن الفوارق النسبية التي تحول دون الوصول إلى خط الفقر Z

n : العدد الكلي للأفراد أو الأسر في المجتمع

q : عدد الأفراد أو الأسر الواقعة تحت خط الفقر Z

¹- Monotonicity axiom : given other things , a reduction in income of a person below the poverty line must increase the poverty measure .

Transfer axiom: given other things, a pure transfer of income from a person below the poverty line to any one who is richer must increase the poverty measure .

² -S.B.Malik, A. Benhabib, M.Ben bouziane , T.Zian et N.Chérif , 2003 , “Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de telemcen” , Revue d'économie et management N°2, p7.

Y_i : الدخل (او الانفاق) للفرد (أو الأسرة) رقم i من الفقراء .

يلاحظ أن مؤشر **FGT** مرتبط عمليا بثلاث قياسات معروفة و ذلك على النحو التالي :

$$P_0 = H = \frac{q}{n} \quad \alpha=0$$

تمثل مؤشر عدد الدروس

$$P_1 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \frac{Z-Y_i}{Z} = PG \quad : \alpha=1$$

تمثل مؤشر فجوة الفقر

$$P_2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z-Y_i}{Z} \right)^2 \quad : \alpha=2$$

يمثل مؤشر تربيع فجوة الفقر والذي يقيس مدى شدة الفقر

فالتقييم المرتفعة لـ α تعكس اهتماما أكبر برفاه أفقر الفقراء

لدينا النموذج الموالي لمثاليين لتوزيع الإنفاق في مجتمعين يتكون كل منها من أربعة أسر على النحو التالي:

- المجتمع A : (4 ، 3 ، 2 ، 1)

- المجتمع B : (2 ، 4 ، 2 ، 2)

- خط الفقر : $Z=3$ في كل مجتمع

وبالتالي يمكن حساب مؤشرات قياس الفقر الآتية :

$$H = \frac{q}{n} = \frac{3}{4} = 0.75 \quad \blacksquare \text{ مؤشر عدد الرؤوس في كل مجتمع}$$

■ مؤشر فجوة الفقر :

$$PG(A) = \frac{1}{4} \left[\frac{(3-1)}{3} + \frac{(3-2)}{3} + \frac{(3-3)}{3} \right] = \frac{1}{4} \left[\frac{2}{3} + \frac{1}{3} \right] = \frac{1}{4} = 0.25$$

$$PG(B) = \frac{1}{4} \left[\frac{(3-2)}{3} + \frac{(3-2)}{3} + \frac{(3-2)}{3} \right] = \frac{1}{4} \left[\frac{1}{3} + \frac{1}{3} + \frac{1}{3} \right] = \frac{1}{4} = 0.25$$

و بالتالي : $PG(A) = PG(B)$

و لكن انفاق أفقر فقراء المجتمع A يساوي نصف أفقر فقراء المجتمع B ، بهذا يتبين أن مؤشر

فجوة الفقر لا يتصف بالحساسية اتجاه حدة الفقر .

■ مؤشر شدة الفقر :

$$PG (A) = \frac{1}{4} \left[\left(\frac{3-1}{3} \right)^2 + \left(\frac{3-2}{3} \right)^2 + \left(\frac{3-3}{3} \right)^2 \right] = \frac{1}{4} \left[\frac{4}{9} + \frac{1}{9} \right] = 0.14$$

$$PG (B) = \frac{1}{4} \left[\left(\frac{3-2}{3} \right)^2 + \left(\frac{3-2}{3} \right)^2 + \left(\frac{3-2}{3} \right)^2 \right] = \frac{1}{4} \left[\frac{1}{9} + \frac{1}{9} + \frac{1}{9} \right] = 0.08$$

هذا معناه أن الفقر في المجتمع A أعلى من الفقر في المجتمع B و ذلك لحساسية المؤشر لأفقر الفقراء و درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر.

تمثل هذه المؤشرات الثلاث الأكثر استخداما في الأدبيات التطبيقية ، قيمة كل منها تتراوح بين الصفر (حالة عدم وجود الفقر) الى الواحد الصحيح ، عادة ما يعبر عن مؤشر الفقر بنسبة مئوية .

II.6.3.2 - مؤشر Watts :

بالرغم من أنه حاليا غير مستعمل بكثرة فإن مؤشر Watts 1968 تكتب صيغته بالشكل الموالي :

$$w = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \ln \left(\frac{Z}{Y_i} \right)$$

ميزته الأساسية تكمن في قابليته للتفكك ، هذا المؤشر الوحيد الذي يقدم كمية الإعانة الاجتماعية الواجبة للخروج من دائرة الفقر إلا أنه لا يعطي توضيحا حول طريقة بين الجزئين المكونين لثروة الأسرة و التي مصدرها الدخل مهما اختلفت طبيعته والوضع الاجتماعي، ورغم هذا فإنه يقدم رؤية أحسن من التي تقدمها المؤشرات الأكثر استعمالا لمؤشر عدد الرؤوس H و مؤشر فجوة الفقر PG.

II.7.3.2 - مؤشر S.S.T : Sen , Shorrocks , Thon :

مؤشر S.S.T طور من طرف Shorrocks في 1995 حيث أدخل عنصرا مهما في قياس التفاوت الداخلي للفقر على مؤشر Sen 1976 يتمثل في مسلمة التحويل، حيث يزيد الفقر كلما تم تحويل الدخل من شخص تحت عتبة الفقر إلى شخص فوق عتبة الفقر (أحسن دخلا).

مؤشر S.S.T يكتب على الشكل التالي :

$$P (Y, Z) = H.PG (1 + G(x))$$

حيث :

$P(Y, Z)$ يمثل مؤشر S.S.T لـ n شخص

Y_i يمثل متوسط الدخل لديهم.

Z يمثل حد الفقر

$G(x)$ يمثل عامل جيني .

بإدراج اللوغاريتم النيبييري يعطي المعادلة التالية :

$$\ln[P(Y, Z)] = \ln(H) + \ln(PG) + \ln[1 + G(x)]$$

ميزة مؤشر S.S.T تكمن في إمكانية قياس شدة الفقر لمجتمعين مختلفين¹.

عملياً قد أثبت **Obserg** وآخرون في 1997 أن قيمة $[1 + G(x)]$ صغيرة جداً ، مما يعني أن نسبة التغيير في حدة الفقر يمكن تقديرها على أساس مجموع نسبي التغيير في كل من H و PG .

8.3.2.II- تعميم حول مؤشرات قياس الفقر:

تعتمد درجة الفقر كيفما تم قياسها على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع المعني ، عادة ما يعبر عن ذلك من الناحية النظرية بكتابة مؤشر الفقر بطريقة عامة P على أنه دالة في خط الفقر Z ، ومتوسط الدخل في المجتمع μ ، ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع θ^2 على النحو التالي :

$$P = P(Z, \mu, \theta) = P\left(\frac{\mu}{Z}, \theta\right)$$

حيث :

$\frac{\partial P}{\partial \mu} < 0$: يتوقع أن يقل الفقر مع ارتفاع متوسط الدخل مع ثبات قيمة العوامل الأخرى.

$\frac{\partial P}{\partial \mu} < 0$ و $\frac{\partial P}{\partial \theta} < 0$ فيتوقع أن يزداد الفقر كلما ارتفع خط الفقر ، وكلما ارتفعت درجة عدم عدالة

التوزيع مع ثبات العوامل الأخرى في كل حالة .

¹ - S.B.Malik, A. Benhabib, M.Ben bouziane , T.Zian et N.Chérif ,op cité, P8

²-علي عبد القادر علي، 2008، "مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة في التوزيع"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص14.

II.9.3.2- نقاط أساسية:

من أجل الوصول إلى تفصيل أكثر لقياس الفقر فلا بد من الإشارة إلى أهم العوامل التي أخذت بعين الاعتبار ، والتي تمثلت في تحليل تغير الفقر حسب عاملي الزمن وتقسيم المجتمع ومرونة مؤشره.

1- تحليل تغير الفقر:

1.1 - مابين الفترات الزمنية (عامل الزمن)

متعلق بالجانب الديناميكي للفقر على عدة فترات زمنية فسيتم قياسه تبعاً للتغير الذي يطرأ على مكوناته

1- طريقة Kakwani 1997 :

في تحليله للتغير في قياس الفقر من أجل خط فقر Z معين ، فإن أثر مركبتي قياس الفقر متعاكسين ، فالنمو سيؤدي لرفع متوسط الدخل في المجتمع و بالتالي سينخفض معدل الفقر، أما بإعادة التوزيع فإن درجة عدم عدالة التوزيع في الإنفاق الاستهلاكي أو الدخل، و بالتالي سيكون أثرها موافقا لمعدل الفقر إما بالسلب أو الإيجاب .

عرض Kakwani تقييم للتغير في معدل الفقر بين فترتين t_0 ، t_1 باستخدام الصيغ التي اقترحها Ravallion et Datt¹ و معادلة التغير هي بالشكل الموالي :

$$P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) \\ = [P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_0\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right)] + [P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right)] + \varepsilon$$

حيث :

الجزء الأول: يقيس التغير في مؤشر الفقر بين فترتين t_0 ، t_1 مع ثبات درجة عدم عدالة التوزيع في الفترتين .

الجزء الثاني: يقيس التغير في مؤشر الفقر بين فترتين t_0 ، t_1 مع ثبات متوسط الدخل في المجتمع

ε : تمثل البواقي التي لا يمكن تفسيرها بأي أثر للعاملين السابقين مع الزمن .

¹-Laabas Belkacem, 2001, "Poverty dynamics in Algéria", arab planning institution, Kowait, P19.

2- طريقة *Shorrocks* 1990

قائمة على دراسة مساهمة النمو (G) و إعادة التوزيع (R) في التغيير في معدل الفقر مع مر الزمن بالشكل الموالي :

$$\begin{aligned}\Delta P &= P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) = P\left(\frac{\mu_0}{Z} (1 + G), \theta_0 + R\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) \\ &= F(G, R) \\ \Delta P &= C_G^S + C_R^S\end{aligned}$$

حيث :

$$\begin{aligned}C_G^S &= \frac{1}{2} \left[P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) - \left(P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) \right) \right. \\ &\quad \left. + \left(P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_0\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) \right) \right] \\ &= \frac{1}{2} \left[P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_1\right) + P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_0\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) \right] \\ C_R^S &= \frac{1}{2} \left[P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_1}{Z}, \theta_0\right) + P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_1\right) - P\left(\frac{\mu_0}{Z}, \theta_0\right) \right]\end{aligned}$$

فحسب هذه القاعدة فان أثر النمو C_G^S ما هو إلا متوسط عاملين :

- ✓ التغيير في قياس الفقر مع ثبات التفاوت في الفترة t_0
- ✓ التغيير في قياس الفقر مع ثبات التفاوت في الفترة الثانية t_1 .

أما أثر إعادة التوزيع C_R^S ما هو إلا متوسط :

- ✓ التغيير في قياس الفقر مع ثبات متوسط الدخل مساويا لما كان عليه في الفترة الأولى t_0
- ✓ التغيير في قياس الفقر مع ثبات متوسط الدخل مساويا لما سيكون عليه في الفترة الثانية t_1 .

هذا التحليل من أجل تفسير التغيير في مؤشر الفقر على أساس مساهمات مكوناته الرئيسية ، والكشف عن تفاصيل السياسات الاقتصادية التي ينبغي تطبيقها لاستهداف تحويل الدخل لصالح أفقر شرائح السكان¹.

¹ - Alex Siméon, op cité, P24 .

2.1- ما بين القطاعات الفرعية:

قياس الفقر قد يكون أكثر تفصيلاً ، حيث هو قابل للتحليل فيمكن أن توزع الأسر أو الأفراد حسب المناطق الجغرافية ، مقاطعات، أو ريف و حضر، أو حسب عدد سكان التجمع السكاني أو غيره فتقسم المجتمع N إلى عدد من الأفرج i مشكلة مجمعة المجموع الكلي لوحدات المجتمع

$$N = \sum_{i=0}^m N_i \quad \text{: وفق الشكل الموالي}$$

حيث:

N_i : تمثل عدد الأفراد أو الأسر في القطاع الحضري i .

m : تمثل عدد القطاعات الفرعية.

N : تمثل عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع.

فمؤشر الفقر للمجتمع N ما هو إلا المتوسط المرجح لمؤشر الفقر في القطاعات الفرعية بالشكل

$$P_\alpha = \sum_{i=0}^m \frac{N_i}{N} P_{\alpha i} \quad \text{الموالي:}$$

حيث: $P_{\alpha i}$ هو مؤشر الفقر في القطاع الفرعي i .

3.1- أثر عاملي الزمن و تقسيم المجتمع :

بافتراض تقسيم المجتمع إلى قطاعين فرعيين قطاع ريفي r ، و قطاع حضري u ، فيمكن تحليل

مؤشر الفقر لهذا المجتمع بين فترتين 0 و t_1 كما يلي :

$$P_\alpha^1 - P_\alpha^0 = (P_{\alpha u}^1 - P_{\alpha u}^0) N \frac{1}{u} + (P_{\alpha r}^1 - P_{\alpha r}^0) N \frac{1}{r} + \sum_{i=U}^r (N_i^1 - N_i^0) P_i \\ + \sum_{i=U}^r (P_{\alpha u}^1 - P_{\alpha u}^0) (N_i^1 - N_i^0)$$

هذه الصيغة تم اقتراحها من طرف **Ravallion et Huppi** (1991)¹ من أجل تحليل مؤشر الفقر ما

بين فترتين، وداخل القطاعين للمجتمع محل الدراسة من أجل متابعة أثر التحولات من قطاع لآخر على مر الزمن .

¹ - Laabas Belkacem, op cité, P19.

2- مرونة الفقر :

المرونة هي من المفاهيم الهامة جدا في التحليل الاقتصادي وتساعد في اتخاذ الكثير من القرارات الاقتصادية ، ومفهوم المرونة يتعلق بنسبية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع دون التدخل في طبيعة العلاقة، فالمرونة تقيس مدى استجابة المتغير التابع لتغيرات معلومة في المتغير المستقل.

لذا من المهم في قياس الفقر تقييم مرونة مؤشر الفقر التي يمكن اشتقاقها بالنسبة للدخل المتوسط وبالنسبة لدرجة عدم عدالة التوزيع بالاستعانة بمعامل Gini، حسب كل من **Kakwani و 1987 Kanbur** و **(1993, 1990)** .

فهذه المرونة يمكن قياسها انطلاقا من منحى لورانز، هي تسمح بتقدير التغير في الفقر نتيجة التغير في الدخل وكذا درجة التفاوت في التوزيع مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها في كل مرة ، وتقاس وفق المعادلات التالية :

$$\eta P_{\alpha} = -\alpha \frac{P_{\alpha-1} - P_{\alpha}}{P_{\alpha}}$$

$$\mathcal{E}_{P_{\alpha}} = \eta P_{\alpha} + \alpha \frac{\mu P_{\alpha} - 1}{Z P_{\alpha}} \quad / \alpha = 1,2$$

حيث :

ηP_{α} : تمثل مرونة الدخل

P_{α} و $P_{\alpha-1}$: هي مؤشرات **FGT**

$\mathcal{E}_{P_{\alpha}}$: تمثل مرونة معامل **Gini**

μ : تمثل الدخل المتوسط

Z : تمثل خط الفقر

يمكن تقييم المفاضلة بين الرفاه و إعادة التوزيع عن طريق المعدل الحدي النسبي للإحلال كما يلي :

$$MPRS = \frac{\partial \eta}{\partial G} \frac{G}{\mu} = - \frac{\mathcal{E}_{P_{\alpha}}}{\eta P_{\alpha}}$$

3.II- المبحث الثالث : مقاييس التنمية البشرية لظاهرتي اللامساواة و الفقر

تطوير عملية القياس هو ركيزة أساسية في نهج التنمية البشرية، إذ لم يكن لمجرد القياس فقط فدليل التنمية البشرية أفسح المجال أمام نهج جديد التفكير نحو التقدم أساسه فكرة أن التنمية هي أكبر بكثير من الدخل ، و قد تم اعتماد عدة مقاييس لتقييم التقدم في تخفيف حدة الفقر و تحقيق المساواة ، كما هو الحال عام 2010 حيث اعتمد تقرير التنمية البشرية أدلة جيدة لقياس نواح في توزيع الرفاه تتعلق بعدم المساواة و الفقر في مختلف الأبعاد ، هذه الأدلة تعبر عن تطور طرق القياس و التحسن في توفر البيانات .

فيقدم التقرير دليل التنمية البشرية بأبعاده الثلاثة أي الصحة و التعليم و الدخل في صيغة منقحة ، استفادت من الانتقادات البناءة و وضعت باستخدام مؤشرات أكثر ملائمة لقياس التقدم في المستقبل و تضمنت آخر الاتجاهات .

1.3.II- المطلب الأول: آخر اتجاهات التنمية البشرية من منظور دليل التنمية البشرية

تعرف التنمية البشرية على أنها توسع الخيارات المتاحة أمام البشر، ليعيشوا حياة جديدة ملؤها الصحة و اكتساب المعارف و التمتع بمعيشة كريمة، إضافة إلى ممارسة الحياة السياسية و ضمان حقوق الإنسان ، ما أنها تعنى باستدامة النتائج الايجابية عبر الزمن واحترام الذات من الممارسات التي تؤدي إلى إفقار البشر ، ومكافحة القمع و الإجحاف¹ ، وبما أن المكاسب المحققة معرضة للانتكاس ، من الضروري بذل الجهود لضمان استمرارية التنمية البشرية عبر الزمن ،وفق أساس أن الإنصاف بين الأجيال لا يقل أهمية عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد.

وتناولت تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990 جوانب مختلفة من التنمية البشرية ضمن محور رئيسي يتخذ التقرير كل عام ، فمرونة نهج الإمكانيات² أضفت عليها طابعا حيويا متغيرا ذا نطاق واسع بعيد الرؤية ، لاحتوائه أبعادا إضافية تسعى لتوجيه الاهتمام نحو التنمية التي محورها الإنسان .

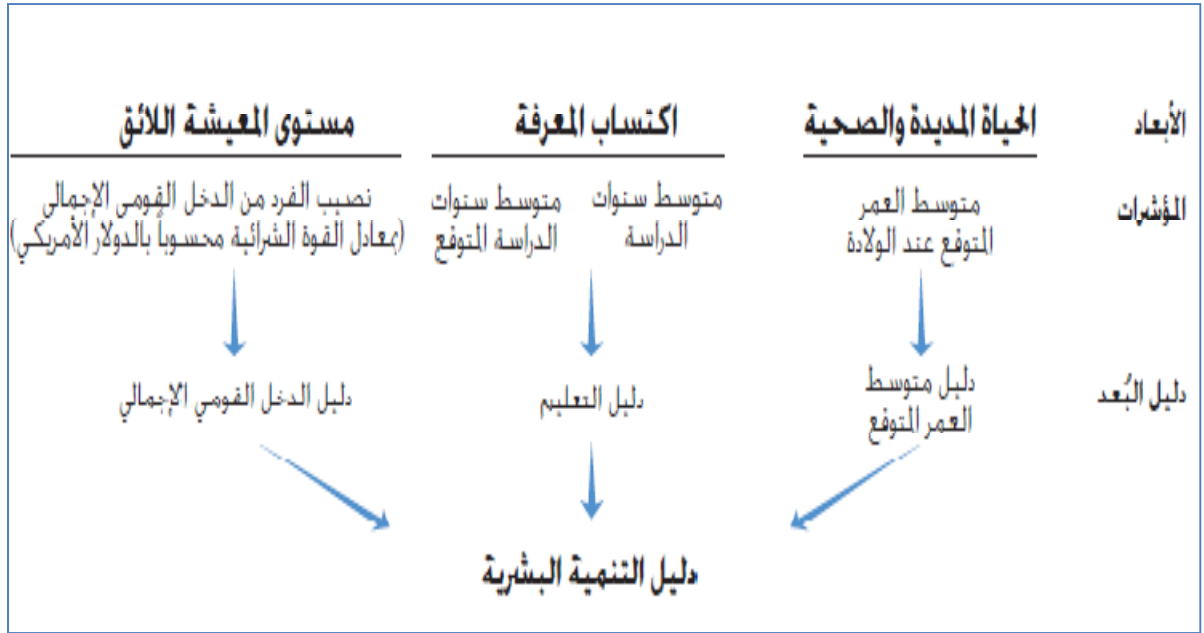
وكما قد أشير مسبقا لتعدد أبعاد التنمية البشرية لتتجاوز ما يقتصر عليه دليل التنمية البشرية ، إلا هذا الأخير يبقى العنصر الاستراتيجي في النهج الجديد ، فهو مقياس بسيط يمثل التحول في طريقة التفكير حتى و لو لم يكن كافيا للتعبير عن ما يختزنه مفهوم التنمية البشرية .

¹ - Rencontre avec Amartya Sen , 2010, “ Un économiste humaniste”, revue française des sciences humaines , N° 219,P52 .

² - الأسس الفلسفية للتنمية البشرية مستمدة من هذا النهج الذي اقترحه الاقتصادي Amartya Sen القائم على مبدئين أساسيين هما الإقرار بقدرة البشر على تحسين أوضاعهم و الإقرار بضرورة بذل الجهود لتحقيق ذلك .

1.1.3.II- أبعاد دليل التنمية البشرية IDH:

دليل التنمية البشرية هو قياس يختصر الانجازات التي يحققها بلد معين على صعيد التنمية البشرية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي : الحياة المديدة و الصحية ، تحصيل التعليم و اكتساب المعرفة و المستوى المعيشي اللائق ، و قد خضع منذ انطلاقه للتنقيح عدة مرات نظرا للانتقادات الموجهة له .
الشكل البياني الموالي يوضح المؤشرات المستخدمة لقياس كل بعد و الدليل المعتمد عليه في تكوين دليل التنمية البشرية IDH لعام 2010.



الشكل رقم (7) : رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية لعام 2010

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010

2.1.3.II- قياس دليل التنمية البشرية:

يبدأ تكوين الدليل ببناء أدلة فرعية لكل بعد و تحدد قيمة قصوى و قيمة دنيا لكل مؤشر لتحويل المؤشرات إلى دليل تتراوح قيمته بين 0 و 1 ، و قد حددت القيمة القصوى على أساس أقصى قيمة سبق وأن سجلتها المؤشرات خلال فترة 1980-2010، أما القيمة الدنيا التي تعتبر الحد الأدنى اللازم للاستمرار في الحياة ، و قد حددت بـ 20 سنة لمتوسط العمر المتوقع منذ الولادة ، و 0 عام لكلا المتغيرين في مجال التعليم فيمكن لأي مجتمع أن يستمر بدونه و 163 دولار أمريكي كنصيب أدنى للفرد من الدخل الوطني الإجمالي ، و قد سجلت في دولة زيمبابوي عام 2008 هو مبلغ أعلى بقليل من ثلث خط الفقر الذي حدده البنك الدولي بمبلغ 1.25 دولار في اليوم .

و تجدر الإشارة إلى القيم الدنيا و القصوى لمعالم دليل التنمية البشرية لعام 2010 حسب ما ورد في تقريره كما يلي :

الجدول رقم (1): معالم دليل التنمية البشرية لعام 2010

الحد الأدنى المسجل	الحد الأقصى المسجل	المؤشر	البعد
20	83.2 (اليابان 2010)	متوسط العمر المتوقع(بالسنوات)	الصحة
00	13.2 (الو.م.أ 2000)	متوسط سنوات الدراسة	التعليم
00	20.6 (استراليا 2002)	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	
00	0.951 (نيوزيلاندا 2010)	دليل التعليم المركب	
163 (زمبابوي 2008)	108.211 (الإمارات العربية المتحدة 1980)	نصيب الفرد من الدخل (بمعادل لقوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي)	المستوى المعيشي

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ص 220.

تحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد وفق النحو التالي :

$$\text{الدليل الفرعي} = \frac{\text{الدنيا القيمة} - \text{القيمة الفعلية}}{\text{القيمة الدنيا} - \text{القيمة القصوى}} \text{--- (1)}$$

فيما يخص بعد التعليم تستخدم المعادلة (1) لكل من المتغيرتين ، ثم يحسب المتوسط الهندسي للأدلة الفرعية الناتجة كقيمة فعلية و باستعمال 0 كقيمة دنيا و القيمة القصوى من الجدول أعلاه، ويعاد تطبيق المعادلة (1).

أما فيما يخص بعد المستوى المعيشي ، فاستعمال مؤشر افتراضي لقياس الإمكانيات يرجح أن تكون دالة التحول من الدخل إلى الإمكانيات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

دليل التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للأدلة الأبعاد الثلاثة:

$$IDH = \sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{education} \cdot I_{income}}$$

ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أنه أحرز تقدما كبيرا في مختلف أنحاء العالم حسب دليل التنمية البشرية، فمتوسط الدليل ارتفع من 0.57 في عام 1990 إلى 0.68 في عام 2010 ، ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة يصل مجموعها إلى حوالي الربع في مؤشرات الصحة و التعليم وزيادة بمعدل الضعف في مؤشر الدخل .

إلا أن الجدير بالذكر حول هذه التطورات في البلدان التي حققت تقدما في دليل التنمية البشرية لا تحقق دائما تقدما في الأبعاد الأخرى ، فقد تفتقر للحرية و الديمقراطية و الإنصاف و الاستدامة ، وفي ذلك تذكير بتنوع مواضيع التنمية البشرية و تشعبها ، إلا أن عدم إمكانية قياس هذه الأبعاد بمقاييس كمية لا يبرر تجاهلها .

2.3.II- المطلب الثاني: قياس عدم المساواة في مختلف الأبعاد

يقدم دليل التنمية البشرية معدلات إجمالية تحجب فوارق كبيرة في التنمية البشرية بين السكان في أي بلد ، كما أن التقديرات التي تضمنتها التقارير السابقة لقياس عدم المساواة كانت جزئية غالبا ما اقتصر على مجال واحد كالدخل مثلا أو تغطي عددا قليلا من الدول ، لكن التقرير لعام 2010 أطلق دليلا جديدا للتنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يقارن بدليل التنمية البشرية الأصلي و بين عدم المساواة في كل بعد من أبعاده.

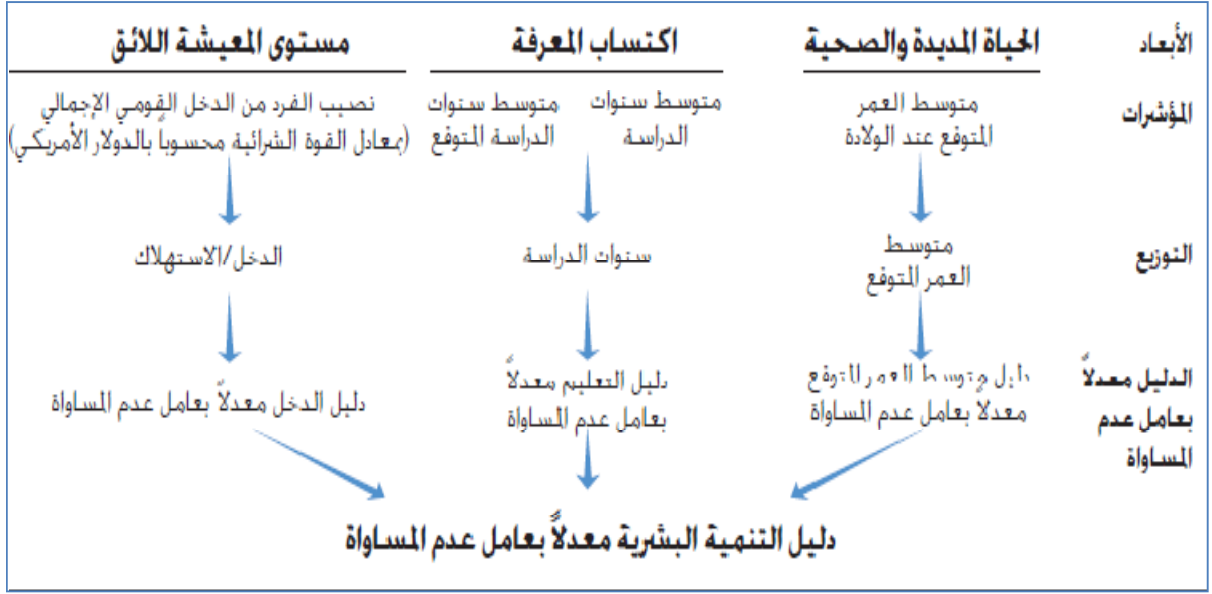
1.2.3.II- أبعاد و مؤشرات دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة IDHI

يقيس الدليل الجديد الفارق في دليل التنمية البشرية نتيجة عدم المساواة في الصحة و التعليم و الدخل، و يختلف هذا الفارق في الأبعاد الثلاثة بين بلد و آخر ، فيمكن اعتبار دليل التنمية البشرية دليلا للتنمية البشرية المحتملة (أي الحد الأقصى الذي يمكن تحقيقه لو تحققت المساواة التامة) ، بينما يعتبر دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة دليلا لمستوى التنمية الفعلي (إذ يأخذ في الحسبان عدم المساواة) ، و الفارق بين الدليلين هو الفارق بين المستوى الفعلي للتنمية و المستوى المحتمل¹ الذي كان يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة ، أي أن تساوي القيمتين يعني المساواة التامة بين أفراد المجتمع .

يعالج دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية ، هذا الدليل قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبين التوزيع في كل بعد اقترحها **Alikre et Foster (2010)** على أساس مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها **Atkinson (1970)**

و يلخص الشكل الموالي أبعاد مؤشرات هذا الدليل كما يلي :

¹ - PNUD, Rapport mondial du développement humain ,2010 , p 85.



الشكل رقم (8): رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية معديلاً بمعامل عدم المساواة لعام 2010
المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

II.2.2.3- قياس دليل التنمية البشرية معديلاً بمعامل عدم المساواة :

يجري حساب دليل التنمية البشرية الجديد IDHI على ثلاثة مراحل :

1- قياس عدم المساواة في التوزيع :

بالاستناد إلى مقياس عدم المساواة لـ **Atkinson 1970** و بتحديد عامل المخاطرة فيه $\epsilon=1$ فيتم قياس

عدم المساواة بالمعادلة الآتية :

$$A = 1 - \frac{g}{\mu}$$

حيث :

g : تمثل المتوسط الهندسي .

μ : المتوسط الحسابي للتوزيع .

ونظراً لاختلاف الأبعاد تصبح المعادلة كالتالي:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{x_1 \dots x_n}}{\bar{x}} \quad \text{--- (1)}$$

حيث تسلسل $(x_1 \dots \dots x_n)$ يمثل التوزيع في البعد (العمر المتوقع ، سنوات الدراسة ، نصيب الفرد من الدخل .

- تحسب قيمة x على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجدول الوفيات.

لا يقبل المتوسط الهندسي في المعادلة (1) قيمة 0 ، لذلك في حالة متوسط سنوات الدراسة تضاف (1) سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لفرض حساب عدم المساواة .

في حالة الارتفاع أو الانخفاض المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل تقتطع نسبة 95% من الخمس الأعلى من التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جدا ، و يستعاض عن الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا و هي 0.5 % من أسفل توزيع الدخل الايجابي .

2- تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة:

يعدل متوسط الانجازات في بعد معين \bar{x} وفق عامل عدم المساواة على النحو الموالي :

$$\bar{x}^* = \bar{x} (1 - A_x) = \sqrt[n]{x_1 \dots \dots \dots x_n}$$

و بالتالي \bar{x}^* هو المتوسط الهندسي الفعلي للتوزيع ، يخفض من قيمة المتوسط على أساس التفاوت في التوزيع و يركز على الجزء الأدنى من التوزيع .

تحسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة I_x وفق المعادلة التالية :

$$I_{Ix} = (1 - A_x) \cdot I_x$$

حيث : A_x يمثل مقياس Atkinson للتفاوت في التوزيع في البعد X

يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة I_{income}^* الى دليل الدخل القومي الإجمالي غير المعدل I_{income}^* و بذلك يعبر دليل التنمية البشرية $IDHI^*$ عن مجمل اثار عدم المساواة في الدخل .

3- قياس دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة :

✓ حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل $IDHI^*$ هو المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدلة بعامل عدم المساواة :

$$IDHI^* = \sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{education} \cdot I_{income}^*}$$

✓ حساب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير المعدل IDH^*

$$IDH^* = \sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{education} \cdot I_{income}^*}$$

✓ حساب النسبة المئوية للفارق بين قياس كل من IDH* و IDHI* على النحو التالي :

$$loss = 1 - \frac{IDHI^*}{IDH^*}$$

$$= 1 - \frac{\sqrt[3]{(1 - A_{life}) \cdot I_{life} \cdot (1 - A_{education}) \cdot I_{education} \cdot (1 - A_{income}) \cdot I^*_{income}}}{\sqrt[3]{I_{life} \cdot I_{education} \cdot I^*_{income}}}$$

$$\frac{IDHI^*}{IDH^*} = \sqrt[3]{(1 - A_{life}) \cdot (1 - A_{education}) \cdot (1 - A_{income})}$$

و باعتبار أن نسبة الفارق الناتجة من عدم المساواة في توزيع الدخل هي ذاتها في متوسط الدخل واللوغاريتم ، يحسب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة على النحو التالي :

$$IDHI = \left(\frac{IDHI^*}{IDH^*} \right) \cdot IDH$$

$$IDHI = \sqrt[3]{(1 - A_{life}) \cdot (1 - A_{education}) \cdot (1 - A_{income})} \cdot IDH$$

3.2.3.II- حدود الدليل الجديد المعدل بعامل عدم المساواة :

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مجموع الخسارة في التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الأبعاد المختلفة، والخسارة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة وأثر عدم المساواة على ترتيب البلدان معا حيث دليل التنمية البشرية .

ويبلغ متوسط الفارق بين الدليلين نسبة 22% تقريبا، حيث يلاحظ عموما أن البلدان التي تشهد مستويات منخفضة في التنمية البشرية تسجل مستويات مرتفعة في عدم المساواة في مختلف الأبعاد ، وبالتالي تتكبد خسائر في التنمية البشرية لكن الوضع يختلف من بلد لآخر ، ويتجاوز عدم المساواة في مجالي الصحة و التعليم أو في الاثنين معا في أكثر من ثلث البلدان عدم المساواة في الدخل .

بالرغم من قياس الدليل الجديد ما عجز عن قياسه دليل التنمية البشرية ، لكن لا يزال قاصرا عن رصد الفوارق المتداخلة لمعرفة ما إذا كان الأشخاص أنفسهم يعانون من وجه واحد أو من أوجه حرمان متعددة .

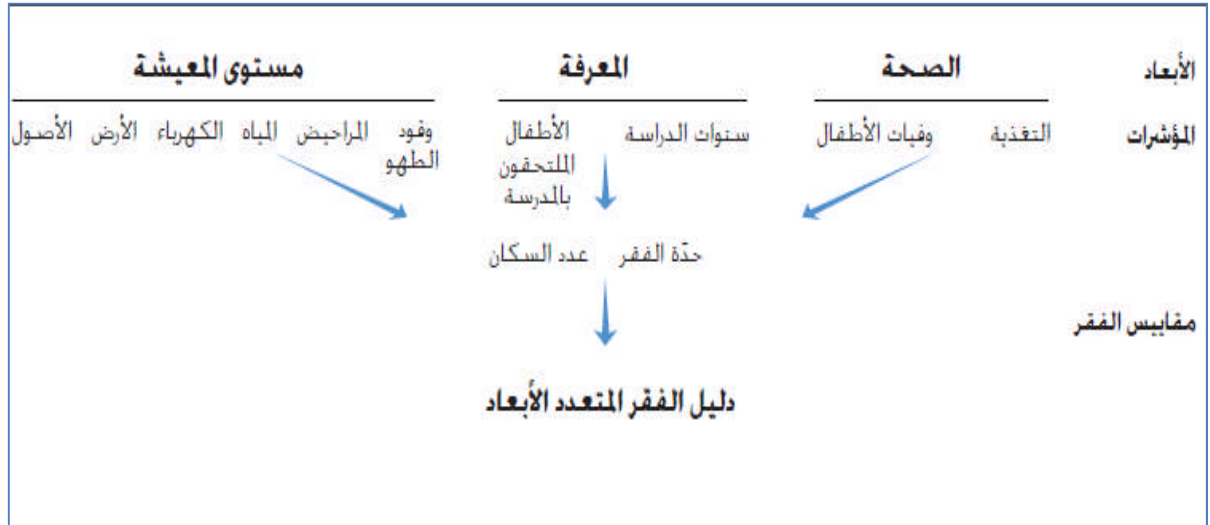
3.3.II-المطلب الثالث: قياس الفقر الدليل الجديد المتعدد الأبعاد

كما سبق الذكر أن الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب و يتجاوزه الى أبعاد أخرى ، فإن المقاييس المالية هي الأخرى أساسية في قياس الفقر ولكنها تعجز عن قياس أوجه الحرمان في أبعاد أخرى و رصد تداخلها ، دليل الفقر المتعدد الأبعاد الجديد ينبثق من نهج الإمكانيات ، يحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في الأبعاد الثلاثة التي يشملها الدليل الأصلي للتنمية البشرية .

يحل هذا القياس الجديد محل دليل الفقر البشري الذي أطلق في عام 1997 ، الذي طبق لقياس مجموع الحرمان في الصحة و التعليم و المستوى المعيشي استنادا إلى المتوسطات المسجلة في البلدان دون أن يحدد الأفراد و الأسر و مجموعات السكان التي تعيش أوجها متداخلة من الحرمان ، وهذه الثغرة يسدها الدليل الجديد.

1.3.3.II- أبعاد دليل الفقر المتعدد الأبعاد و مؤشراتته :

لهذا الدليل الجديد أبعاد توازي أبعاد دليل التنمية البشرية و تقاس في عدة مؤشرات، لكل منه الأهمية نفسها ضمن البعد الذي يعود إليه و الشكل الموالي يلخصها.



الشكل رقم (9): رسم بياني لأبعاد و مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد الجديد لعام 2010

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010.

يمكن هذا الدليل من قياس عدد الأشخاص الذين يعيشون أوجه حرمان متداخلة ، وعدد أوجه الحرمان التي يعيشونها في المتوسط ، كما يمكن حساب هذا الدليل في كل بعد من الأبعاد لإظهار مدى اختلاف الفقر المتعدد الأبعاد من حيث انتشاره و شدته بين المناطق و الفئات ، و لهذا أهميته في توجيه

السياسات العامة ، خاصة و أن الحدود الفاصلة الموضوعية لهذا الدليل حسب وزن كل مؤشر في القياس متشددة جدا و تبين الحرمان الشديد و معظمها مرتبط بالأهداف الإنمائية للألفية .

II.3.3.2- منهجية حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد :

يستند في حساب هذا الدليل إلى البيانات الدقيقة من مسوح الأسر المعيشية للمجالات الثلاث على المستوى الفردي، ثم يصنف كل فرد في الأسرة من حيث حالة الفقر أو عدمها استنادا إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته ، ومن تم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني وفق الطريقة الموالية:

✓ يحدد لكل فرد عدد نقاط معين وفقا لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة (d) ، وتحسب كل المؤشرات بالتساوي ، والعدد الأقصى من النقاط المسجلة هو 10 على أن تكون النسبة لكل بعد من 3 (1/3) (و بالتالي تكون النتيجة القصوى 3) ، وبما أن لكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشرا فنسبة كل مؤشر تساوي 3/5 (أو 1.67) ، أما بعد مستوى المعيشة يشمل 6 مؤشرات و يساوي كل منها 5/9 (أو 0.56).

✓ المعالم المرجعية لمؤشرات أوجه الحرمان في كل بعد حسب تقرير التنمية البشرية 2010 والتي يتم على أساس التنقيط مبينة في الجدول أدناه .

الجدول رقم (2): المعالم المرجعية لمؤشرات أوجه الحرمان في كل أبعاد دليل الفقر لعام 2010

النسب	المؤشر المستخدم للقياس في جمع البيانات		البعد
5/3=1.67	فرد واحد على الأقل يعاني من سوء التغذية	التغذية	الصحة
5/3=1.67	وفاة ولد أو أكثر	وفيات الأطفال	
5/3=1.67	لم يستكمل أي فرد 5 سنوات دراسة	سنوات الدراسة	التعليم
5/3=1.67	ولد واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق	الأطفال الملتحقون بالمدرسة	
5/9=0.56	استخدام وقود وسخ للطهو(الروث أو الحطب أو الفحم)	وقود الطهو	مستوى المعيشة
5/9=0.56	لا يمكن الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي	المراحيض	
5/9=0.56	لا يمكن الحصول على مياه شرب نظيفة.	المياه	
5/9=0.56	لا توجد كهرباء	الكهرباء	
5/9=0.56	السكن في منزل أرضه تراب	الأرض	
5/9=0.56	عدم توفر سيارة أو على الأكثر إحدى هذه الوسائل : دراجة ، دراجة نارية ، راديو، ثلاجة ، تلفاز ، هاتف .	الأصول	

و لتحديد الفقر المتعدد الأبعاد تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة والذي يرمز إليه بـ c ، حيث الحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3 نقاط (ما يعادل ثلث المؤشرات)

فإذا كانت حصيلة c هي 3 أو أكثر فتكون الأسرة (و كل أفرادها) في حالة فقر متعدد، وإذا ما كانت نتيجتها تتراوح بين 2 و 1 فهي معرضة للفقر متعدد الأبعاد.

✓ يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد معدلا بشدة أوجه الحرمان التي يعانون منها، و تحسب قيمته وفق المعادلة التالية :

$$PMI = H \cdot A$$

حيث أن :

H تمثل نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد ، و تحسب وفق المعادلة التالية :

$$H = \frac{q}{n}$$

تمثل كل من

q : عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

n : العدد الإجمالي للسكان

A تمثل شدة الفقر ، تعكس نسبة المؤشرات المقاسة d التي تدل على حرمان السكان الفقراء، وتجمع نقاط الحرمان المسجلة للأسر الفقيرة فقط وتقسم على العدد الإجمالي للمؤشرات و العدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر وفق المعادلة التالية:

$$A = \frac{\sum_{i=1}^q c}{qd}$$

حيث :

c : هو العدد الإجمالي لأوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء

d : هو العدد الإجمالي للمؤشرات المقاسة (و هي في هذه الحالة 10)

II.3.3.3- حدود دليل الفقر المتعدد الأبعاد :

تشير التقديرات الإجمالية الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إلى أن 1.75 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ، ما يقارب ثلث السكان في 104 بلد ، وهذا يتجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم و مجموعهم 1.44 مليار في البلدان نفسها ، ويعود الاختلاف بالأساس لأن المقاييس تنطلق من مفاهيم مختلفة ، غير أنه تشوب هذا الدليل عدة عيوب تجدر الإشارة إلى أهمها :

- قلة توفر البيانات حيث مؤشرات الدليل قد تشمل النتائج كسنوات الدراسة أو المدخلات كوقود الطهو، أو مؤشر وحيد شامل كمعدل وفيات الأطفال الذين يرصد حالة وفاة حدثت سواء مؤخرا أو قديما، كما أن البيانات المتعلقة بالتغذية غير شاملة و بهذا تكون سلسلة البيانات غير متاحة لجميع الأبعاد.

- طريقة معالجة البيانات فلا تعتبر الأسر في حالة فقر متعدد الأبعاد إلا إذا كانت محرومة من ستة مؤشرات على الأقل أو ثلاثة مؤشرات لمستوى المعيشة و مؤشر واحد للصحة أو التعليم، وهذا الشرط يجعل دليل الفقر المتعدد الأبعاد على قدر من عدم الدقة في إظهار التفاصيل .

- إمكانية وجود فوارق حادة داخل الأسر يتعذر إظهارها فيبقى قاصرا عن قياس عدم المساواة بين الفقراء .

لكن بالرغم من الانتقادات الموجهة للدليل فستضمن التقارير الموالية معالجة ذلك كما هي العادة بإدخال تحسينات و إيجاد مقاييس إضافية لنواح الرفاه.

خاتمة الفصل:

تأسيسا على ما سبق فإن اختلاف الرؤى النظرية لمفاهيم اللامساواة و الفقر في أطرها التقليدية والحديثة كانت منطلقا لتوليد مؤشرات مختلفة لقياسها ، إلا أن الأهم هو فيما إذا تم استخدامها لتقديم نتائج وأفكار جديدة يمكن أن يسترشد بها في عملية مناقشة السياسات العامة وتصميمها.

فعندما تكون الفوارق كبيرة في مقاييس عدم المساواة فهذا يعني أن المجتمع يمكن أن يحقق الكثير إذا ما ركز جهوده على إصلاحات تسهم في التقدم نحو الإنصاف ، وعندما يلتقي ارتفاع دليل الفقر المتعدد الأبعاد مع انخفاض فقر الدخل فهذا يعني أن المجتمع يمكن أن يحقق أكثر إذا ما ركز على تحسين تقديم الخدمات العامة الأساسية ، و بهذا تفتح مجالات جديدة للبحث مستقبلا .

الفصل الثالث :

الدراسة القياسية للمساواة في التوزيع والفقير

في الجزائر

مقدمة :

انطلاقاً من أن هذه الدراسة تهدف بالأساس لقياس درجة التفاوت والفقير في المجتمع الجزائري فلا بد من الارتكاز على معطيات تمثلت في نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة للأسر الجزائرية لسنة 2000 ، وما اشتملت عليه من جوانب اقتصادية واجتماعية عديدة لبيانات عينة قوامها 12.150 أسرة.

إن نتائج القياس وتطبيق ما تعرضنا إليه في الفصل السابق باستخدام أكثر المؤشرات شيوعاً، اعتماداً على بيانات هذا المسح لقياس عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين الأسر من خلال منحى لورانز ومعامل جيني ، ودرجة نقشي الفقير في المجتمع من خلال فجوة الفقير وشدته.

غير أن اعتماد هذه المؤشرات بصفة حيادية يضيف عليها طابع العمومية ، فلا بد من التعمق أكثر بالتعرف على محددات الفقر المميزة للأسر من خلال خصائص وفق متغيرات إقتصادية واجتماعية تعد كعوامل مميزة لوضع الأسرة ، وبهذا تحديد هذه العوامل يساعد في كشف حالة الأسرة ومقارنتها بغيرها ، هذا ما يستدعي محاولة تقدير نموذج قياسي لمحددات الظاهرة المتبناة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.10 وتحليل النتائج المتوصل إليها.

هذا ما سأتناوله في هذا الفصل بعد تقديم لقاعدة البيانات المستخدمة ووصف وتحليل لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر لسنة 2000 وفق نتائج المسح.

1.III- المبحث الأول: قاعدة المعطيات المستخدمة ونتائجها الإجمالية

قبل أي استخدام للبيانات لا بد من التعرف على كيفية جمعها ، تبويبها ، عرضها ، وصفها وتحليلها من أجل الحصول على نتائج أكثر إقناعا ووضوحا للظاهرة موضوع القياس ، حيث سنتعمد على نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة في الجزائر لقياس اللامساواة ودرجة الفقر من خلال بيانات المسح للإنفاق الاستهلاكي للأسر

سنتطرق في هذا الجزء لطرق جمع البيانات ، ميادين استخدامها ومصادر جمعها والتي من بينها مسح ميزانية الأسرة التي تتطلب تهيئة خطة لها وذلك بصفة عامة، ثم سنتناول المسح الوطني لنفقات الأسر الجزائرية الاستهلاكية لسنة 2000 بصفة خاصة ، وإلى تحليل نتائج المسح للتعرف على نمط استهلاك الأسر والتخصص في تحديد الجوانب التي ستعرض لها بالتحليل في الدراسة القياسية لظاهرتي اللامساواة والفقر

1.1.III- المطلب الأول: بيانات الإنفاق الاستهلاكي بصفة عامة ومسوح ميزانية الأسر

بصفة خاصة

1.1.1.III- بيانات الإنفاق الاستهلاكي :

يعرف الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بأنه القيمة النقدية للسلع والخدمات المستهلكة من طرف الأسرة خلال فترة معينة ، ويقدر ضمن هذه القيمة استهلاك الأسر من منتجاتها الذاتية من السلع والخدمات على أساس الأسعار التي كانت ستدفعها فيما لو تم اقتناءها من محلات بيعها إعتياديا، وكذلك تقدر القيمة الإيجارية لمسكن الأسرة المملوك من قبلها على أساس أنه يمثل الإيجار الذي يدفع اعتياديا لمسكن بنفس المواصفات وفي نفس الموقع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأسرة تتكون من فرد فأكثر، يعيشون سوية ويشتركون في توفير الاحتياجات ومتطلبات الحياة، قد تكون هناك صلة قرابة بينهم أو لا، المهم هو مشاركة الأفراد بدخولهم في ميزانية إنفاقهم¹.

• استخدامات بيانات الإنفاق الاستهلاكي:

قد تتمثل أهم هذه الاستخدامات فيما يلي:

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، 2000، ”وجيز تعليمات حول المسح الوطني لنفقات استهلاك الأسر 2000“، المديرية التقنية المكلفة بالإحصائيات الاجتماعية والمداخيل، الجزائر، ص12.

- ✓ التنبؤ بالطلب على السلع والخدمات المختلفة لمواجهة الطلب المتوقع وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع الأكثر ربحا.
 - ✓ إعداد الدراسات حول التضخم وأساليب معالجته وهذا لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستقر دون مشاكل التضخم.
 - ✓ دراسة ادخار القطاع العائلي وتوجيهها للمجالات التي تحقق نموا اقتصاديا.
 - ✓ تقدير الميزانية وإيراداتها ونفقاتها ذات العلاقة بقطاع العائلات وتحديد سياسات الدولة الضريبية و الإنفاقية لتحقيق غاياتها الاقتصادية والاجتماعية .
 - ✓ لأغراض البحث في الأسعار وأثارها فلا يمكن أن يتم بمعزل عن البيانات الخاصة بتركيب الطلب.
 - ✓ تقويم آثار البرامج التنموية المعمول بها ذات العلاقة بمستوى معيشة مختلف الفئات في القطاع.
- أما عن استخداماتها في الموضوع قيد البحث تتمثل في:

- التعرف على مدى عدالة توزيع الدخل وتوزيع الاستهلاك ما بين المناطق الجغرافية وما بين الفئات الاجتماعية وفق شرائح الدخل.
- استخدام البيانات الكمية لتحديد الحد الأدنى من الأجر وكذا الرواتب القاعدية والإعانات المختلفة
- استخدام البيانات الاستهلاكية لتقويم وضع تفشي الفقر بين مختلف شرائح الاجتماعية ، وهذا ما يظهر مثلا من خلال استخدام البيانات الكمية لاستهلاك المواد الغذائية ، حساب حصة الفرد من السعرات الحرارية وعناصر التغذية وذلك لتقويم فقر الغذاء ، واتخاذ الإجراءات لسد النقص في استهلاك عناصر التغذية التي تقل حصة الفرد فيها عن حاجاته البيولوجية.

• مصادر بيانات الإنفاق الاستهلاكي:

تنقسم مصادر بيانات الإنفاق الاستهلاكي إلى مصدرين حسب ما إذا كانت تلك البيانات مأخوذة من قطاع العائلات أو خارج ذلك القطاع.

■ البيانات المجمعّة من قطاع العائلات:

في العادة تجمع عن طريق مسح إحصائية تشتمل فيها على عينات من الأسر، وتتباين مسح الأسر من حيث البيانات التي تغطيها فيقتصر البعض منها على جزء من الاستهلاك الغذائي ، في حين البعض الآخر يكون في غاية الشمولية فيغطي إضافة إلى الاستهلاك الغذائي الجوانب الأخرى لحاجيات الأسر كحالتها السكنية، وضعيتها الصحية والمستوى التعليمي وتسمى هذه بمسوح الأسر المتعددة الأهداف.

إن أفضل مصدر لهذه البيانات هي مسح ميزانية الأسرة والتي تغطي جانبي الاستهلاك والدخل، بالإضافة إلى بيانات أخرى ذات العلاقة خاصة بأفراد الأسرة من حيث العمر والجنس والتعليم العلمي والحالة المهنية.

بيانات المسح الأسري هي بيانات مقطعية أي أن نتائج أي مسح تبويب حسب فئات الأسر ، فعلى سبيل المثال قد تتضمن نتائج مسح ميزانية الأسرة جداول للإنفاق المتوسط مصنفة حسب المناطق الجغرافية ، أو حسب شرائح الدخل ، أو حسب الفئات الخاصة بمتوسط الإنفاق السنوي للفرد، ومن جانب آخر فهذه المسوح تظهر بياناتها أنها خاصة بكل فئات السكان وليس للبلد كله إجمالاً، وبهذا تمكن من دراسة التفاوت بينها وتشخيص دقيق لكميته وكيفياته.

تتصف بيانات مسح الأسرة بأنها مخصصة لفترة زمنية واحدة عادة ما تكون سنة، هذا التخصيص يعني إمكانية اعتبار بعض العوامل المؤثرة على الاستهلاك والدخل ثابتة كالأسعار، ذوق المستهلك وبالتالي يجعل إمكانية إجراء تحليل بسهولة أكبر ودقة أعلى.

■ البيانات المأخوذة من خارج القطاع العائلي:

هي مرتبطة بمعظم الأنشطة الاقتصادية لأن كلها تقريباً تساهم في توفير سلع وخدمات لاستهلاك العائلات، وتحقق في جميعها دخول تسلم لقطاع العائلات كعوائد لعوامل الإنتاج. من أهم هذه المصادر بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي للعائلات على السلع هي الإحصاءات الخاصة بموارد السلع واستخداماتها، حيث يمكن من إحصاءات الإنتاج والاستيراد والتخزين تقدير السلع المتاحة، كما أنه من ناحية أخرى يمكن تقدير الاستخدام غير العائلي من السلع وذلك من الإحصاءات الخاصة باستخدامات السلع للاستهلاك الحكومي والاستهلاك الوسيط وللتخزين، وبطرح هذا الاستخدام من مجموع السلع المتاحة يتم تقدير الاستهلاك العائلي من السلع.

أما الاستهلاك العائلي من الخدمات فإن أهم مصادر بياناتها هي الإحصاءات الخاصة بالمؤسسات الخدمائية لحجم الخدمات التي تقدمها، ويتم تقدير الاستهلاك العائلي في بعض الخدمات من خلال إحصاء الدخول الخاصة بالعاملين في تلك المجالات من الخدمات كما هو الحال بالنسبة لخدمات الأطباء والمحامين وما شابه ذلك.

إلا أنه مع هذا تتميز بيانات مسح الأسرة بأنها بيانات متكاملة وشاملة مستوفاة من نفس المصدر، حيث أنه من خلال نفس المسح ونفس العينة من الأسر تجمع البيانات عن كافة فقرات استهلاك الأسرة ودخلها ، لهذا فإن بيانات مسح الأسرة مناسبة أكثر لدراسة العلاقات المرتبطة بها.

III.1.1.2- مسح ميزانية الأسر:

تختص ببيانات الاستهلاك والدخل العائلي، هي أكثر مسوح الأسر انتشارا لكونها تخدم أهدافا متعددة وتوفر إمكانية دراسة علاقات الاستهلاك والدخل لمجالات عدة، وتحليل مدى تأثيرها بالمتغيرات المختلفة وتأثيرها عليها وذلك على مستويات مختلفة مصنفة على اعتبارات عديدة.

وبالنظر لتعدد أهداف مسح ميزانية الأسرة وكثرة استخدامات بياناتها، فإنه يتعذر على الإحصائيين تصميم مسح لميزانية الأسرة بحيث يحقق كافة الأهداف في آن واحد، وهذا يستوجب تحديد الأهداف من المسح حسب أولوياتها، على هذا الأساس تحدد نوع البيانات التي يغطيها المسح وأسلوب جمع تلك البيانات وكيفية سحب العينة والفئات التي تستبعد من المسح وغير ذلك.

✓ تهيئة خطة مسح ميزانية الأسرة:

من المؤكد أن إجراء مسح لميزانية الأسرة لا بد أن يسبقه تخطيط كاف يستلزم توفير إطارات وتخصيصات مالية ومدة زمنية قد تصل حتى إلى ثلاثة سنوات، ويعتمد إعداد هذه الخطة على المعلومات والخبرة المتوفرة بالبلد بالمجالات ذات العلاقة بالمسح لتحديد المعالم العامة وهذا ما يقود إلى دقة البيانات المستوفاة أكثر.

✓ تحديد بيانات المسح:

ترجمة احتياجات مستخدمي البيانات تكون بتحديد البيانات التي ستجمع في المسح، ومن أجل تحقيق شامل فلا بد من مراعاة عدة أمور متعلقة بـ:

- الدقة فلا جدوى من بيانات يعرف مقدما أن الأسر لن تفصح عنها بالحد الأدنى المقبول.
- الأعباء الإضافية التي يسببها كل بيان من حيث التكلفة والفترة الزمنية للمسح وحجم العينة¹.
- حجم البيانات المستوفاة في المسح ، فالتوسع في الأسئلة يكون في الحدود المنطقية لضمان استيفاء المعلومات من الأسر وهذا ما سينعكس على كلفة المسح والوقت اللازم لانجازه في المراحل الموالية.
- المفاهيم الخاصة بالمسح ومعنى البيانات والأسر التي يغطيها المسح ، أسلوب الاستيفاء وتدقيق وجدولة البيانات وتحليلها وإمكانية مقارنتها وربطها بالبيانات الأخرى.

¹-BERNARD Grais, 2003, "Méthodes statistiques", 3^{ème} édition, DUNOD, Paris, P223.

✓ تصميم العينة:

نظرا للصعوبة في دراسة واستبيان جميع أفراد المجتمع وذلك نتيجة اتساع وانتشار المناطق الجغرافية مما يتطلب جهود وتكاليف كبيرة، مما دفع بالباحثين إلى استخدام أسلوب العينة أي الجزء من المجتمع الإحصائي الذي يمثل أحسن تمثيل¹، وللعينة عدة أنواع من أهمها ما يلي:

- العينة العشوائية
- العينة المنتظمة
- العينة الطبقية
- العينة المتعددة المراحل
- العينة الحصصية

✓ استمارة المسح:

هناك عدة اعتبارات² ينبغي الإشارة إليها:

- أسلوب جمع البيانات.
- صياغة الأسئلة وترتيبها.
- حجم الاستمارة بين التوسع والاختصار.
- التعليمات والمتطلبات الأخرى لملء الاستمارة خاصة بالعاملين في جمع البيانات.
- اختبار الاستمارة: لضمان إنجاح المسح ينبغي التأكد من صلاحية الاستمارة والمستلزمات التي تقتضيها، فلا بد من إجراء مسح تجريبي صغير على عينة من الأسر لتشخيص نقاط ضعفها وتقدير الوقت اللازم لملئها لغرض تقدير مسبق لمستلزمات العمل الميداني الأخرى.

✓ جمع البيانات:

تكون عملية جمع البيانات في مسح ميزانية الأسر بزيارة الأسر، تتم خاصة بالنظر لما تتميز به هذه البيانات من التغير المستمر والتداخل وكثرة التفاصيل، وبهذا تتضمن هذه العملية عدة جوانب أساسية³ يمكن إدراجها كما يلي:

¹-MICHEL Tenenhaus ,2007, “Statistiques :Méthodes pour décrire, expliquer et prévoir”, DUNOD, Paris, P7.

² -BERNARD Grais, op cité, P223.

³-DENIS Bouget et ALAIN Viénot, 1995, “ Traitement de l’information: statistiques et probabilités”, Libraire vuibert , Paris, P8.

- العاملون في جمع البيانات: فهي تتطلب تشكيل إدارة ميدانية تشرف على العملية أما الذين يقومون باستيفاء البيانات يتم اختيارهم كذلك وخضوعهم لبرامج تدريبية لتسهيل العملية.
- السيطرة على عملية البيانات: من الضروري وجود مجموعة من المختصين للإشراف على الجانب الفني لعملية مسح البيانات، والإجابة على كافة الاستفسارات الخاصة بالاستمارة ومعالجة المشاكل التي قد تظهر أثناء العملية.
- ممن تستوف البيانات: بشكل عام يمكن استيفاء البيانات العامة عن الأسرة وأفرادها من أي فرد بالغ فيها، مع مراعاة فقرات الإنفاق التي لها طابع شخصي وتصرف خارج نطاق الإنفاق المشترك للأسرة فيتم استيفاءها ممن قام بذلك.
- عملية استيفاء البيانات من الأسرة: غالبا ما تكون الأسر مستعدة لذلك إذا ما عرفت مسبقا بأهداف المسح وأهمية دورها فيه.

✓ معالجة بيانات الاستمارة:

من خلال تشخيص وتصحيح ما تحويه تلك البيانات من أخطاء ومشاكل، فتكتسب عملية تدقيق بيانات مسوحات الأسر أهمية خاصة لإعداد النتائج وهذا نظرا لكبر حجم هذه البيانات وارتفاع احتمالات الخطأ فيها وكثرة مصادرها، فتهبئ البيانات بما يؤمن إعداد نتائج تخدم أهداف المسح¹ وتفي بمتطلبات مستخدمي البيانات، ومن جهة أخرى فإن كفاءة عملية معالجة البيانات الواردة تقاس بما تستغرقه من زمن، فكلما طالت الفترة كلما أصبحت أقل تمثيلا للواقع وبالتالي تنقلص مجالات الاستفادة منها.

✓ تبويب ونشر نتائج المسح:

عملية إعداد النتائج ممثلة للمجتمع تحتم إجراء معالجات بالترجيح والتقدير للناقص منها، ويتم إعداد الجداول حسب أهميتها والحاجة إليها ونشر النتائج، ليس من الضروري نشرها كافة لعدم تمتع بعضها بالمستوى المطلوب من الدقة والتمثيل أو أن استخداماتها محدودة²، فيتم الاكتفاء بنشر متوسطات الإنفاق على المجموعات الفرعية للإنفاق وحسب التقسيم الجغرافي وفئات الدخل والإنفاق، قد تنشر بعض البيانات قيم وكميات الإنفاق للسلع والخدمات المهمة مبوبة حسب فئات الدخل.

¹ - DENIS Bouget et ALAIN Viénot, op cité, P7.

² - BERNARD Grais, op cité, P231.

2.1.III- المطلب الثاني: المسح الوطني للإنفاق الاستهلاكي للأسر لسنة 2000

لقد حدد المرسوم التشريعي رقم 01-94 المؤرخ في 15 جانفي 1994 الأحكام الخاصة بالقانون الإحصائي بالجزائر، والتي بموجبها أجري جمع المعلومات الإحصائية آخرها المسح الوطني الاستهلاكي للأسر الجزائرية قام به الديوان الوطني للإحصائيات لفترة ممتدة من مارس 2000 إلى أبريل 2001.

1.2.1.III- حقل المسح:

أجري المسح على عينة ممثلة للأسر الوطنية العادية وهو لا يشمل الأسر الأجنبية والأسر الجماعية والرحل، ذلك لأن عددهم ليس مهم جدا بالنسبة لكافة السكان لذا فهم لا يؤثران كثيرا على قيمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للسكان الجزائريين ، تضاف لذلك صعوبة الحصول على هذه المعلومات (خاصة الرحل)

2.2.1.III- العينة الخاصة بالمسح:

قدر حجم العينة بـ 12.150 أسرة والتي تمثل جميع شرائح المجتمع الجزائري، وطريقة السحب المتبعة هي العينة الحصصية، حيث قام الديوان الوطني للإحصائيات بتقسيم العينة حسب تشتت وأهمية البلديات، وكان اختيار هذه البلديات حسب كثافة السكان كما يلي:

- المنطقة الأولى: تشمل كل بلديات ولاية الجزائر مهما كان عدد سكان هذه البلديات
- المنطقة الثانية: تشمل بلديات ثلاثة ولايات: وهران، قسنطينة، عنابة.
- المنطقة الثالثة: تشمل جميع البلديات التي يتجاوز عدد سكانها 70.000 نسمة.
- المنطقة الرابعة: تشمل جميع التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 45.000 و 70.000 نسمة.
- المنطقة الخامسة: تشمل جميع التجمعات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 15.000 و 75.000 نسمة.
- المنطقة السادسة: تشمل جميع التجمعات التي فيها عدد سكان أقل من 15.000 نسمة.
- المنطقة السابعة: تشمل المناطق النائية ، إذا المسافة بين بنائتين أكثر من 200م وذلك على المستوى الوطني مهما كان حجم عدد السكان.

3.2.1.III- مجاميع تبويب البيانات:

لغرض إشباع حاجات القطاع العائلي فيتم اعتماد تصنيف السلع والخدمات حسب وجهة استهلاكها، أي حسب الهدف الرئيسي الذي من أجله يحصل على السلعة ، وبهذا يكون مناسباً لأغراض دراسة مستوى الرفاه ، وعليه فكان تصنيفها وفق ثمان مجاميع سلعية وهي على التوالي:

- مواد غذائية ومشروبات
- ملابس وأحذية
- السكن ولوازمه
- الأثاث والتجهيز المنزلي
- الصحة والنظافة الجسدية
- النقل والمواصلات
- التربية الثقافية والتسلية
- نفقات أخرى.

III.4.2.1- نتائج المسح الإجمالية:

لقد قدر مجموع الإنفاق الكلي للأسر بـ **1.531** مليار دينار، أما بالنسبة لمعدل الإنفاق الكلي للأسر الجزائرية فيبلغ **331.117** دج ومعدل الإنفاق الفردي **49.928** دج ، الجدول الموالي يبين الإنفاق الكلي للأسر الجزائرية حسب المناطق الحضرية والريفية لسنة **2000**.

الجدول رقم(3): الإنفاق الكلي للأسر الجزائرية حسب المناطق لسنة 2000

الإنفاق	القيمة ⁹ 1 د.ج	النسبة
الإنفاق الكلي	1531.4	100 %
الإنفاق الحضري	995.6	65 %
الإنفاق الريفي	535.8	35 %

المصدر: -ONS, Données statistiques, «les dépenses des ménages en2000 »N°352, Octobre2002, P1.

فيظهر جليا ارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي للأسر الحضرية بالنسبة للإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الإنفاق للأسر الريفية ، أما الإنفاق الاستهلاكي الفردي حسب المناطق فكما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4): معدل الإنفاق الاستهلاكي السنوي للفرد لسنة 2000

قيمة الإنفاق الاستهلاكي الفردي بـ ⁶ 10 دج	
49.928	الإنفاق الكلي
55.718	الإنفاق الحضري
41.846	الإنفاق الريفي

المصدر: -ONS, Données statistiques, «les dépenses des ménages en2000 »N°352, Octobre2002, P2.

إن تحليل نفقات استهلاك الأسر الجزائرية حسب المسح الأسري لسنة 2000 يمكن تلخيصه في الجدول الموالي المتضمن بيانات متوسط الإنفاق للمجاميع السلعية وفق المناطق المختلفة كما يلي:

الجدول رقم(5): النفقات الكلية للأسر حسب المجاميع السلعية والمناطق

المستوى الوطني	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	الإنفاق ^{10⁶} د.ج المجموع السلعي
682.659	234.040	448.619	مواد غذائية ومشروبات
313.907	43.682	88.225	ملابس وأحذية
207.662	77.176	130.486	سكن ولوازمه
51.674	18.067	33.607	الأثاث والتجهيز المنزلي
96.765	31.387	63.378	الصحة والنظافة
143.979	49.376	94.603	النقل والمواصلات
58.995	19.910	39.085	التربية الثقافية والتسلية
158.802	61.152	97.650	نفقات أخرى.
1.531.433	535.790	99.653	المجموع

المصدر: -ONS, Annuaire statistiques de l'ALGERIE N°25, 2005, P384.

يظهر من خلال الجدول بأن نسبة 44.58% من إنفاق الأسر تكون على المواد الغذائية وهي أعلى نسبة إنفاق للمجاميع السلعية وهذا طبيعي لدى الدول النامية ، كما تنفق حوالي 13.57% من مجموع الإنفاق على السكن ونسبة 9.40% على النقل والمواصلات ، بينما لا تنفق سوى 6.25% على الصحة والنظافة و 3.05% على التعليم والثقافة ، فيتضح أن هذه العادات الإنفاقية اتجاه المجموعات الرئيسية للإنفاق تتفق ونمط الإنفاق في الدول النامية.

كما قد ظهرت نتائج المسح وفق طريقة العشيريات ، حيث يمثل كل عشير نسبة 10% من عدد السكان الجزائريين المقيمين المصنفين حسب معدل النفقات السنوية للفرد ، تم التصنيف بمعدل النفقات الإجمالية ، النتائج مرتبة ترتيبا تصاعدي للإنفاق السنوي المتوسط للفرد الواحد كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم(6): التقسيم العشري للسكان حسب شرائح معدل الإنفاق السنوي للفرد

العشيرات Déciles	معدل الإنفاق السنوي للفرد
العشير الأول	أقل من 18.595
العشير الثاني	من 18.595 إلى 23.600
العشير الثالث	من 23.600 إلى 27.660
العشير الرابع	من 27.660 إلى 32.050
العشير الخامس	من 32.050 إلى 37.210
العشير السادس	من 37.210 إلى 42.950
العشير السابع	من 42.950 إلى 50.680
العشير الثامن	من 50.680 إلى 64.840
العشير التاسع	من 61.840 إلى 84.450
العشير العاشر	أكثر من 84.450

المصدر: ONS, Annuaire statistiques de l'ALGERIE N°25, 2005, P384.

بما أن النشاط المهني عادة هو المصدر الرئيسي للدخل الذي له علاقة مباشرة مع نفقات استهلاك الأسر فإنه تجب الإشارة إلى بيانات القوى العاملة الموافقة لتوزيع معدل الإنفاق السنوي الفردي الوارد أعلاه، حيث قدر معدل البطالة المسجل بـ: 28.89% وهذا ما يكون أثره على وضع الأشخاص الذين يقعون في الفئة الأدنى للتوزيع¹، ويمكن تشخيص خصائص المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة حسب الجنس والمنطقة التي شكلت التوزيع بالجدول الموالي:

الجدول رقم(7): تقسيم اليد العاملة حسب الجنس والمنطقة لسنة 2000

المجموع	الجنس أنثى	الجنس ذكر	المنطقة	
3.783.448	685.068	3.098.380	الحضر	اليد العاملة المشغلة الدائمة
2.396.544	112.015	2.284.529	الريف	
6.179.992	979.083	5.382.909	المجموع	
1.577.231	236.443	1340.788	الحضر	اليد العاملة المشغلة غير دائمة
933.632	49.275	884.357	الريف	
2.510.863	285.718	2.225.145	المجموع	

المصدر: ONS, Annuaire statistiques de l'ALGERIE N°20, 2001, P77

¹ _ ONS, Juillet 2003, "Données statistiques, démographie algérienne 2002", N°375, P322 .

III.1.3- المطلب الثالث: وصف قاعدة البيانات وأسس تحليلها

إن أي دراسة قياسية للمساواة في توزيع الدخل والفقير من المؤكد أن تعترضها العديد من الصعوبات المنهجية والإحصائية التي تثير تساؤلات حول جديتها.

III.1.3.1- قاعدة البيانات :

بالنسبة لموضوع بحثنا الذي هو قائم بشكل أساسي على نتائج المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي لسنة 2000 كقاعدة للمعطيات ، وإن كانت بيانات الاستهلاك تعد كافية لتكوين صورة عن الفقر فإن البيانات ذاتها لا تعتبر بديلا جيدا لحساب التفاوت في توزيع الدخل ، وذلك لأن الاستهلاك لا يعكس الدخل بالضرورة لوجود عدة عوامل مثلا عامل الادخار الذي قد يكون إيجابيا أو سلبيا (السحب من المدخرات لتغطية حاجات استهلاك أنية)، إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن المعلومات الخاصة بالدخل عادة ما تشوبها نقائص بسبب صعوبة تقديره في بعض القطاعات، أو تعمد إعطاء معلومات خاطئة لأغراض التهرب من الضريبة أو وجود عناصر غير متوقعة في الدخل كالهدايا والمساعدات ، ومهما يكن ولعدم وجود بديل آخر يجعل من الاستعانة بالمسح الاستهلاكي للأسر ضرورة على الرغم من النقائص التي تحيط به.

III.1.3.2- معالجة البيانات

المعلومات والبيانات الخاصة بالمسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي لسنة 2000 بالجزائر ، تجعل من المعقول تكوين صورة تقريبية عن واقع ظاهري التفاوت في توزيع الدخل والفقير في الجزائر، خاصة بتعميم نتائج التحقيق في الزمن لفترة سنة كاملة وفي المكان على مستوى المجتمع الأم.

فقد مثلت نفقات استهلاك الأسر الهدف الرئيسي للمسح حيث تم تسجيل نفقات استهلاك المواد الغذائية وغير الغذائية للأسر عن طريق:

- استعراض رجعي للشهرين الماضيين
- استعراض رجعي سنوي
- نفقات الاستهلاك خلال شهر المسح
- النفقات الخارجية للأسر خلال شهر المسح

وبهذه الطريقة تسجل نفقات الأسر خلال عام كامل من خلال جمع استعراض رجعي للشهرين الماضيين (نفقات شهرين) وضرب النتيجة في 6، واستعراض رجعي سنوي (نفقات 11 شهر)، ونفقات الشهر داخل وخارج الأسر وضرب النتيجة في 12.

هذا التنظيم يسمح بتجنب الحساب المزدوج للنفقات، فيهدف الاستعراض الرجعي للشهرين الماضيين إلى إحصاء جميع النفقات غير المسجلة في شهر المسح (نفقات الاستهلاك اليومية)، كما يهدف الاستعراض الرجعي السنوي إلى إحصاء جميع النفقات غير المسجلة في شهر المسح في الاستعراض الرجعي للشهرين الماضيين¹.

III.3.1.3- أسس التحليل

لإنجاز مراحل التحليل ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، استلزم جمع البيانات اللازمة من الأسر المشمولة في عينة الدراسة على ضوء الأهداف المتعلقة بتقدير الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر في الجزائر التطرق لبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تقيس الخصائص المميزة لكل أسرة ، والتي من أهمها:

✓ التحليل حسب المناطق :

البعد الإقليمي هو من أهم الجوانب فالمدن غالبا ما تستحوذ على اهتمام أكبر سواء في حجم ونوعية الخدمات والاستثمارات، كما أن الفرص الاقتصادية فيها للتوظيف والاستثمار والترقي أكبر، فالخدمات الأساسية مثل التعليم، الخدمات الصحية، الإسكان، البنية القاعدية، خدمات الكهرباء والمياه النظيفة تكون في المناطق الحضرية التي يسهل الوصول إليها نسبيا مقارنة بالمناطق الريفية ، كما أن تكلفتها قد تكون أقل² ، هذا ما له تأثيره على ظاهرتي التفاوت في توزيع الدخل والفقير.

✓ التحليل حسب حجم الأسرة وتكوينها:

هناك خلاف واسع حول العلاقة بين حجم الأسرة والفقير وتوزيع الدخل، فالمفترض عادة أن أفراد الأسرة الكبيرة وأعمارهم الصغيرة قد يؤدي لا محالة إلى انخفاض حجم الدخل والاستهلاك الذي يحصل عليه كل فرد، وبالتالي تكون في الغالب الأكثر ضررا وترديا في نوعية الحياة.

كما يجب أن يضاف لعامل حجم الأسرة خصائص أخرى تتمثل في الهيكل العمري لأفرادها وعدد العاملين في الأسرة الواحدة لها أدوار مهمة.

كما أنه في إطار اقتصاديات السلم حسب **Ravallion** فإن الأسرة الكبيرة تستطيع أن تقتصد في الاستهلاك المنزلي المتعلق بالأثاث والتجهيزات المنزلية الثابتة وأدوات المطبخ والسكن، ويمكن

¹-ONS, janvier2000, “ Manuel d’instructions aux enquêtrices , enquête nationale sur les dépenses de consommation des ménages 2000”,P43.

² -RAVAILLON Martin, 2007,“la pauvreté urbaine”, Revue Finance et développement ,P17.

المشاركة في استعمالها بحيث تقل تكاليف حياة الفرد داخل الأسرة عن تكاليف حياته حين يقيم بمفرده، إلا أن المفترض أن تكلفة مثل هذه البنود تتفاعل نسبيا عند مقارنتها بالنفقات الأكبر حجما على البنود اليومية الأساسية مثل الغذاء الذي يستأثر بالنصيب الأكبر من النفقات في البلدان النامية.

✓ التحليل حسب خصائص رب الأسرة:

يعتمد أيضا على خصائص رب الأسرة سواء من حيث:

- الجنس
- السن
- المهنة

حيث تبين من بعض الدراسات كالتالي أجراها **Chambers 1995** أن الأسر التي تترأسها النساء بسبب موت الأب أو بطالته أو الطلاق أو أي سبب آخر فيكون متوسط الدخل لديها أقل من نظيره في الأسر التي يكون العائل فيها رجل ، وهذا لأن النساء في تلك الأسر يعانين من زيادة عبء العمل والمسؤوليات ، خاصة وأنه كلما كانت الأسرة أكثر عرضة للفقير لضعف الدخل كانت عدد ساعات العمل للنساء أكبر وزاد استثمارهن في الإنتاج الاقتصادي والرفاه الأسري.

كما أن عامل سن رب الأسرة له أثره على رفاهية الأسرة ، من الطبيعي أن مع زيادة سن رب الأسرة يزداد دخل الأسرة بصورة منتظمة تقريبا حتى سن التقاعد ، وقد بينت الدراسات أن نسبة أرباب الأسر صغار السن مرتفعة بين ذوي الدخل المنخفض الأكثر عرضة للوقوع في الفقر.

يمكن أيضا أن ندرس التفاوت في دخل الأسرة حسب مهنة رب الأسرة ، حيث يظهر المستخدمون الذين يمثلون الإطارات العليا في أي دولة يستحوذون على أعلى نسبة من مجموع الدخل، ومتوسط دخل الفرد في الأسر التي ينتمي رئيسها إلى هذه الفئة هو أعلى متوسط ، ويظهر جليا التفاوت بالمقارنة مع الفئات الأخرى مع أدنى سلم الترتيب الذي غالبا ما يضم عمال الزراعة في الريف كصاحب أقل دخل في القطر والأفراد الغير نشطين اقتصاديا التي تعتمد على رواتب التقاعد أو أجور المباني أو أراضي أو غير ذلك.

✓ التحليل حسب المستوى التعليمي:

هناك علاقة ارتباط قوية بين مستوى الدخل ومعدلات التعليم ، فضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم ، أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لأولادهم أو عدم القدرة على

التضحية بالحاضر (العمل المنزلي أي الزراعة) من أجل مستقبل أفضل ، فإن الأولاد يصبحون أيضا غير متعلمين مما يعزز تدني المستوى المعيشي والاستمرار في حلقة الفقر المفرغة.

✓ التحليل حسب المستوى الصحي:

يؤدي انخفاض دخل بعض الفئات إلى الحيلولة دون تلقي العلاج اللازم في أكثر من الأحيان، كما أنه وسبب تدني المستوى التعليمي غالبا ما تعتمد على قوتها العضلية في العمل، مما يجعلها أكثر عرضة للحوادث والتعطل عن العمل والاستمرار في انخفاض الدخل، بل حتى انخفاض متوسط العمر المتوقع واقترانه بمستويات من الفقر.

هذا الجانب من التحليل يعد أحد الأسباب المهمة للاستثمار في المجال الصحي لتقليل جوانب الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في المجتمع.

III.2- المبحث الثاني: قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي والفقير في الجزائر

إن تقييم التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي وتفشي ظاهرة الفقر لإدراك مستويات الرفاهية التي تتمتع بها الأسر الجزائرية، بالاستعانة بالمقاييس التي سبق التطرق إليها في القسم النظري لهذا البحث ، يفرض لزاما دراسة وضع توزيع الإنفاق الاستهلاكي على الأسر لمعرفة مستويات المعيشة، والتعرف أكثر على النمط الاستهلاك للأسر الجزائرية وفق مجاميع الإنفاق بين المناطق المختلفة إذا أمكن حسب ما أظهرته نتائج المسح الأسري الإنفاقي لسنة 2000 ، ثم قياس درجة التفاوت والفقير بالتطبيق على البيانات المستمدة من المسح.

III.2.1- المطلب الأول: توزيع الإنفاق الاستهلاكي

III.2.1.1- متوسط الإنفاق السنوي الإجمالي

يمكن تقييم توزيع الإنفاق الاستهلاكي باستخدام عدة مقاييس إحصائية يمكن اشتقاقها و يمثل متوسط إنفاق الفرد السنوي الإجمالي أهمها ، قد تم تقديره على مستوى كل فئة تمثل عشير (10%) من أفراد المجتمع لينعكس على نحو مباشر تدرج مستوى الإنفاق بمراعاة منطقة التشتت. فيلاحظ من الجدول الموالي أن متوسط إنفاق الفرد العام في منطقة الدراسة يقدر بحوالي 49.925 دينار على المستوى الوطني، كما يقدر وسيط الإنفاق الأسري بـ 39.450 دينار.

الجدول رقم (8) : متوسط الإنفاق الكلي الفردي حسب المناطق بـ دج

المناطق الفئات	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المستوى الوطني
العشير الأول	17.395	14.718	15.839
العشير الثاني	23.872	21.745	22.798
العشير الثالث	28.135	25.205	26.607
العشير الرابع	33.494	30.050	32.046
العشير الخامس	38.415	35.636	37.231
العشير السادس	42.652	40.425	41.669
العشير السابع	50.637	49.227	50.065
العشير الثامن	58.141	56.989	57.744
العشير التاسع	73.240	71.606	72.723
العشير العاشر	146.066	132.444	142.508
المتوسط العام	55.718	41.846	49.928

المصدر : ONS, Annuaire statistiques de l'ALGERIE N°25, 2005, P384

نلاحظ من الجدول أن هناك تفاوتاً واضحاً بين متوسط إنفاق الفرد في الحضر مقارنة بالريف لدى كل الفئات مما يعكس انخفاض مستوى المعيشة في المناطق الريفية مقارنة بالحضرية ، حيث يشكل المتوسط لإنفاق الفرد في المناطق الحضرية ما نسبته 111.60 ٪ من متوسط الإنفاق الفردي العام ، بينما شكل متوسط الإنفاق الفردي في المناطق الريفية ما نسبته 83.81 ٪ . كما يظهر الجدول أن الفئات الست الأولى أي 60 ٪ من الأفراد يقل متوسط إنفاق الفرد فيها عن المتوسط العام للإنفاق الفردي، بينما نجد نسبة 40 ٪ تتجاوزها.

III.2.1- اتجاهات الإنفاق المتوسط السنوي

بعد التعرف على متوسط الإنفاق السنوي الفردي فقد انعكس بصفة مختلفة على مستويات المعيشة حسب أذواق وعادات الاستهلاك في المجتمع ، فبالرغم من أهمية مؤشر متوسط توزيع الإنفاق الاستهلاكي إلا أن فائدته محدودة في كشف نمط توزيع الإنفاق الأسري حسب المجاميع السلعية ، والتغير في نمط هذا التوزيع بين المناطق بما يخدم أغراض تحليل مستوى التكافؤ أو التفاوت في مستوى رفاهية المجتمع .

الجدول الموالي يبين متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسر حسب المناطق مصب الإنفاق وكذا النسب السنوية التي تشكلها من المجموع الكلي للإنفاق.

الجدول رقم(9): التوزيع السلعي للإنفاق الكلي السنوي الأسري (10^6 د.ج) حسب المناطق

النسبة %	المستوى الوطني	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	
44.58	147.599	128.367	160.144	مواد غذائية ومشروبات
8.61	28.520	23.959	31.488	ملابس وأحذية
13.56	44.899	42.330	46.571	سكن و لوازمه
3.36	11.173	9.909	11.994	الأثاث والتجهيز المنزلي
6.25	20.706	17.764	22.620	الصحة والنظافة الجسدية
9.40	31.130	27.082	33.764	النقل والمواصلات
3.85	12.755	10.920	13.950	التربية والثقافة والتسلية
10.37	34.335	33.541	34.852	نفقات أخرى
%100	331.117	293.872	355.353	المجموع

المصدر: ONS, Annuaire statistiques de l'ALGERIE N°25, 2005, P384-

من الجدول نلاحظ أن أعلى متوسط إنفاق سنوي تم تسجيله فيما يخص الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 44.58% من متوسط الإنفاق الكلي ، تلاه الإنفاق على السكن ولوازمه ثم الإنفاق على النقل والمواصلات ، فهذه المجمعات الثلاث تتجاوز 62% من الإنفاق المتوسط الكلي كأولويات ضرورية كما هو الحال في أغلب الدول النامية ، أما المجمعات الأخرى فكانت نسبها متقاربة مما دل على أنها في درجة الكماليات بالنسبة للمستهلك ولا تقارن بنسبة الإنفاق من الغذاء.

حسب الجدول يبقى دائما متوسط الإنفاق للأسر في الحضر أعلى منه في الريف في كل المجمعات السلعية عدا السكن ولوازمه ، والذي هو في الواقع من الخدمات الأساسية التي تساهم الدولة في تدعيمه بقروض وتسهيلات في المناطق الحضرية أكبر من المناطق الريفية.

III.2.2- المطلب الثاني: قياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي

ظهر في المطلب السابق التباين بين المناطق في توزيع الإنفاق وفي إطار البحث عن عدالة توزيعه وتنمية الرفاه الاجتماعي لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض ، ولتقليص الفوارق بين سكان الحضر والريف وتحسين ظروف المعيشة فمن الضروري قياس تفاوت توزيع الإنفاق الاستهلاكي الأسري حسب بيانات المسح وفق أكثر المقاييس شيوعا.

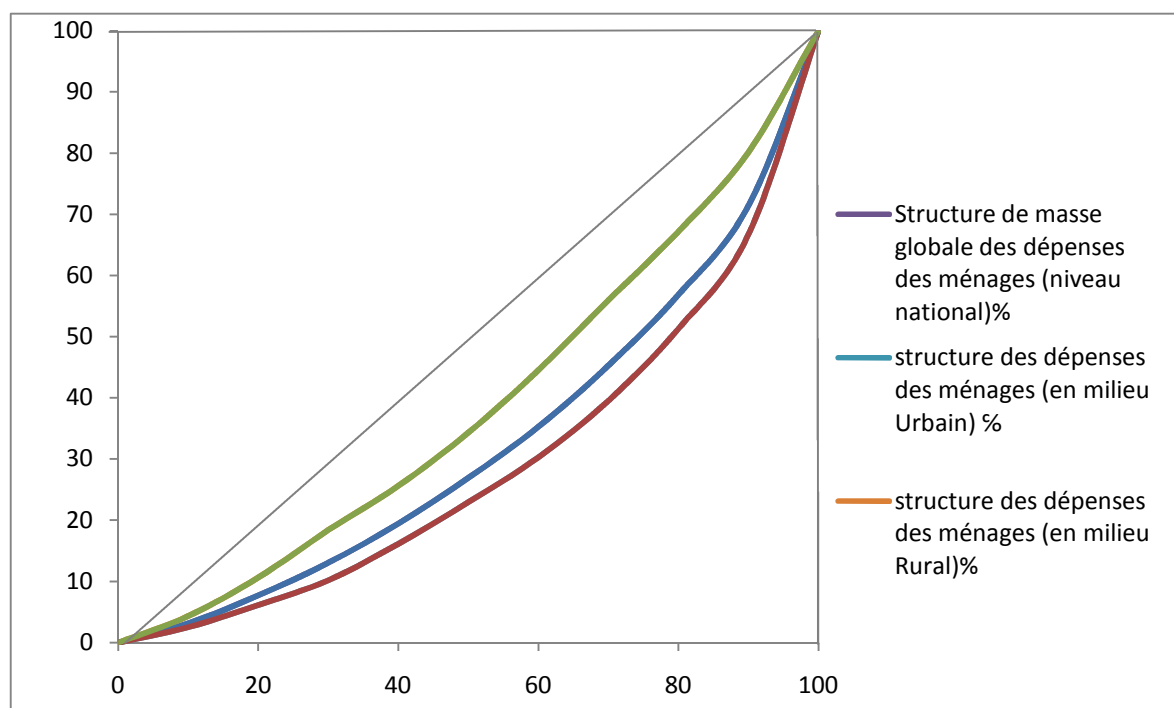
III.2.2.1- منحنى لورنز :

لتوضيح العلاقة بين التراكم النسبي للأسر والتراكم النسبي للإنفاق ، تتم الاستعانة بالجدول الموالي بتفصيل أكثر حيث يتناول ذلك حسب مناطق التشتت لموضوع الدراسة بين الحضر والريف.

الجدول رقم(10): توزيع الأسر الإنفاق الأسري حسب المناطق

النسبة التراكمية	مجموع الإنفاق الريفي	النسب التراكمية	مجموع الإنفاق الحضري	النسب التراكمية للإنفاق الكلي	مجموع الإنفاق	النسب التراكمية للأسر
4.38	23.341	2.53	25.180	3.17	48.521	10
10.66	33.746	6.17	36.291	7.74	70.036	20
15.41	41.527	10.20	40.027	13.06	81.554	30
25.64	38.764	16.17	59.517	19.48	98.282	40
34.34	46.600	22.97	67.657	26.94	114.257	50
44.56	54.761	30.31	73.139	35.29	127.901	60
55.98	61.189	39.58	92.267	45.31	153.455	70
57.21	60.175	51.33	116.960	56.88	177.135	80
80.19	69.515	66.70	153.431	71.44	222.946	90
100	106.171	100	331.184	100	437.356	100
/	535.790	/	995.653	/	1531.443	المجموع

المصدر: ONS, Annuaire statistique de l'ALGERIE N°25, 2005, P384



الشكل رقم (10): التمثيل البياني لمنحنى لورنز

تشير النتائج على منحنى لورانز أنه:

على المستوى الوطني نجد أن الأسر التي يقل مجموع إنفاقها السنوي عن 48.521 دج تشكل نسبة 10% من مجموع الأسر ولكنها لا تحصل سوى على نسبة 3.14% من مجموع الإنفاق ، أي أن حصة أسر الفئات كلها تقل عن معدلاتها العادية بفرق شاسع ثم ترتفع حصة إنفاقها تدريجيا إلى غاية الفئتين الأخيرتين فتحصل كل منها على حصة من الإنفاق تفوق النسب الثابتة من السكان ، بهذا تنعكس درجة اللامساواة وخصوصا عند مقارنة حصة أغنى 10% من السكان إلى أفقر 10% من السكان، فنجد أغنى 10% يحصلون على 09 أضعاف مما يحصل عليه أفقر 10% منهم، حيث يقدر بـ 28.66% من إجمالي الإنفاق الكلي.

التحليل حسب المناطق يظهر أن توزيع الإنفاق في المناطق الريفية هو أقل تفاوتًا مقارنة بالمناطق الحضرية، فبينما نجد في المناطق الحضرية 80% من الأسر فتحصل على 50% فقط من إجمالي الإنفاق ، وأغنى 10% من الأسر تحصل على ما نسبته 34.36% من إجمالي الإنفاق ، أي أكثر بـ 13 ضعف من نصيب أفقر 10% من الأسر وهو مرتفع بالمقارنة مع المستوى الوطني.

أما في المناطق الريفية يظهر المنحنى أقرب إلى خط العدالة من التوزيع على المستوى الوطني ، بالرغم من أن حصة الأسر غير متوافقة مع معدلاتها فنجد نسبة 62% من الأسر تحصل على 50% من إجمالي الإنفاق في المناطق الريفية ، أما نصيب أغنى فئة من الأسر فيشكل 5 أضعاف لإنفاق أفقر 10% من الأسر.

III.2.2.2- معامل جيني:

باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS10 تم التوصل إلى معاملات Gini حسب المناطق كما هي واردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(11): معاملات جيني حسب المناطق

المناطق	معامل جيني
الحضرية	0.3774
الريفية	0.3409
المستوى الوطني	0.3690

فيما يعتبر بعض الاقتصاديين أن الدول التي يبلغ فيها معامل جيني قيمة 40% أو أقل هي دول ذات عدالة مقبولة في التوزيع ، فإنه طبقا لهذه النتائج يتضح أن نسبة العدالة بلغت حوالي 63% من

الأسر وهي نوعا ما سائدة في المناطق الريفية أكثر من الحضرية ، إلا أن المستوى العام للإنفاق منخفض جدا نسبيا.

III.2.2.3- معامل كوزنتز Kuznets

بالاستعانة بالقيم الواردة في الجدول رقم حيث تظهر النسب المئوية للإنفاق للفئات العشرية فتم حساب معامل كوزنتز والنتيجة هي حسب المناطق كما يلي:

الجدول رقم(12): معامل كوزنتز حسب المناطق

المناطق	معامل كوزنتز
الحضرية	0.34
الريفية	0.17
المستوى الوطني	0.27

يظهر أن قيمة معامل كوزنتز تقدر بـ 0.27 المستوى العام وبقية أكبر في الحضر، بينما أقل من نسبة المستوى الوطني في المناطق الريفية، وهذا دل على أن التباين في توزيع الإنفاق أشد في الحضرية.

III.2.3- المطلب الثالث: قياس الفقر حسب توزيع الإنفاق الاستهلاكي

لتشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر لابد من تحديد الفقراء عن طريق خطوط الفقر ومعرفة مدى انتشار الفقر وحجمه ومدى عمقه

III.3.2.1- خط الفقر:

كما سبقت الإشارة في الفصل السابق فإن خط الفقر مؤشر تقريبي مهم للتعرف على الظاهرة، وفي الجزائر فقد بلغت نسبة الذين يعيشون في خط الفقر (لا يتعدى عائدهم اليومي دولارين) أكثر من 20 % أي أكثر من 6.5 مليون جزائري وذلك حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية البنك العالمي.

واعتمادا على ما قد سبق تحديده من قبل خبراء البنك الدولي سنة 1995 فيما يخص حدود الفقر في الجزائر في تلك الفترة كما يلي:

1- أقصى درجات الفقر للاستجابة للحد الأدنى من الحاجة الغذائية والمقدرة بـ 2100 حريرة أو ما يساوي 10.943 دينار للفرد / سنويا.

2- سقف أدنى يأخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية وقدرت بنحو 14.825 دينار للفرد/ سنويا.

3- سقف أعلى للفقر ما يعادل 18.191 دينار للفرد / سنويا .

إن مصداقية مقاييس الفقر تبقى مرتبطة بمدى صحة الأرقام والبيانات والنسب المقدمة ، لأجل هذا ولعدم توفر خطوط الفقر المقدرة لسنة 2000 فإننا سنعتمد في دراستنا على التقديرات السابقة للبنك العالمي لسنة 1995 كسنة أساس ، وتقدير نسبة التغير في الأسعار تقدر بـ 20.8 % باعتبارها الطريقة الوحيدة التي تمكن من تسليط الضوء على الظاهرة ، وعليه يقدر خط الفقر الأعلى بـ 21.974,72 دينار للفرد / سنويا في حين كان الأجر القاعدي المضمون يقدر بـ 800.00 دينار.

III.2.3- فجوة الفقر:

أما بالنسبة لمؤشر فجوة الفقر على مستوى العينة المدروسة ، فهو يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين إنفاق الفقراء الحقيقي والإنفاق المطابق لخط فقرهم ، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر، ولأغراض المقارنة يمكن حسابه كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك جميع الأسر عندما يكون مستوى استهلاك كل أسرة مساويا لخط الفقر.

وباستخدام بيانات الإنفاق للأسر لسنة 2000 وفق خط الفقر المقدر حسابيا ، بلغت فجوة الفقر 68.671.105.59 دج سنويا لجميع الأسر في العينة والبالغ عددها 2423 أسرة ، وهو ذاته إجمالي المبلغ المطلوب سنويا لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر أي ما نسبته 34.82 %.

III.3.2- شدة الفقر:

أما بالنسبة لشدة الفقر والتي تعكس التفاوت الموجود بين الفقراء أي حد الفقر أو توزيع الرفاه على أولئك الواقعيين دون خط الفقر، وبتطبيق المعادلة الخاصة بها تبين أنه على مستوى العينة المدروسة فقد بلغت شدة الفقر 0.02% حسب بيانات الإنفاق الاستهلاكي.

وبهذا يعتبر التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين الفقراء ذواتهم ضئيلا نوعا ما ، إلا أنه من أجل تحليل أكثر دقة وتفصيل بما يخدم أغراض البحث فلا بد من تجاوز هذه المؤشرات الرقمية ، والتعرف أكثر على خصائص الفقراء من خلال مؤشرات متعلقة بمتغيرات محددة للنمط السلوكي والتي على أساسها يصبح الحكم فيه على الأسر بالفقر بشكل أكثر دقة.

3.III- المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمحددات الفقر في الجزائر

عند حساب مؤشرات الفقر السابقة باستخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي للأسر سنة 2000، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار لنقاط أساسية محددة للظاهرة، متمثلة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي قد اشتمل عليها المسح.

هذه العوامل تعتبر مميزة للأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة، ومن أجل التعرف على هذه المتغيرات وفهم نمط وحركة التصرف والسلوك الإنساني بأسلوب علمي يبسط الظاهرة، يجب إجراء دراسة قياسية لتوفر لنا بيانات عملية عن الفقراء في الجزائر والمؤشرات التي تميز الطبقة الفقيرة من غيرها.

1.3.III- المطلب الأول: النموذج المستخدم للتقدير ومتغيراته

1.1.3.III- تقديم النموذج:

للتوصل إلى النموذج الرياضي المتكون من مجموعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للتنبؤ بدرجة الفقر في الجزائر بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (SPSS10)، سنقوم باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Multiple Linear Discriminante Analysis) حيث يستخدم هذا الأسلوب للتصنيف أو للتنبؤ بالحالات التي يكون فيها المتغير التابع نوعيا (مثل حالات موضوع الدراسة).

عند اللجوء إلى هذا النوع من التحليل يجب:

✓ تحديد المجموعات التي نرغب في تصنيفها وهي كما يلي:

- الأسر الفقيرة فقرا مدقعا
- الأسر الفقيرة فقرا مطلقا
- الأسر غير الفقيرة.

✓ تحديد مجموعة المتغيرات التي سنقيس على أساسها الخصائص المميزة لكل مجموعة (Discriminating variables)، وهي في هذه الدراسة تشمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي سيتم تفصيلها لاحقا.

بعد ذلك يتم تطبيق خطوات أسلوب التحليل التمييزي لإيجاد أفضل مجموعة خطية من هذه الخصائص أو المتغيرات للتوصل إلى المعادلة التمييزية للتنبؤ بفقير الأسر والتي تميز بين المجموعات،

فإذا ما كانت الخصائص تخص أسرة ما فإنه بواسطة أسلوب التحليل التمييزي المحدد لمجموعة المعاملات التمييزية (Discriminate coefficients) لكل من هذه المتغيرات والخصائص، وعند تطبيق هذه المعاملات على المتغيرات الفعلية فإنه يصبح لدينا أساس لتصنيف الأسر ضمن إحدى المجموعات، كما أن من مزايا التحليل التمييزي أنه قادر على تحليل مجموعة كاملة من الخصائص¹ التي تتميز بها الأسر، إضافة إلى تحليل العلاقة بين هذه الخصائص وتبين المعاملات المعطاة لكل متغير مستقل مدى أهمية المتغير في التفريق بين المجموعتين .

III.2.1.3- تحديد المتغيرات:

بالاعتماد على البيانات المستوفاة من المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي فتم اختيار أهم المتغيرات التي تستخدم لإيجاد المعادلة التمييزية للنموذج .

✓ المتغير التابع:

هو مؤشر الفقر الذي سيتم التنبؤ به من خلال المتغيرات المستقلة، هو مؤشر نوعي بحيث الأسر الفقيرة فقرا مدقعا = 0، الأسر الفقيرة فقرا مطلقا = 1 والأسر غير الفقيرة = 2، حيث تم الاعتماد على خطي الفقر وهما: 16.300.8 دينار لخط الفقر المدقع سنويا / للفرد و 21.974.72 دينار لخط الفقر المطلق سنويا / للفرد، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد أفراد الأسرة من أجل حساب خطوط الفقر الأسرية، ويتحدد المؤشر اعتمادا على متغير الإنفاق الأسري.

✓ المتغيرات المستقلة:

تمثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المميزة للأسر والتي سوف تستخدم لإيجاد المعادلة ثم تصنف الحالات حسبها، في هذه الدراسة تم التعبير عنها بالطريقة التالية:

● متغيرات تتعلق بالسكن وهي على النحو التالي:

■ مالك السكن بمعنى هل هو :

✓ هيئة سكنية EPLF,OPGT.

✓ إدارة أو مؤسسة عمومية

✓ ملك لشخص أو شركة خاصة.

¹ - MICHEL Tenenhaus ,op cité, P252.

- صفة الإقامة بالمسكن قد تكون:
 - ✓ عن طريق الملكية
 - ✓ عن طريق الإيجار
 - ✓ وضع غير قانوني.
- عدد الأسر التي تقطن بهذا السكن وهو متغير كمي متدرج.
- القطاع السكني قد يكون إما :
 - ✓ القطاع الحضري
 - ✓ القطاع الريفي
- متغيرات اجتماعية وتتمثل في:
 - حجم الأسرة، وقيس بعدد الأفراد
 - خصائص رب الأسرة وهي
 - جنس رب الأسرة:
 - ✓ رجل
 - ✓ امرأة
 - العمر بالسنين التامة، وقد تم وضع الفئات الآتية:
 - ✓ الفئة الأولى: لأقل من 20 سنة
 - ✓ الفئة الثانية من 20 إلى 29 سنة
 - ✓ الفئة الثالثة من 30 إلى 44 سنة
 - ✓ الفئة الرابعة من 46 إلى 64 سنة
 - ✓ الفئة الخامسة من 65 وما فوق.
 - المستوى التعليمي لرب الأسرة وتم قياسه كما يلي:
 - ✓ بدون مستوى
 - ✓ يقرأ أو يكتب
 - ✓ مستوى ابتدائي (أساسي 1 و2).
 - ✓ مستوى متوسط (أساسي 3).
 - ✓ مستوى الثانوي

- ✓ مستوى عالي.
- الحالة الشخصية لرب الأسرة كونه:
 - ✓ مشغل
 - ✓ بطال عاطل
 - ✓ متقاعد
 - ✓ غير ناشط
 - ✓ أخرى
- متغيرات النشاط الاقتصادي وتتمثل في:
 - الوضعية في المهنة قد تكون :
 - ✓ مستخدم.
 - ✓ مشغل حر - حرفي.
 - ✓ أجير دائم.
 - ✓ العمل المأجور عن طريق مبادرة محلية ESIL
 - ✓ نشاط ذو منفعة عامة IAIG
 - ✓ أعمال ذات المنفعة العمومية TUPHIMO
 - ✓ أجير غير دائم.
 - ✓ متمرن.
 - ✓ مساعد عائلي.
 - القطاع القانوني للمؤسسة التي يتم العمل على مستواها فقد تنتمي إما ل:
 - ✓ قطاع عمومي.
 - ✓ قطاع خاص.
 - ✓ قطاع أجنبي.
- التسجيل في الضمان الاجتماعي باعتباره التأمين السائد فقد يكون رب الأسرة مسجلا أو لا
 - ✓ 0 بمعنى غير مسجل.
 - ✓ 1 بمعنى مسجل.

2.3.III- المطلب الثاني: النتائج التطبيقية وتحليلها

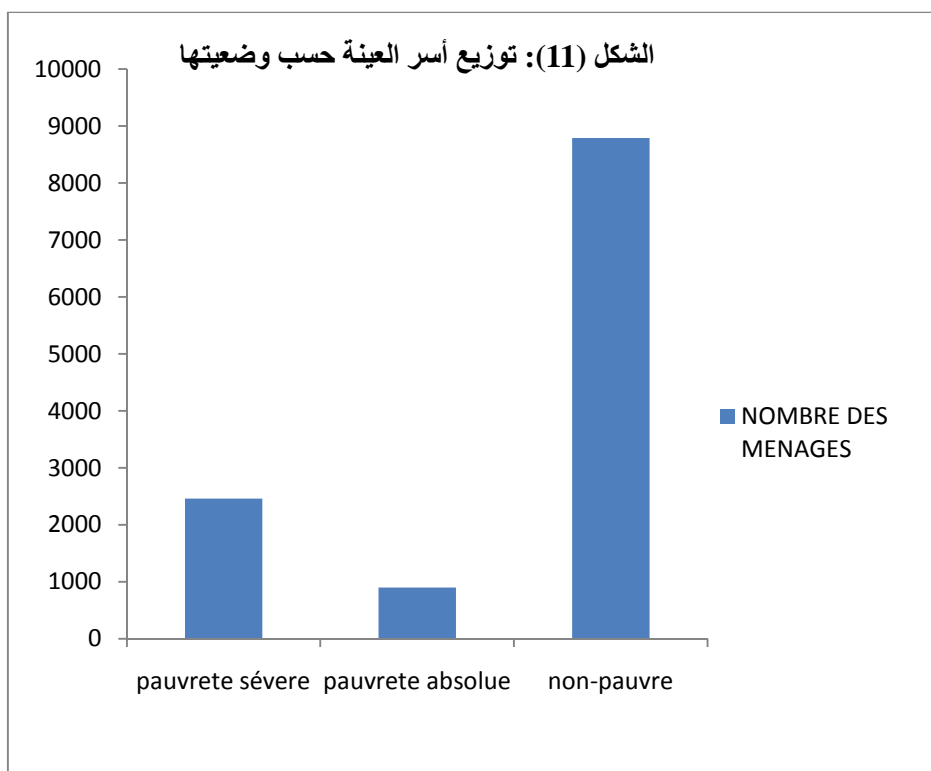
باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS أمكن الحصول على النتائج وسيتم تحليلها كما يلي:

1.2.3.III- وصف إحصائي للعينة:

الملحق رقم 01 يتضمن جدول خاص بالنتائج الإحصائية للأوساط الحسابية والانحراف المعياري لمتغير نوع الأسرة الفقيرة فقرا مدقعا، الفقيرة فقرا مطلقا وغير الفقيرة، لكل متغير من المتغيرات التي تم إجراء الدراسة عليها وكذا على مستوى المجموع الكلي لأسر العينة وبصفة إجمالية بيانات وضعية الأسر تظهر أن نسبة 20.3% من الأسر تعيش في حالة فقر مدقع ونسبة 7.4% تعيش في حالة فقر مطلق والباقي خارج دائرة الفقر، ويمكن تمثيلها بيانيا بالشكل الموالي.

الجدول رقم(13) : وضعية أسر العينة

النسبة %	التكرار	وضعية الأسر
20.3	2461	فقيرة فقرا مدقع
7.4	900	فقيرة فقرا مطلق
72.3	8789	غير فقيرة
%100	12150	المجموع



III.2.2.3- تقدير معالم النموذج

يبين الجدول الموالي معاملات نماذج التقدير لكل وضعية بشكل منفصل للتمييز بين أنواع الأسر.

الجدول رقم (14): معاملات نماذج التقدير لكل وضعية للأسر

Coefficients des fonctions de classement

La situation du ménage	pauvreté sévère	pauvreté absolue	non-pauvre
Les variables			
le statut juridique du logement	5,929	6,009	5,862
le titre d'occupation du logement	5,357	5,345	5,245
le nombre de ménages habitent ce logement	1,751	1,565	1,021
le strate d'habitat	8,205	8,175	8,159
le nombre des membres du ménage	0,596	0,602	0,474
le sexe du chef de ménage	19,373	19,364	19,150
l'âge du chef de ménage	12,880	12,955	13,218
le niveau d'instruction du chef de ménage	5,967	5,966	6,056
la situation professionnelle du chef de ménage	-1,417	-1,399	-1,357
la situation dans la profession des occupés	1,248	1,276	1,205
le secteur juridique de l'entreprise	1,420	1,433	1,770
l'affiliation à la sécurité sociale	7,961	7,962	7,450
(Constante)	-72,800	-73,122	-71,236

Fonctions discriminantes linéaires de Fisher

كما يظهر التحليل التمييزي رتبة كل متغير من المتغيرات من حيث إسهامه في التمييز بين أنواع الأسر، وهذا ما يحدده المقياس المستخدم Wilk's Lambda حيث كلما كانت قيمة المقياس صغيرة، كان المتغير المستقل مهما في التحليل بالنسبة للدالة المميزة، وهذا المقياس تحدد معنويته من خلال اختبار F-test.

وبهذا يتم تطوير نموذج دراسة وضعية الأسر وفق أهم المتغيرات المميزة التي تم إجراء الدراسة عليها والتي يظهر نتائجها في الجدول الموالي

الجدول رقم(15): تحليل التباين ANOVA للمتغيرات المستقلة

Tests d'égalité des moyennes des groupes

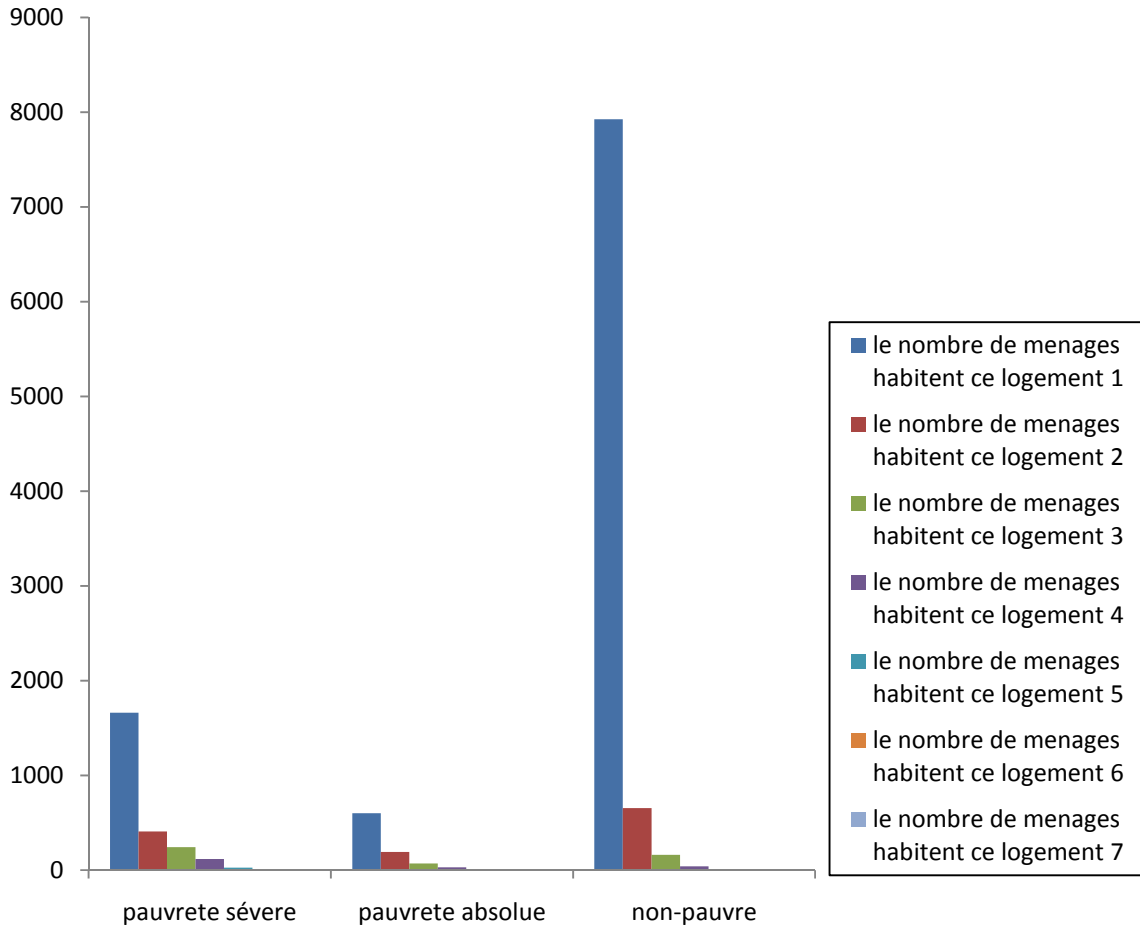
les variables	Lambda de Wilks	F	Signification
le statut juridique du logement	0,9947	32,1724	0
le titre d'occupation du logement	0,9974	15,7063	1,70542E-07
le nombre de ménages habitent ce logement	0,9159	557,3748	0
le strate d'habitat	0,9976	14,4266	6,01684E-07
le nombre des membres du ménage	0,9216	516,6734	0
le sexe du chef de ménage	1,0000	0,1105	0,895358803
l'âge du chef de ménage	0,9942	35,2983	7,43849E-15
le niveau d'instruction du chef de ménage	0,9969	19,1105	6,00792E-09
la situation professionnelle du chef de ménage	0,9998	0,9783	0,376145734
la situation dans la profession des occupés	0,9998	1,1983	0,301911823
le secteur juridique de l'entreprise	0,9994	3,3660	0,034721915
l'affiliation à la sécurité sociale	0,9910	55,3971	0

3.2.3.III- تفسير النتائج

يتضح من الجدول رقم أن:

■ متغير عدد الأسر التي تقطن معا بنفس السكن يمثل المرتبة الأولى من حيث التفرقة بين مجموعات الأسر، حيث تعتبر مؤشرات السكن من المؤشرات الرئيسية للحاجات الأساسية التي تكفل للفرد والأسرة العيش بكفاف ، ويعتبر السكن مؤشرا لدرجة الرفاهة والتنمية من خلال قياس حصة الفرد وتوفر بيانات المسح مؤشر إمكانية وجود أكثر من أسرة واحدا في مسكن واحد، فتشير النتائج إلى أن نسبة 67.5% من الأسر الفقيرة فقرا مدقعا تسكن ثلاث أسر إلى ست في مسكن واحد، بينما معدل من أسرة إلى اثنين في سكن واحد يبلغ أعلى نسبة له تقدر بـ 77.8% من الأسر الغير فقيرة، بينما الأسر الفقيرة فقرا مطلقا فنجدها تسجل نسبة أكبر من أسرة إلى 5 أسر تسكن معا بنسبة 15-20% من مجموع أسر العينة لمزيد من التفصيل أنظر الجدول رقم1، الملحق رقم 02 والشكل الموالي يوضح التباين الحاد بين أنواع الأسر.

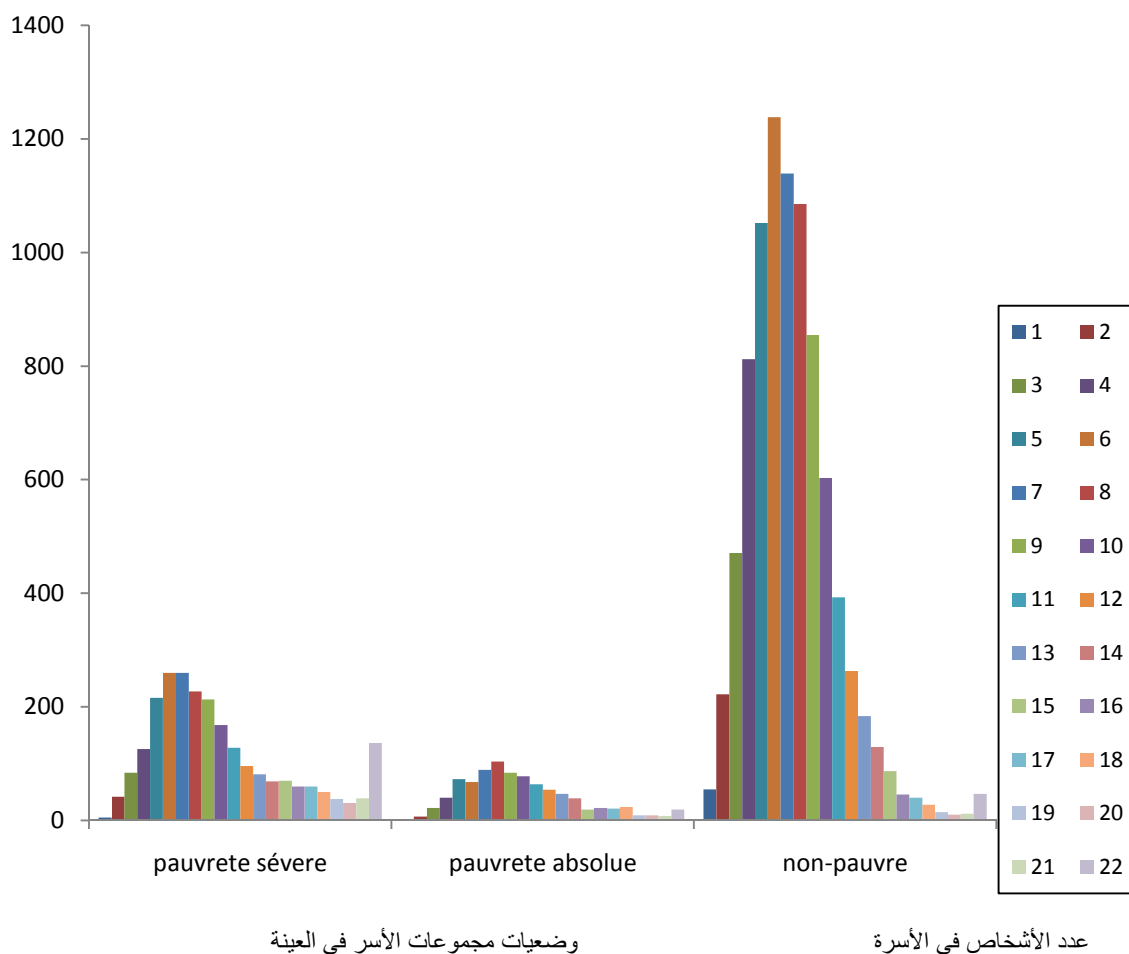
الشكل رقم (12): توزيع الأسر بحسب وضعيتها وظروف السكن



■ متغير حجم الأسر يحتل المرتبة الثانية في التمييز بين وضعية الأسر، حيث تظهر نتائج المسح أن نسبة الأسر في وضع الفقر المدقع تزيد أكثر مقارنة بوضع الأسر في حالة فقر مطلق، ونسبة كلاهما ترتفع أكثر مع كل إضافة فرد للأسرة وتشير دراسة البنك الدولي عن الدول النامية أن الأسر المكونة من 12 فرد يكون احتمال أنها فقيرة خمس مرات احتمال وقوع أسر مكونة من 06 أفراد في الفقر، وهذا على فرض أن جميع الأفراد يتطلبون المستوى نفسه من الإنفاق بغض النظر عن السن.

قدر حجم الأسرة في الجزائر بمعدل 5.1 للأسر غير الفقيرة مقابل 8.5 فرد للأسر الفقيرة على أن يكون متوسط القطر بـ 7.7 وتظهر بيانات المسح أن ما نسبة حتى 70% تشكل الأسر غير الفقيرة، مقابل 20% من الأسر الفقيرة فقرا مدقعا و 10% من الأسر الفقيرة فقرا مطلقا وهذا لدى الأسر المكونة من فرد إلى 10 أفراد، بإضافة كل فرد يزداد الفقر لدى الأسر الفقيرة جدا، وترتفع نسبتها إلى أن تصبح عكس ما أشرنا إليه سابقا عندما يكون حجم الأسرة الضعف أي 20 فرد والشكل البياني يوضح ذلك مع الإشارة إلى أن الجدول وارد في الملحق رقم 2

الشكل رقم (13): توزيع مجموعات الأسر حسب حجمها

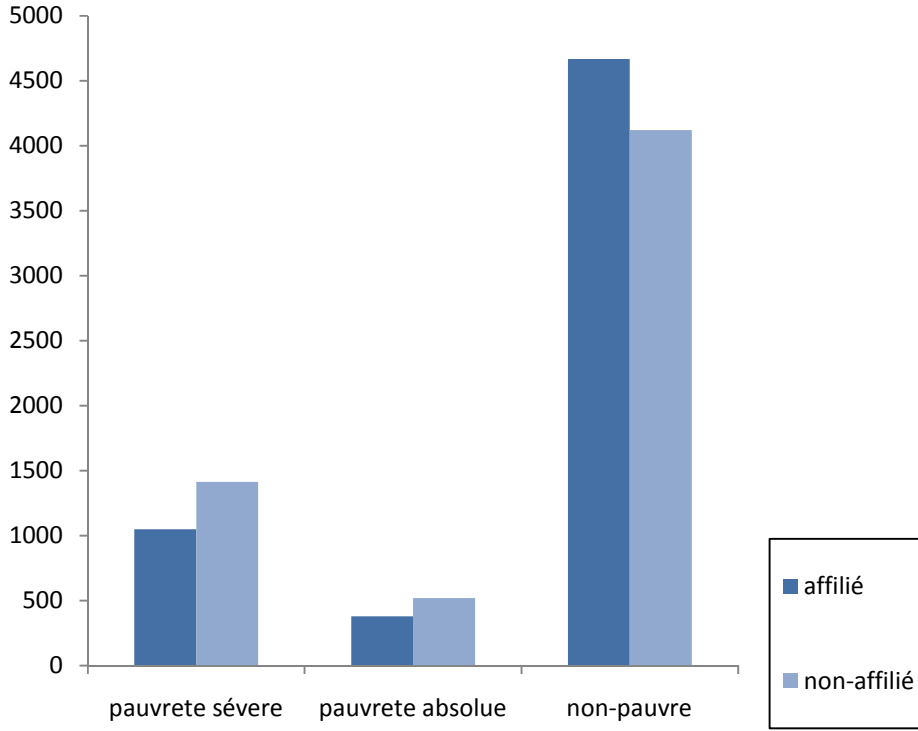


■ جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية لوضع الأسر التسجيل في الضمان الاجتماعي أي التأمين ضد الحوادث والأخطار المختلفة، وهو خاص بالفئة التي تشتغل وإن كان في الجزائر كل مشتغل في القطاع العمومي الوطني مسجل في الضمان الاجتماعي آليا وهو ذاته القطاع الذي يمثل النسبة الأكثر في التوظيف .

بينت الدراسة أن نسبة 76.6% من الأسر غير الفقيرة هي مؤمنة وبلغت ذات الفئة نسبة 17.2% من الأسر الفقيرة فقرا مدقعا ونسبة 6.2% من الأسر الفقيرة فقرا مطلقا ، بينما هذه النسب لغير المؤمنين ترتفع مقارنة بسابقتها لدى الأسر الفقيرة فقرا مطلقا إلى 23.3% وإلى نسبة 8.6% للأسر الفقيرة فقرا مطلقا ، وتنخفض نوعا ما إلى نسبته 68.1% للأسر غير الفقيرة كما هو موضح في الشكل البياني الموالي ، وقد يعود سبب ارتفاع نسبة غير المؤمنين عند الفقراء فقرا مدقعا مقارنة بغيرهم لقبول هذه الفئة العاملة العمل بوظائف وأعمال شاقة ومرهقة من حيث الجهد والوقت المبذول ومستويات الراتب المتدنية جدا ، ولأن عدم العمل يعني عدم وجود الطعام فهم يعملون لكسب العيش

دون مراعاة لعواقب وأخطار ما يتحملونه لذا نجد لا يمكنهم مطالبة أرباب العمل بالتأمين باعتباره العمل المتوفر، وهذه مشكلة بالرغم من وجود قوانين وأنظمة لحماية هذه الفئة العاملة التي كثيرا ما تستغل من قبل أصحاب وأرباب العمل.

الشكل رقم (14): توزيع مجموعات الأسر حسب تسجيلها في الضمان الاجتماعي



وضعيات مجموعات الأسر في العينة

مشاركة الأسرة في التأمين الاجتماعي

كما يمكن اعتبار هذا المتغير ذا علاقة وطيدة بالمجال الصحي (والذي لم أتناوله كمتغير بذاته لعدم توفر البيانات حوله)، فانخفاض دخل الفئات الفقيرة وعدم تأمينها اجتماعيا يحول دون تلقي العلاج اللازم في كثير من الأحيان ومن ثم الاستمرار في انخفاض الدخل ودوامة الفقر، إلا أن تحسن الوضع الصحي والذي من أهم قنواته التأمين لا بد من أن ينعكس على الفقراء بالإيجاب ما يعني تحسين نوعية الحياة لديهم.

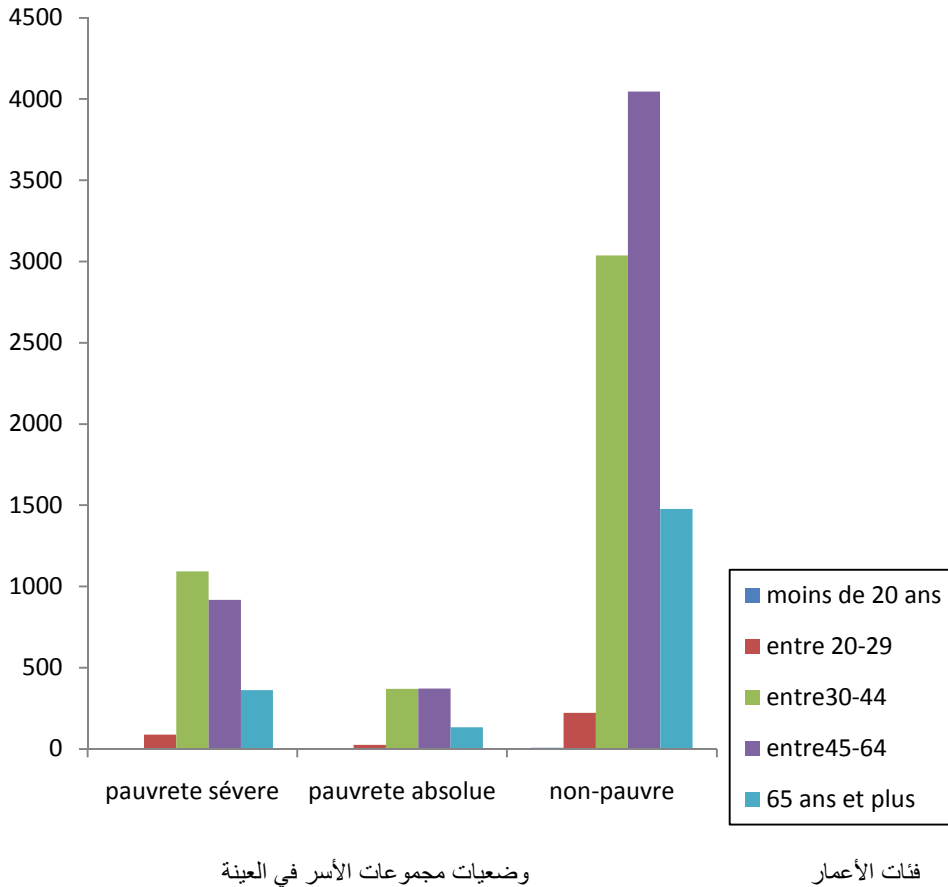
■ في المرتبة الرابعة نجد متغير متعلق بسن رب الأسرة، قد تضمنت الدراسة الاهتمام بهذا الفرد باعتباره صاحب سلطة الأمر عادة في التصرف في الأموال، والعائل المتكفل بأمورهما ويعترف له بهذه الصفة أفرادها.

فهذا الفرد هو الذي يقع على عاتقه كسب الدخل، فيظهر إدراج عامل سن الأسرة جليا حيث أن مستوى دخل العمالة التي تقع في قمة عطائها تجني دخلا يفوق دخل العاملين الذين يقعون في بداية

حياتهم العملية أو الذين دخلوا حديثا إلى سوق العمل، كما أنه يفوق دخل المسنين الذين تقاعدوا وغيرهم ممن خرجوا من سوق العمل.

هذا ما أكدته بيانات الدراسة فيظهر أن أعلى نسبة لغير الفقراء سجلت لدى الفئة التي يتراوح أعمارها ما بين 45-65 سنة ، و أدنى نسبة سجلت لدى الفئة الفتية الشابة التي تتراوح أعمارها بين 20-29 سنة، أما بالنسبة للفقراء فتبين أن أعلى نسبة للفقراء فقرا مدقعا بلغت 26.3% لدى الفئة التي يتراوح أعمارها ما بين 20 إلى 29 سنة، وللفقراء فقرا مطلقا نسبة 9.1% لدى الفئة التي أعمارها أقل من 20 سنة والشكل البياني الموالي يوضح التفاوت الفاحش بين الفئات لكل نوع من أنواع الأسر.

الشكل رقم (15): التوزيع العمري لأرباب الأسر حسب مختلف وضعياتها



وبهذا نستطيع الجزم بأن أرباب الأسر الفقيرة أكثر فتوة من أرباب الأسر غير الفقراء بالنسبة لما تمت دراسته.

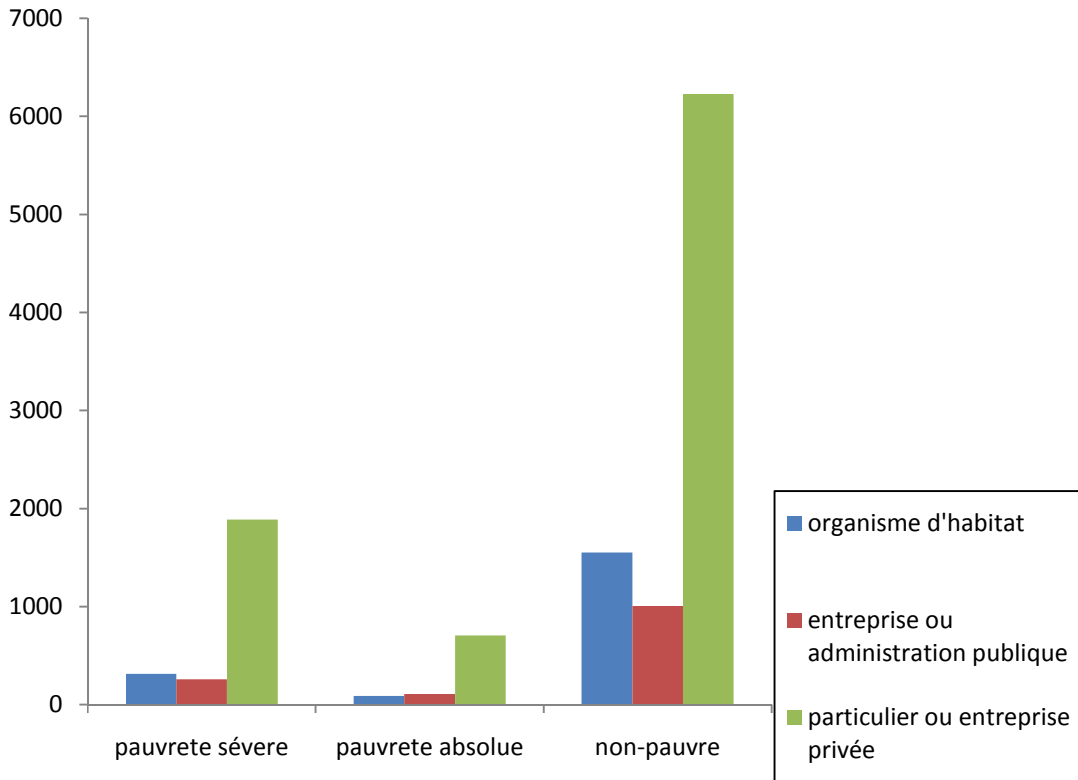
■ في المرتبة الخامسة نجد الوضعية القانونية للسكن باعتباره متغير اجتماعي، إذ تعتبر الظروف السيئة للسكن مؤشرا للفقير وتعكس الظروف الاقتصادية الجيدة مقدرة الأسرة على تحسين السكن وصيانتها.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن حجم الاستثمار في المباني السكنية بالجزائر، فنجد غالبا ما تتكفل به هيئات سكنية أو مؤسسات ترقية، تتركز مشاريعها حول المرافق الخدمية للاستفادة من مختلف الخدمات بمساعدة صناديق للقرض وأخرى لضمان السداد، في إطار ما تقدمه الحكومة من مساعدات غير مباشرة أو حتى مساكن لذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى أشكال أخرى منها السكن الوظيفي التابع للإدارة أو المؤسسات العمومية وكذا سكن الخواص سواء كان الشخص طبيعي أو معنوي.

فيما تناولته الدراسة نجد نسبة 80% تقريبا من الأسر غير الفقيرة هي التي تقطن بسكن تابع لهيئات سكنية متخصصة مقابل 20% فقط من الفقراء و16% من الأسر الفقيرة فقرا مدقعا، هذا راجع إلى إمكانية الأسر غير الفقيرة الحصول على قروض استهلاكية مقارنة بالفقيرة وخاصة الفقيرة فقرا مدقعا.

وبسداد الدين تتحول هذه السكنات إلى القطاع الخاص ليبقي نصيب الأسرة غير الفقيرة مرتفعا دائما، وهذه المرة إلى ما نسبته 70.6%، أما الفقيرة فقرا مدقعا فتتحقق نسبة 21% وفق ما يوضحه الشكل البياني الموالي، غير أنه لا بد من التعمق أكثر في دراسة هذا التغير من خلال عامل آخر يوضح صفة الإقامة في السكن المشغول خاصة من طرف الأسر الفقيرة وهذا ما سيأتي لاحقا تفصيله.

الشكل رقم (16): توزيع مجموعات الأسر حسب الوضعية القانونية للسكن

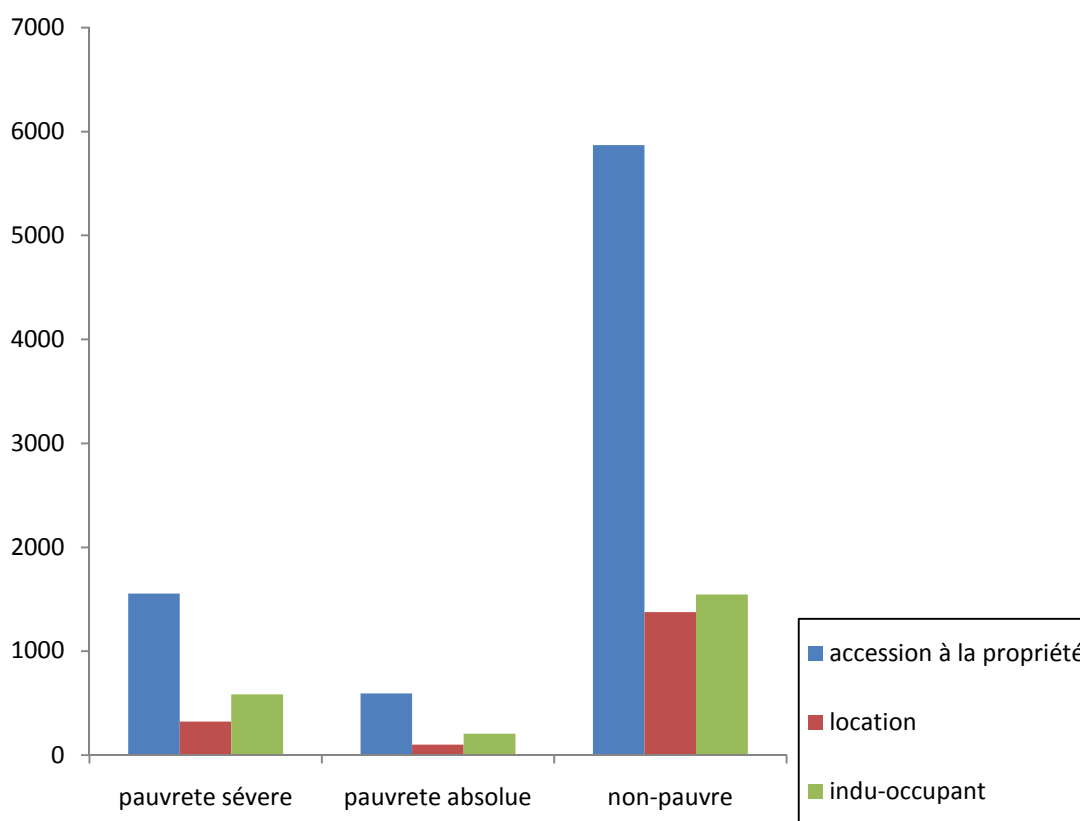


وضعية مجموعات الأسر في العينة

مختلف الهيئات التابع لها سكن أسر العينة

■ في إطار نفس السياق فنجد في المرتبة السابعة متغير ملكية السكن ويقصد به صفة الإقامة بالسكن، فتشير نتائج المسح الميداني أن نسبة 15% من الأسر تسكن بيوتا بالإيجار و 66% من الأسر تسكن بيوتا ملكا لذويها ، بينما 21% من الأسر تسكن بغير وجه حق كاليوت القصديرية، ويبقى نصيب الأسر غير الفقيرة الأوفر بالنسبة للسكنات المملوكة ، حيث تبلغ نسبة الأسر 73.2% بينما نجد أن الأسر الفقيرة فقرا مدقعا ف سجلت أعلى نسبة لها في وضعية إقامة في السكن بغير حق بلغت نسبة 17.9% من الفقراء فقرا مدقعا و 5.7% من الفقراء فقرا مطلقا تدفع إيجارا لمسكنها ، وهذا ما يعكس الوضع المتدني لهم باعتبار أن السكن هو أحد أهم المكونات للإنفاق الأسري ، الشكل البياني الموالي يوضح أكثر تفاوت النسب بين الأنواع الثلاث للأسر.

الشكل رقم (17): توزيع مجموعات الأسر حسب صفة الإقامة بالسكن



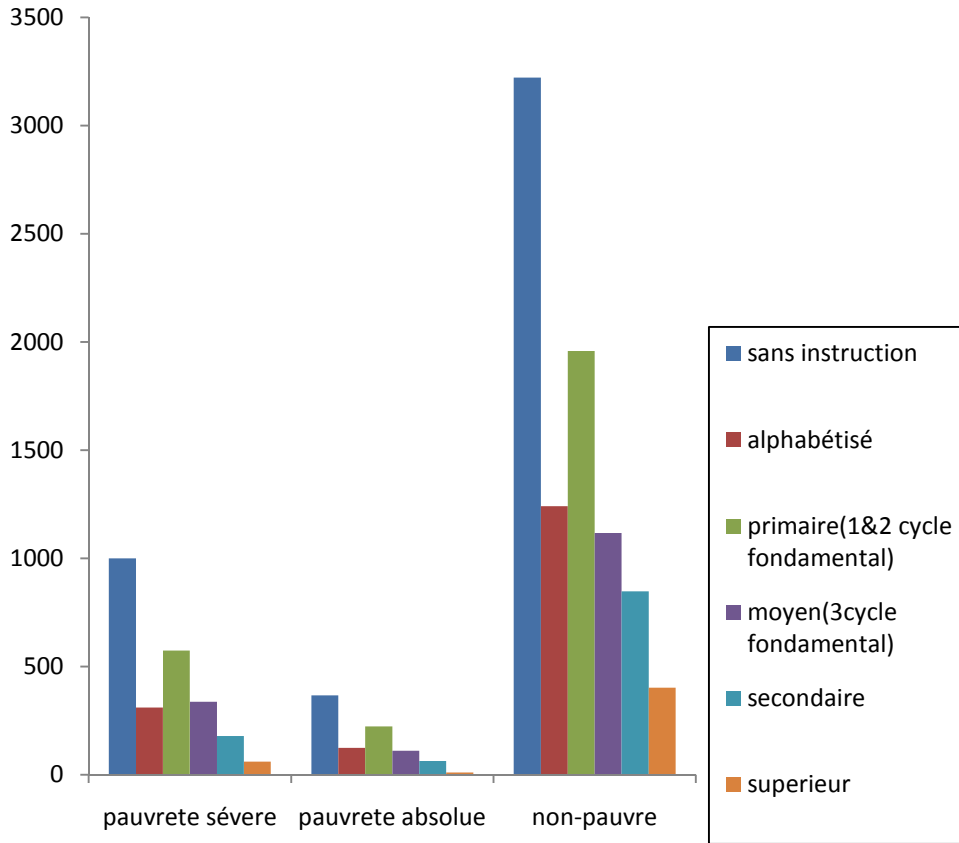
وضعيةاء مءوءهء الأءر فف العفنة

أءكال صفة الإقاءة فف السكن

■ نجد فف المرءبة السادسة مءغير المسءوى العءلمف لرب الأسرة، هءء هءاك علاقه ارءباء قوفه مع الفقر باءءبار أن مسءوى العءمف فف السءوى العءلمف الءف فءصل عفله الأفراء فؤءر مفاشرة عف فءء الفرص المءاحة للءوظفف ومن ثم مسءوى العءل، كما أن له آءار ففر مفاشرة لا فءءصر عف هؤلء الأفراء وءءولهم المءاحة بل فمءء للأءفال المءقبله.

البيانات تظهر أن النسب الخاصة بالمستوى التعليمي للفقراء فقرا مدقعا تصل إلى أعلى مستوياتها وتقدر بـ 21.8% لدى الأميين أي المستوى الأدنى في الترتيب، وبالمقابل هنا تسجل فئة غير الفقراء أدنى نسبة لها مقارنة بالمستويات الأعلى، كما يظهر أن مستويات التعليم تنخفض بين الفقراء فقرا مدقعا والفقراء فقرا مطلقا كلما اتجهنا في السلم التعليمي إلى الأعلى، لتسجل الفئات الفقيرة فقرا مدقعا نسبة 16.4% ممن حصلوا على مستوى ثانوي وعند ذات المستوى تسجل الفئات الفقيرة فقرا مطلقا 5.5% ، أما نسبة الحاصلين منهم على مستوى عالي من معاهد بعد التعليم الثانوي تصل إلى 12.7% للفقراء فقرا مدقعا و 2.3% للفقراء فقرا مطلقا، بينما ترتفع هذه النسب لدى غير الفقراء لتسجل أعلى نسبة لها للمتحصلين على تعليم عالي بنسبة 85% والشكل البياني يوضح أكثر تفاوت المستوى بين أنواع الأسر .

الشكل رقم (18): توزيع مجموعات الأسر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة



وضعية مجموعات الأسر في العينة

مستويات التعليم

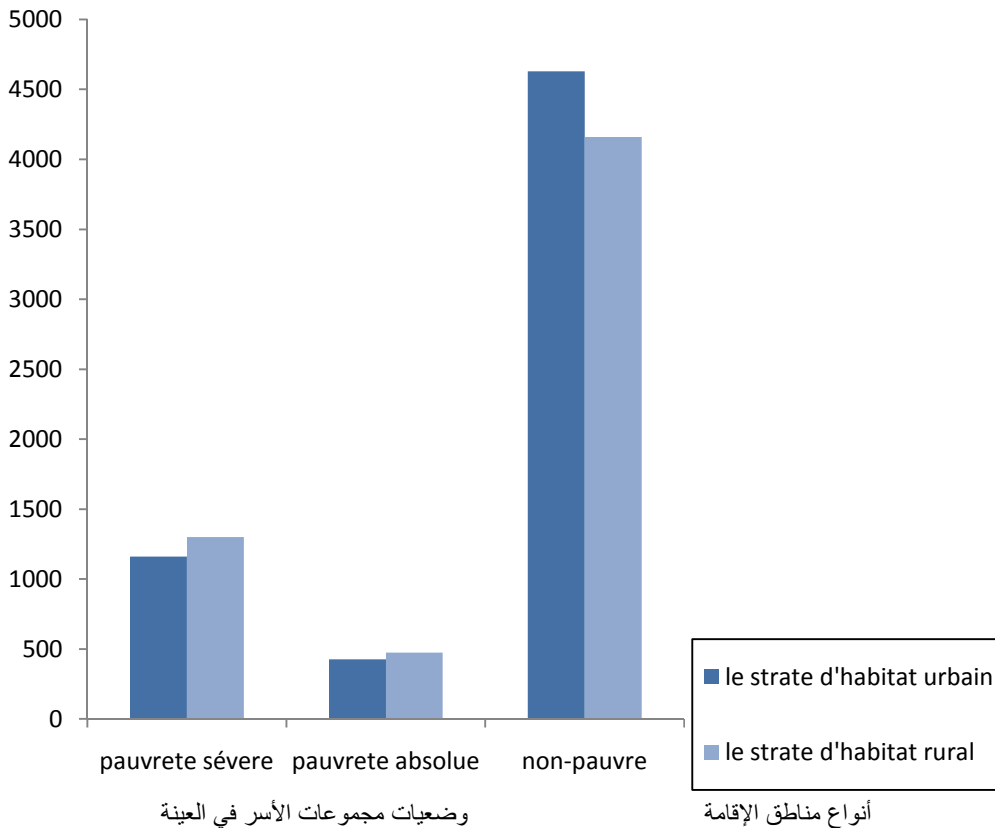
ما سبق أثبت أن تدني المستوى التعليمي منتشر بحدّة في الأوساط الفقراء المحرومة ، وما يستدعي الذكر هنا بعض مواقف الفقراء إزاء التعليم حيث يظهر أثره على المستوى البعيد ليس في ضعف تعليم رب الأسرة فقط بل قلة إدراك أهمية التعليم لأولادهم ، ما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من

جيل لآخر ضمن الأسرة الواحدة، بدعى أن القيمة الاجتماعية للتعليم قد تضاعلت لأنه لم يعد يقدم آفاقا مستقبلية للحصول على وظائف منتجة، وفي الوقت ذاته يمثل أعباء مالية ومعنوية إضافية على الأسر الفقيرة والمحتاجة بالرغم من مساعي الدولة في هذا المجال بالذات فمجانبة التعليم التي توفرها الجزائر لا نجدها في أكثر الدول تقدما.

■ في المرتبة الثامنة لأهم المؤشرات المميزة لأنواع الأسر نجد البعد الإقليمي ، فهو من أهم الجوانب يضاف له التطور التاريخي والوضع الأمني خاصة ، ما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر في الجزائر، فنجد التوزيع السكاني أكثر قوة في المدن بالمقارنة ، كما أن الفقر خاصة المدقع أكثر انتشارا في الريف مقارنة بالحضر بين الأسر.

بينما نسبة الأسر غير الفقيرة هي أعلى من الفقيرة على المستويين، لكنها بين المنطقتين نجدها تشكل نسبة 74.5 % في الحضر بينما تشكل نسبة 70% في الريف، أما نسبة الأسر الفقيرة فقرا مدقعا من الحضر هي 18.7% مقارنة بـ 21.9% في الريف، أما الأسر الفقيرة فقرا مطلقا هي الأخرى على نفس السياق فتشكل نسبة 6.9% في الحضر وترتفع إلى ما نسبته 8% في الريف، وهذا يعكس أن أكثر حالات تركيز الفقر وأعمق فجواته توجد في الريف والشكل البياني الموالي يعكس التفاوت المسجل بين المنطقتين.

الشكل رقم (19): توزيع مجموعات الأسر حسب المناطق



وقد تجدر الإشارة إلى أن لئن كان الدخل في الحضر أعلى بصورة عامة، كما أن الوصول إلى الخدمات أكبر فإن الفقراء من سكان الحضر قد يعانون بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه الأسر الفقيرة في الريف.

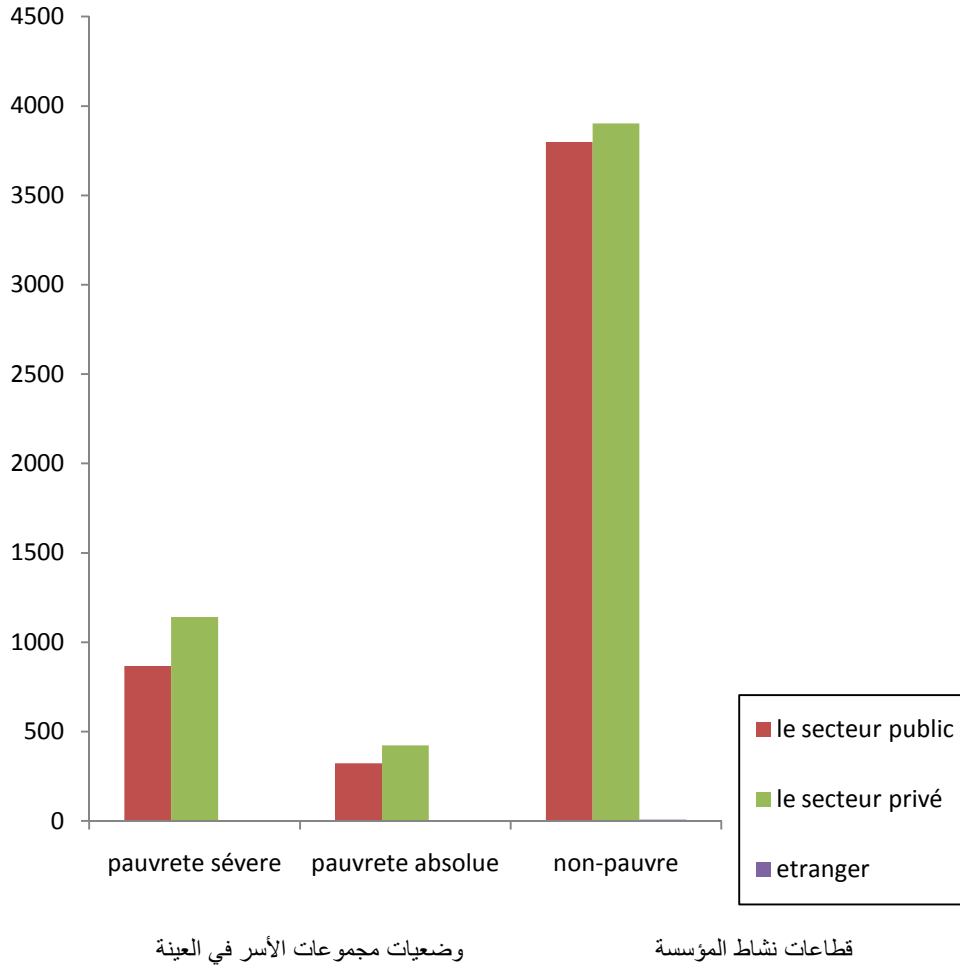
مع ذلك يبقى اعتبار الفقر على أنه ظاهرة ريفية ويعكس ذلك معدلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي المتأخرة مقارنة بالحضر، والصورة ذاتها تعطيها باقي المؤشرات المتعلقة بالوضع السكني والحصول على الخدمات وفجوة التعليم.

■ في المرتبة التاسعة نجد القطاع القانوني الذي تنتمي إليه المؤسسة التي تشغل أرباب الأسر في المجتمع المدروس، حيث القطاعات المأخوذة بعين الاعتبار كما هو متداول ثلاث عام أو خاص أو أجنبي مع استثناء خاص بالبطالين.

تظهر البيانات التوجه المتنبى في الاقتصاد الجزائري حيث نجد تجاوز نسبة التوظيف في القطاع الخاص **44.99%** وبهذا هي تتجاوز القطاع العام المقدر نسبته بـ **41.06%**، أما القطاع الأجنبي فنسبة مساهمته إجمالاً ضئيلة وهذا راجع للأوضاع الأمنية المتردية آنذاك ونهاية العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر، وتبلغ نسبة تشغيل أرباب الأسر الغير الفقيرة أعلى معدل لها في القطاع العام وهذا راجع للسياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى رفع مستوى دخل الأفراد من خلال التوظيف والضمان الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل وفق برامج الإنعاش الاقتصادي آنذاك، وانعكس ذلك بأن سجلت الأسر الفقيرة فقراً مدقعا نسبة ضئيلة للمشغلين في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص وكذلك بالنسبة للأسر الفقيرة فقراً مطلقاً، حيث بلغت نسبة النوع الأول **17.4%** من الأسر والثانية نسبة **6.5%** من الأسر وهذا ما يظهر فعالية المساعي التي اتخذتها الدولة لخفض الفقر في هذا القطاع.

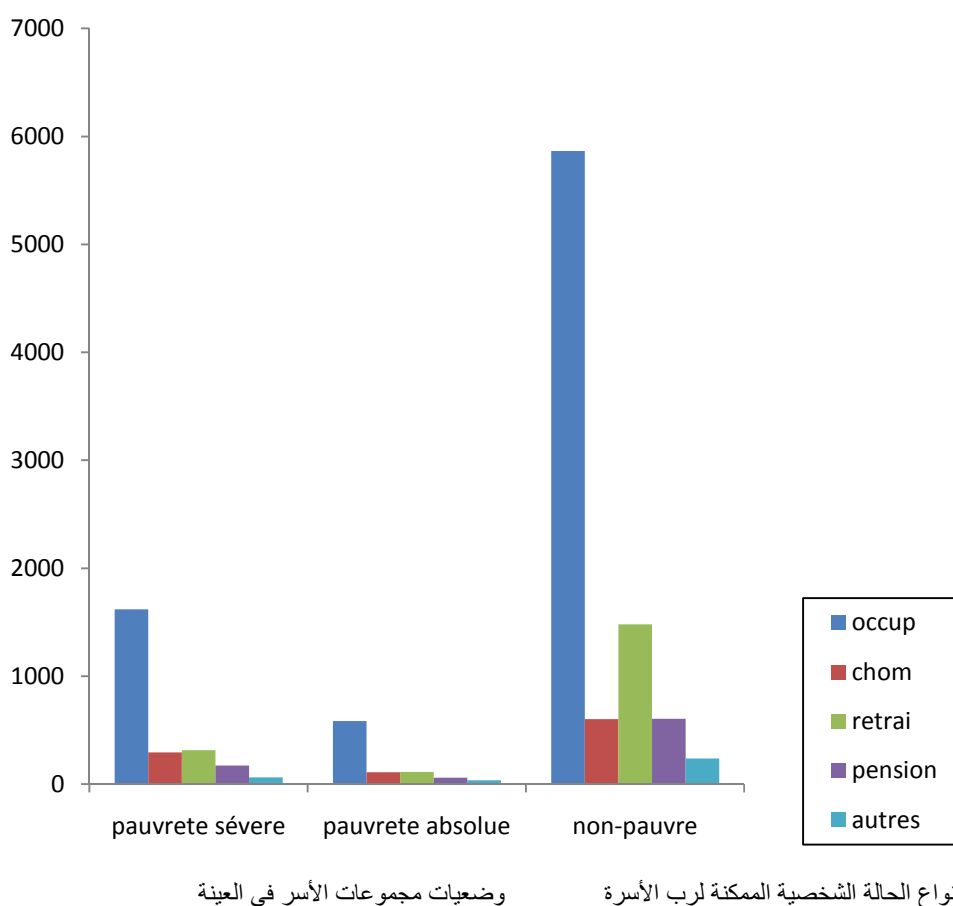
كما أنه في القطاع الخاص لا بد من الإشارة إلى أن تبني التوجه الليبرالي الذي كان صريحا بعد الاعتراف بحرية الصناعية والتجارة في دستور **1996**، ودعم الدولة للنهوض بالمشاريع في هذا القطاع من خلال وكالات التنمية، وكالات دعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني ضد البطالة للفئة التي يتراوح سنها ما بين **45** إلى **55** سنة ووكالات القرض المصغر ، كلها إجراءات تساهم في التوجه نحو المشاريع المحققة للأرباح في إطار القطاع الخاص ، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي من خلال دعم مباشر وغير مباشر بتقديم إعفاءات وتخفيضات لجلب المؤسسات الأجنبية بغرض تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو المساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر، فنجد نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعا التي يشغل أربابها في هذا القطاع تشكل **18.2%** وهي مرتفعة عما هو مسجل في القطاع العام وأقل مما سجلته في القطاع الخاص، والشكل البياني الموالي يظهر التباين بين مختلف القطاعات.

الشكل رقم (20): توزيع مجموعات الأسر حسب القطاع القانوني لمؤسسة نشاط رب الأسرة



■ في المرتبة الحادية عشر نجد متغير الحالة الشخصية لرب الأسرة وقد تم تصنيفها إلى خمس حالات هي: مشغل، بطال، متقاعد، صاحب معاش وأخرى وما يهم أكثر هو التصنيف الأول والثاني، فحسب بيانات الدراسة تشكل اليد العاملة المشغلة نسبة 66% والبطالة نسبة 8.27% و نجد أعلى الأرباب الأسر غير الفقيرة في إطار اليد العاملة المشغلة بينما الفقيرة فقرا مدقعا فسجلت نسبة مرتفعة قدرت بـ 29.1% والفقيرة فقرا مطلقا سجلت نسبة 10.9% وهذا ما يوضحه البيان الموالي

الشكل رقم (21): توزيع مجموعات الأسر حسب الحالة الشخصية لرب الأسرة

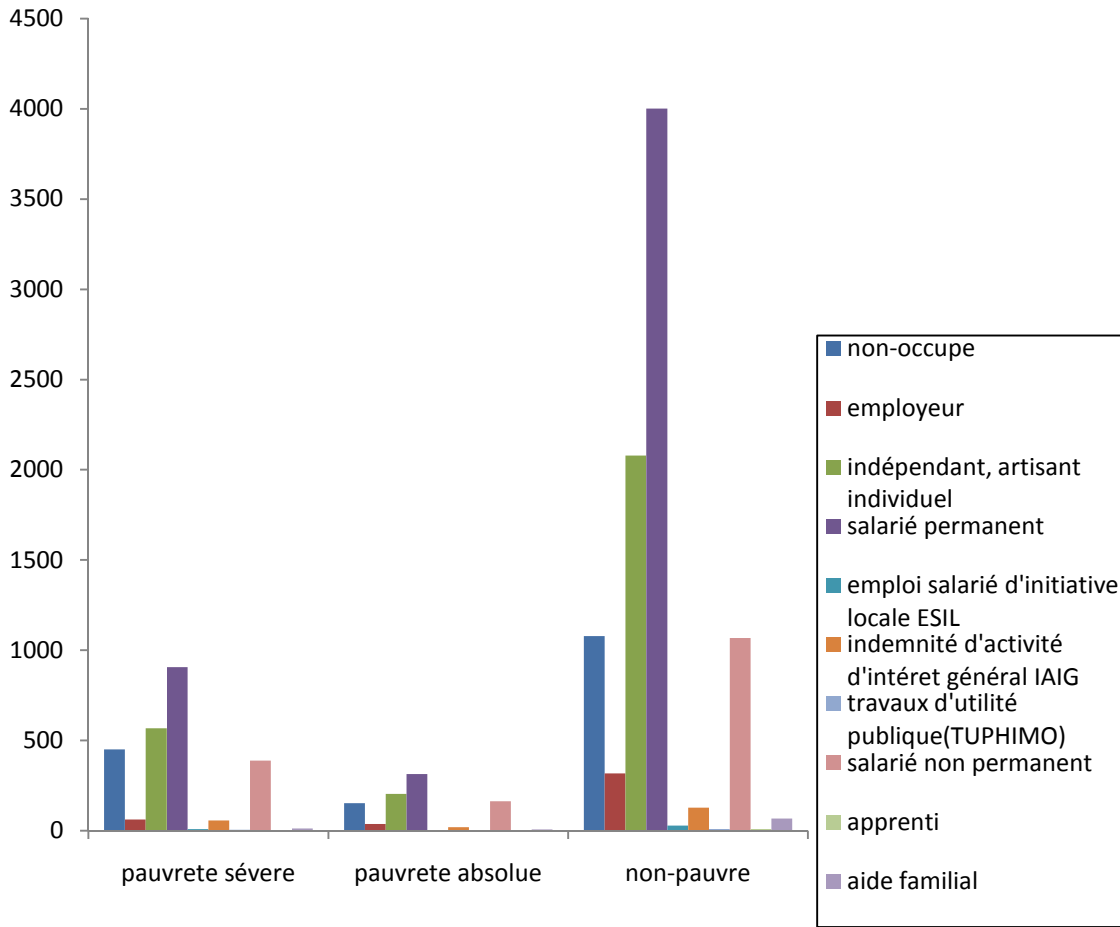


ما يلاحظ جليا ارتفاع نسبة الفقر بين أرباب الأسر البطالين أكثر من المشغلين وبهذا فمن سمات الفقراء ارتفاع مستويات البطالة بينهم.

■ البحث في خصائص المشغلين ذواتهم جعل من ذلك مؤشرا آخر للتمييز بين الأسر حسب وضعية رب الأسرة إذا ما كان يشتغل، قد احتل هذا المؤشر للتفرقة بين أنواع الأسر المرتبة الحادية عشر، وطبيعة الشغل الذي سجل أعلى نسبة هو صنف أجير دائم أي يشغل بصفة دائمة ويتقاضى مرتبا بانتظام، وبلغت نسبة الأسر غير الفقيرة 76.6% كذلك الأسر الفقيرة فقرا مدقعا فنوعا ما سجلت نسبة أقل انخفاض قدرت بـ 17.4% و بـ 6% للأسر الفقيرة فقرا مطلقا.

وعليه فالفقر أقل انتشارا في الأسر الذين أربابها أجراء دائمون، ويظهر نوع من الارتفاع في الأسر التي يشغل أربابها لحسابهم الخاص كمستخدمين أو أحرار بينما تستفحل الظاهرة أكثر للفئات التي يشتغل رب الأسرة نشاطات في إطار الشبكة الاجتماعية، الأعمال ذات المنفعة العمومية المستعملة يد عاملة كثيفة والأجراء غير الدائمون لفترة محددة حسب الفرص المتوفرة، الشكل البياني الموالي يوضح تفصيل كل وضعية وهذا حسب ما أتاحتها البيانات المدروسة.

الشكل رقم (22): توزيع مجموعات الأسر حسب الوضعية المهنية رب الأسرة



وضعيات مجموعات الأسر في العينة

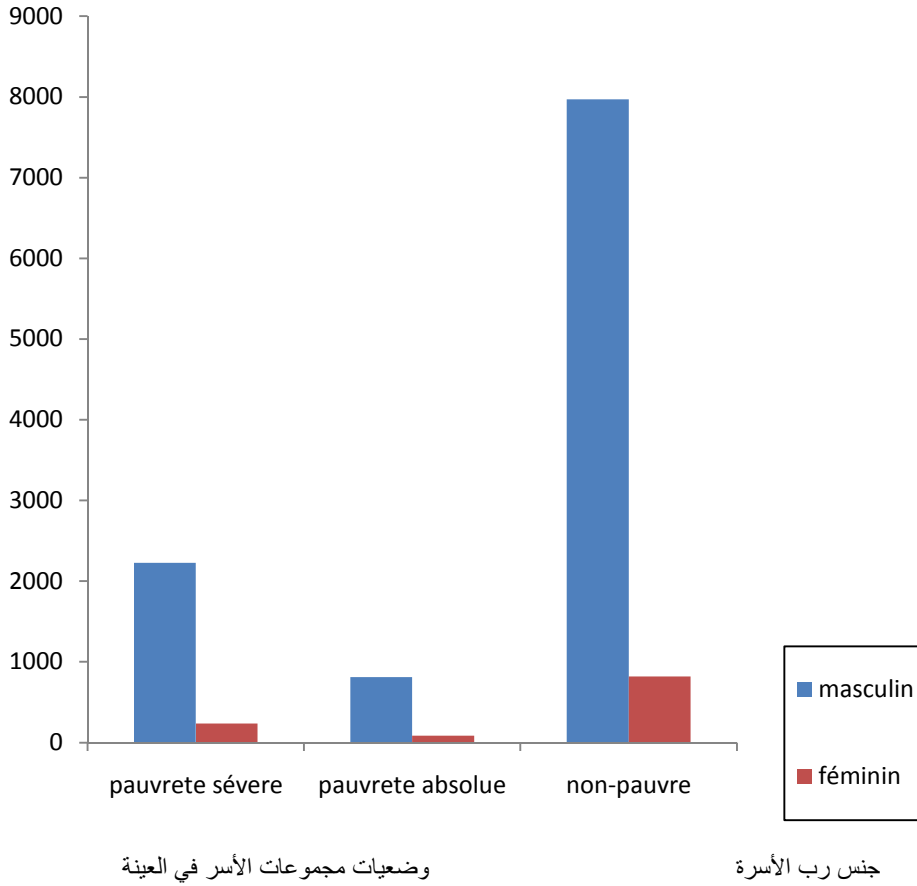
نوع المهنة لرب الأسرة

■ في المرتبة الأخيرة نجد متغير جنس رب الأسرة للتفرقة بين أنواع الأسر الفقيرة فقرا مدقعا أو مطلقا أو غير فقيرة، وباعتبار طابع المجتمع الجزائري يغلب عليه وجود الرجال أرباب للأسر، أما العنصر السنوي فهو مرتبط بحالات خاصة، وإن كانت قد شكلت ما نسبته 9.4% من البيانات الإجمالية مقابل 90.6% تشكل أسر جنس معيها رجل .

الدراسة بينت أن النسب متقاربة لجميع أنواع الأسر، فبلغت نسبة الفقيرة فقرا مدقعا 20.2% في مجتمع أرباب الأسر رجال مع نسبة مقاربة لها قدرت بـ 20.6% أسر رباتها نساء ، كذلك هو الحال بالنسبة للأسر الفقيرة فقرا مطلقا.

أما الأسر غير الفقيرة فإن الرجال أرباب الأسر يظهر أن لهم إسهام كبير في الحيلولة دون الوقوع في الفقر مقارنة نوعا بالعنصر السنوي وهذا بفارق يقدر بين نسبي 72.4% للأولى و 71.8% للثانية ، الشكل البياني الموالي يوضح الفرق أكثر.

الشكل رقم (23): توزيع مجموعات الأسر حسب جنس رب الأسرة



تحليل التباين بين الرجال وأرباب الأسر والنساء ربات الأسر يظهر أثر ثقل الفقر على الأسرة بصفة عامة، خاصة عندما تتحمل المرأة عبء الأسرة فقد تتحمل أكثر من الرجل فهي أقل تعليماً مقارنة به وفرصها أقل للوصول إلى الأنشطة المجزية وتعرض حياة أسرتها لمخاطر الفقر أكثر.

3.3.III- المطلب الثالث: جوانب أساسية إضافية للنتائج

يوفر أسلوب النموذج التمييزي جوانب مهمة لنتائج تقدير معالم النموذج تتعلق بما يلي:

1.3.3.III- اختبار تجانس التباين والتباين المشترك للمجاميع:

تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي فيتم التعامل بينهما بشكل مشترك لاختبار التجانس

الجدول رقم (16) : اختبار تجانس التباين والتباين المشترك

Test de Box de l'égalité des matrices de covariance

Déterminants Log

la situation du ménage	Rang	Déterminant Log
pauvreté sévère	12	-4,092475474
pauvreté absolue	12	-4,558766455
non-pauvre	12	-6,198545206
Intra-groupes combinés	12	-5,303015113

Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.

Résultats du test

M de Box		4221,120343
F	Approximativement	26,97139894
	ddl1	156
	ddl2	20322010,92
	Signification	0

Teste l'hypothèse nulle de matrices de covariance à égales populations.

يتضمن الجدول الأول قيم عدد المتغيرات المستقلة في الجدول والمقدر بـ 12 متغير، وقيم لوغاريتم المحددات لمستويات المتغير التابع وتظهر نسبيا متساوية لجميع مجموعات أنواع الأسر وهذا لأن دالة تحليل التمايز تفترض تجانس المصفوفات للتباينات المشتركة .

أما الجدول الثاني الخاص باختبار Box's m يستخدم لاختبار التجانس لفرضية مصفوفات التباين المشتركة، هذا الاختبار حساس جدا لاختيار فرضية التوزيع الطبيعي المتعدد.

من خلال الجدول الأول يظهر عدم تجانس بين مصفوفات التباينات المشتركة ذلك لوجود فرق بين مجموعات الأسر المختلفة بينما مستوى معنوية الاختبار عال جدا $\text{Sig}=0,00$ ، وهذا ما يحدث عادة في مثل هذه الحالة للبيانات الكبيرة فمهما يكون الفرق يقود إلى المعنوية.

2.3.3.III- الدوال التمييزية الدالة إحصائيا ومعاملات ارتباطها القانوني للمجاميع

لتحديد الأبعاد التي يكون فيها تمييز المتغيرات المختارة أكبر ما يمكن حسب الدوال التمييزية، الجدول الموالي يبين عدد الدوال التمييزية الدالة إحصائيا ($\alpha = 0.05$) مرتبة حسب أهميتها ، والقيمة المميزة لكل دالة وهي على التوالي 14.9% و 0.1%، نسبة التباين المفسر بواسطة كل دالة ، نسبة التباين المتراكم المفسر ومعامل الارتباط بين النموذج وأي مجموعة من مجموعات الأسر حيث يظهر نسبيا $0 <$ بالنسبة للدالة الأولى وبذلك تعتبر دالة مهمة في تحليل التمايز.

الجدول رقم (17): نتائج التباين المفسر

Récapitulatif des fonctions discriminantes canoniques

Valeurs propres

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	0,148844009	99,3427639	99,3427639	0,359944173
2	0,000984729	0,657236096	100	0,031364946

Les 2 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

3.3.3.III - اختبار Wilk's Lambda :

تظهر نتائجه من خلال ما يلي:

الجدول رقم (18): اختبار Wilk's Lambda .

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
de 1 à 2	0,869583888	1696,379452	24	0
2	0,99901624	11,94823027	11	0,367547157

يتبين أن كلا الدالتين معنوية والدالة الأولى معنوية بدرجة عالية جدا $\text{Sig}=000$ ، وأن قيمة Wilk's Lambda لكلا الدالتين صغيرة 0.869 و 0.999 على التوالي مما يدل على ارتفاع القوة التمييزية للدالتين، حيث يكون هناك تباعد بين مراكز المجموعات وهذا دليل على أهمية الدالتين في تحليل التمييزي للمجاميع وبالتالي النموذج المكون من مجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عالي الدقة في التنبؤ بوضعية الأسر اتجاه الفقر.

4.3.3.III - معاملات الدوال التمييزية:

المعاملات التمييزية المعيارية هي معاملات المتغيرات التي تم قبولها في المعادلة التمييزية تحدد الأهمية النسبية لكل متغير مستقل في تقدير المتغير التابع، الشكل التالي يمثل معاملات الدالة المستخدمة للتقدير الحقيقي للدالة المميزة للنموذج وتصنيف مجاميعها.

الجدول رقم(19) : معاملات الدالة القياسية

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées

Les variables	Fonction	
	1	2
le statut juridique du logement	0,074789	0,486707
le titre d'occupation du logement	0,101021	-0,019591
le nombre de ménages habitent ce logement	0,487887	-0,585804
le strate d'habitat	0,022486	-0,101260
le nombre des membres du ménage	0,552006	0,496161
le sexe du chef de ménage	0,074408	0,021783
l'âge du chef de ménage	-0,281445	0,267028
le niveau d'instruction du chef de ménage	-0,154668	-0,091923
la situation professionnelle du chef de ménage	-0,072902	0,113378
la situation dans la profession des occupés	0,116243	0,487684
le secteur juridique de l'entreprise	-0,282772	-0,086909
l'affiliation à la sécurité sociale	0,294587	0,165311

يتضح من النتائج أن ترتيب المتغيرات المستقلة وفق أهميتها في الدالتين مختلف، ويتضح أن المتغير المستقل الأكثر أهمية لدالة التمايز الأولى هو حجم الأسرة، بينما يظهر متغير قطاع نشاط المؤسسة التي ينتمي إليها رب الأسرة أكثر أهمية من باقي المتغيرات في الدالة الثانية. أما المعاملات التمييزية غير المعيارية هي الأخرى تبرز صلاحيتها في احتساب العلامة التمييزية للأسر التي لم تكن موجودة ضمن العينة ومن ثم تصنيفها بين مجاميع الدالة المميزة، وتستخدم للتقدير الحقيقي للدالة المميزة من خلال تحديد النموذج الخاص بالتقدير.

III.3.3-5 مصفوفة الارتباطات الهيكلية:

تظهر نتائج التحليل التمييزي مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة في النموذج والدوال التمييزية وفق الشكل الموالي، وعادة ما يستخدم لتحديد الدوال وأهميتها بناء على ضوء حجم الارتباطات العالية بينها المحددة بالإشارة.

الجدول رقم (20): هيكل المصفوفة

Matrice de structure

Les variables	Fonction	
	1	2
le nombre de menages habitent ce logement	0,784815	-0,331940
le nombre des membres du menage	0,755678	0,297150
l'affiliation à la sécurité sociale	0,247088	0,189309
le strate d'habitat	0,126283	0,045709
le statut juridique du logement	0,183339	0,547287
le niveau d'instruction du chef de menage	-0,141290	-0,422427
la situation dans la profession des occupes	0,013545	0,415534
l'age du chef de menage	-0,195027	0,392145
le titre d'occupation du logement	0,129865	-0,278258
la situation professionnelle du chef de menage	-0,024574	0,268915
le secteur juridique de l'entreprise	-0,058698	0,205216
le sexe du chef de menage	0,010668	0,035828

Les corrélations intra-groupes combinés entre variables discriminantes et les variables des fonctions discriminantes canoniques standardisées sont ordonnées par tailles absolues des corrélations à l'intérieur de la fonction.

*Plus grande corrélation absolue entre chaque variable et une fonction discriminante quelconque.

حيث يتضح من الجدول أن عدد الارتباطات القوية في الدالة الأولى أربعة متغيرات هي على الترتيب كما يلي: متغير عدد الأسر التي تقطن نفس المسكن، متغير حجم الأسرة، متغير التسجيل في الضمان الاجتماعي، متغير المنطقة الجغرافية.

بينما في الدالة الثانية تبين أن 09 متغيرات ذات ارتباطات قوية بينها وبين الدالة هي : متغير النظام الخاص بالسكن، متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة، متغير الوضعية المهنية لرب الأسرة، متغير سن رب الأسرة، متغير قطاع نشاط المؤسسة التي ينتمي إليها ، متغير صفة الإقامة بالسكن ، متغير الحالة الشخصية للشغل بالنسبة لرب الأسرة ، متغير القطاع القانوني للمؤسسة، متغير جنس رب الأسرة.

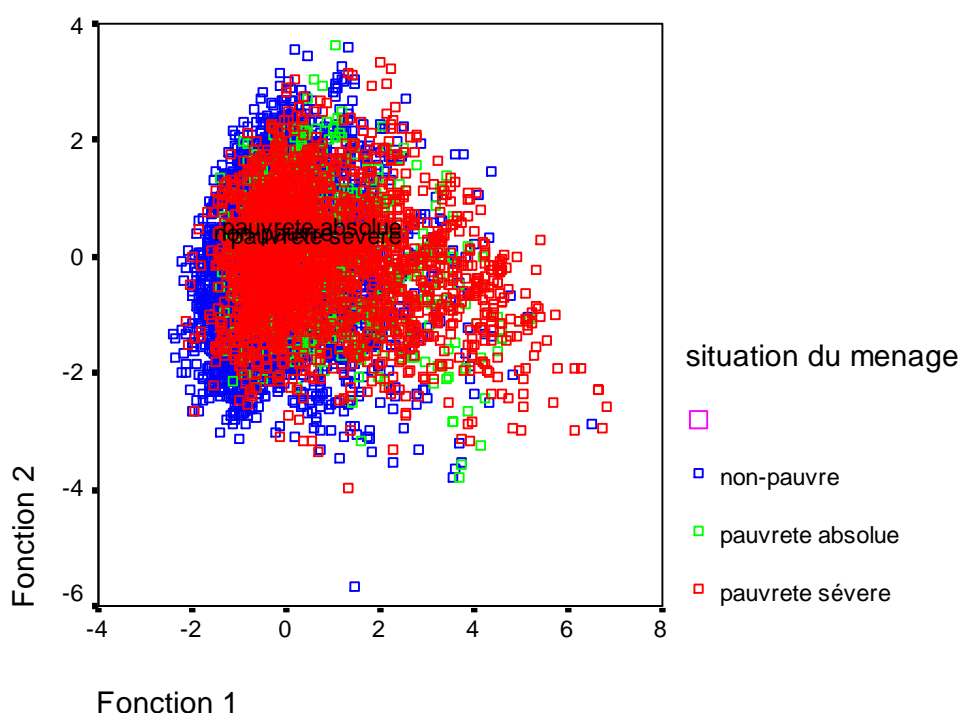
6.3.3.III - التمثيل البياني لنتائج الدراسة

عرض نتائج النموذج بشكل انتشار لوضعية الأسر في المجاميع الثلاث موضح بالشكل الموالي وفق الدالتين التمييزيتين للمجموعات الثلاث، فيظهر أنه كلما كان النموذج جيد والتقدير جيد كانت الأسر في وضع متدرج من الوسط.

الشكل رقم (24): تمثيل بياني لنتائج النموذج بشكل انتشار لوضعية الأسر في المجاميع الثلاث

Diagrammes classe par classe

Fonctions discriminantes canoniques



III.3.3-7 مضمون النتائج

لغرض تقييم مدى نجاح نتائج تصنيف الأسر وفق المجاميع الثلاثة بموجب تحليل التمايز فالشكل الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (21): تصنيف النتائج

la situation du ménage	Classe(s) d'affectation prévue(s)			Total
	pauvreté sévère	pauvreté absolue	non-pauvre	
Effectif				
pauvreté sévère	790	508	1163	2461
pauvreté absolue	286	239	375	900
non-pauvre	906	1385	6496	8787
%				
pauvreté sévère	32,10	20,64	47,26	100
pauvreté absolue	31,78	26,56	41,67	100
non-pauvre	10,31	15,76	73,93	100

*61,9% des observations originales classées correctement.

من الجدول يتبين أن درجة صلاحية النموذج (نسبة التصنيف الصحيح) بلغت 61.9% وأن دقة تصنيف الأسر الفقيرة فقرا مدقعا بلغت 32.1% والفقيرة فقرا مطلقا بلغت 26.5% وغير الفقيرة بلغت 73.9% ، بهذه الطريقة حاولت باستخدام دوال التمييز تعظيم الفرق بين متوسط المجاميع وتقليل التشابه في أخطاء التصنيف.

• تصنيف النتائج:

يمكن التحليل التمييزي من اختيار النموذج الذي تم التوصل إليه بإعادة تصنيفه الأسر المستخدمة في التحليل ضمن إحدى المجموعات بناءا على القيم التمييزية، وتبدأ هذه العملية بإعادة تصنيف الأسر الفقيرة فقرا مدقعا أو فقرا مطلقا أو غير فقيرة التي استخدمت في التحليل ضمن إحدى المجموعات ، بناءا على القيمة التمييزية التي تحصل عليها من هذا النموذج حسب ما كانت القيمة لإحدى الأسر أقرب إلى مركز مجموعة معينة من الأسر فإنها تصنف ضمن هذه المجموعة.

خاتمة الفصل:

استنادا إلى نتائج دراسة مؤشرات التفاوت في التوزيع والفقير في الجزائر تبين أن اللامساواة في التوزيع تظهر بحدة في المناطق الحضرية بينما الفقر يعتبر ظاهرة ريفية، إلا أن الغاية من القياس عموما مقارنة تطور الظاهرتين في الزمان والمكان لتقييم فعالية السياسات والاستراتيجيات الموضوعة والمقترحة للحد منها.

هذا بعد التحديد في بادئ الأمر للفئات المستهدفة والخدمات الاجتماعية ذات الأولوية ، بالإضافة إلى مقارنة تكلفة الخدمات بالمكاسب ومستوى نجاح السياسات المتبناة لمختلف التدخلات والقطاعات التي يساهم فيها النمو أكثر في التقليل من الفقر، وتبني الممارسة الفعلية هي التي تحكم في نهاية المطاف مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب القابلة للتكرار وإمكانيات تطبيقها .

الخاتمة العامة

نوجز أهم النتائج والتوصيات والملاحظات التي انتهت إليها الدراسة فيما يلي:

• النتائج :

تناولت هذه الدراسة محاولة قياس اللامساواة في التوزيع والفقر والوضع في حالة الجزائر ، وقد استعرضت بداية الجوانب النظرية للمفاهيم والمقاييس المتبناة من طرف الاقتصاديين ، تلتها دراسة قياسية للظاهرتين في المجتمع الجزائري بناءا على نتائج المسح الإنفاقي الأسري للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000 ، حاولت من خلال هذه الدراسة توضيح علاقة مستوى الرفاهية في المجتمع بعدالة التوزيع والفقر وأنها لا تقتصر بأن ترتبط بالجوانب المادية للتوزيع فحسب.

قياس وتحليل الفقر في كل أبعاده هو تقدير لحجم التفاوت في ذات الأبعاد ، وتبعاً لدرجة العدالة تتحدد نسبة الفقر وعمقه ومقدار التباين بين غير الفقراء والفقراء ، وكذا الفقراء في شدة فقرهم وبالتالي تأتي ضرورة الاهتمام بهذا الجانب كأهم مؤشرات منحى التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية.

كما اشتملت الدراسة على جزء تطبيقي لقياس الظاهرتين في الجزائر اعتمادا على بيانات الاستهلاك للأسر بواسطة أكثر المقاييس شيوعا ، وتعدى ذلك إلى محاولة التعرف على خصائص الفقراء من غيرهم وتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المميزة لكل مجموعة ، سواء من غير الفقراء أو الفقراء فقرا مطلقا أو فقرا مدقعا بالاستعانة ببرنامج إحصائي لتقدير معالم نموذج مميز لكل وضعية.

من خلال ما سبق توصلت إلى النتائج التالية:

✓ فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر:

وفق نتائج المسح فهناك تفاوت واضح بين متوسط إنفاق الفرد في الحضر مقارنة بالريف وهذا ما عكس انخفاض مستوى المعيشة في الريف، أما على المستوى الكلي فنجد أن نسبة 60% من الأفراد يقل متوسط إنفاق الفرد فيها عن المتوسط العام.

البحث في نمط توزيع الإنفاق الأسري حسب المجاميع السلعية أظهر النسبة الأكبر من الإنفاق على المواد الغذائية والمشروبات ، يليها السكن ثم المواصلات وهذه المجمعات الثلاث تتجاوز نسبتها 62% من الإنفاق الكلي ، وما يتضح أن هذه العادات اتجه المجموعات الرئيسية للإنفاق تتفق ونمط الإنفاق في الدول النامية.

✓ فيما يتعلق بالمساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر:

- التمثيل البياني لمنحنى لورانز للعلاقة بين التراكم النسبي للأسر والتراكم النسبي لإنفاقها على المستوى الوطني أدنى بالطبع من خط 45°، لكن التحليل حسب المناطق يظهر أن توزيع الإنفاق في المناطق الريفية أقرب إلى الخط بذلك هو أقل تفاوتاً وأكثر عدالة مقارنة بالمناطق الحضرية التي يظهر المنحنى الخاص بها أدنى حتى من المستوى الوطني، بالتالي فدرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي أكبر في المناطق الحضرية.

- أغنى 10% من الأسر على المستوى الوطني يحصلون على أضعاف مما حصل عليه أفقر 10% من الأسر، حيث تقدر بنسبة 28,66% من إجمالي الإنفاق الكلي، أما على مستوى المناطق الحضرية فيقدر نصيب أغنى 10% من الأسر بـ 13 ضعف لنصيب أفقر 10%، بينما في المناطق الريفية نجده يعادل 5 أضعاف لإنفاق أفقر 10%.

- على الرغم من انخفاض معامل جيني بشكل عام على المستوى الوطني من قيمة 0,4036 سنة 1989 إلى 0,3690 سنة 2000، إلا أن قيمة معامل جيني انخفضت على مستوى المناطق الريفية من 0,4067 إلى 0,3409 أكثر من المناطق الحضرية التي كانت سابقاً تسجل قيمة أدنى في 1989 تقدر بـ 0,3840 انخفضت إلى 0,3774 في سنة 2000، إجمالاً كما يعتبر بعض الاقتصاديين أن الدول التي يبلغ فيها معامل جيني قيمة 40% أو أقل هي دول ذات عدالة مقبولة في التوزيع وهذا ما تجب الإشارة إليه.

- أظهر تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أن الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، احتلت المرتبة 84 دولياً حسب القياس الجديد بدليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة للأبعاد الثلاثة: الدخل، التعليم والصحة، هي بهذا تحاول اللحاق بركب الدول المتقدمة.

✓ فيما يتعلق بقياس الفقر:

ولأغراض الدراسة ولعدم وجود بيانات متوفرة عن عتبة الفقر في الجزائر لسنة 2000، فقد استندت إلى خطي الفقر على أساس الدراسة التي تمت من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1995 بمعدل نمو للأسعار بـ 10,6%.

- باستخدام بيانات الإنفاق الأسري لسنة 2000، بلغت فجوة الفقر ما نسبته 34,82% من الإنفاق الكلي، تمثل إجمالي المبلغ المطلوب سنوياً لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر، أما مقياس شدة الفقر والذي يعكس التفاوت الموجود بين الفقراء أو توزيع الرفاه على أولئك الواقعين دون خط الفقر فقد قدر بـ 0,02% على مستوى العينة المدروسة.

- عند الأخذ بعين الاعتبار للخصائص الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة ببيانات الأسر وأثرها في تحديد وكشف وضعية الأسر اتجاه ظاهرة الفقر ، فتم التوصل إلى وضع معايير لتمييز الأسر غير الفقيرة من الفقيرة فقرا مدقعا أو فقرا مطلقا بدراسة قياسية تم خلالها تقدير معالم النموذج وترتيبها ترتيبا تسلسليا حسب أهميتها في التأثير.

قد أسفرت النتائج على الأثر الأكبر لمتغير عدد الأسر التي تقطن بنفس المسكن ، حيث يعتبر السكن من المؤشرات الرئيسية للحاجات الأساسية للفرد وكلما زاد عدد الأسر داخل ذات المسكن زادت احتمالات وضعيتها الفقيرة ، في المرتبة الثانية ارتبط الفقر بحجم الأسرة ، فاحتمالات الفقر بين الأسر ذات أفراد كثيرة وأعمارهم صغيرة أكبر منها بين الأسر الصغيرة وأكثر ترددا في نوعية الحياة ، بالرغم من أن البعض يراعي التركيب الهيكلي للأسر ، عدد المشتغلين وإمكانية الأسر الكبيرة الاقتصاد في الاستهلاك المنزلي فيما يخص السلع ذات الاستهلاك الواسع ، إلا أن نمط الإنفاق للمستهلك الجزائري كما سبقت الإشارة إليه ، يستأثر بالنصيب الأكبر للغذاء ولا يمكن مقارنتها بذلك النوع من السلع.

في المرتبة الثالثة التأمين الاجتماعي بحيث تعود بحيث تعود النسبة الأكبر للأسر غير الفقيرة المشتغلة في القطاع العمومي ، دون ذلك نجد أغلب غير المؤمنين من الفئات الفقيرة فقرا مدقعا وفقرا مطلقا ، والتي تقبل العمل بوظائف شاقة ومرهقة من حيث الجهد والوقت المبذول ومستوى الراتب المتدني لكسب عيش الكفاف تحت استغلال أرباب العمل ، هذا العامل يعتبر ممثلا للبعد الصحي لأن عدم التأمين يحول دون تلقي العلاج اللازم في كثير من الأحيان ، ومن ثم الاستمرار في انخفاض الدخل ودوامه الفقر.

في المرتبة الرابعة نجد عامل سن رب الأسرة فله أثره على وضع الأسرة حيث يزداد دخله بصورة منتظمة تقريبا حتى سن التقاعد وقد بنيت النتائج أن أرباب الأسر الفقيرة أكثر فتوة من أرباب الأسر غير الفقيرة حسب بيانات الدراسة ، وفي الرتبة الخامسة نجد عامل وضعية السكن القانونية باعتباره متغيرا اجتماعيا ، فالظروف السيئة للسكن مؤشر للفقر وتعكس الظروف الاقتصادية الجيدة للأسرة مقدرتها على تحسين السكن وصيانتته، وأكبر نسبة من الأسر الفقيرة نجدها تقطن في سكن تابع للخواص ، بينما غير الفقيرة تقتني سكنات تتكفل بها هيئات متخصصة وهذا راجع لإمكانية الفئة الثانية الحصول على قروض استهلاكية ولها إمكانيات لسدادها ، كما أنه في المرتبة السابعة نجد متغير صفة الإقامة بالسكن ، فنجد الأسر الفقيرة فقرا مطلقا ومدقعا هي بنسبة كبيرة تدفع إيجارا لمسكنها وهذا ما يعكس الوضع المتدني ، باعتباره من أهم أوجه الإنفاق والنسبة الأكبر من الأسر الفقيرة في وضعية إقامة بغير حق ، وفي المرتبة السادسة متغير المستوى

التعليمي لرب الأسرة كونه يؤثر على تعدد الفرص المتاحة للتوظيف ومن ثم الدخل ، ويمتد للأجيال المقبلة وهي النسبة الأضعف مسجلة لدى الفقراء فقرا مدقعا ثم يليها الفقراء فقرا مطلقا وهو ما يعزز استمرار الظاهرة من جيل لآخر، في المرتبة الثامنة البعد الإقليمي حيث المدن تستحوذ على اهتمام أكبر سواء في حجم ونوعية الخدمات ، الاستثمار ، فرص للتوظيف والترقي وأظهرت بيانات الدراسة أن الفقر ظاهرة ريفية تتفاقم بسبب وجود بطالة موسمية أو الاعتماد على الظروف الطبيعية في عمليات الإنتاج.

في المرتبة التاسعة القطاع القانوني للمؤسسة التي يشتغل لديها رب الأسرة حيث نسبة الأسر غير الفقيرة الأكبر مسجلة في القطاع العام وهذا راجع للسياسات الحكومية المتبناة لرفع مستوى الدخل وزيادة التوظيف ، بينما نسبة الأسر الفقيرة مرتفعة في القطاع الخاص ثم في القطاع الأجنبي وهذا بحثا منها عن الربح الأكبر لدى الخواص ، بالرغم من مساعي الدولة للنهوض بالمشاريع الخاصة في عدة مجالات تبقى تسجل أعلى نسبة لأرباب الأسر الفقيرة ، في المرتبة الحادية عشر عامل الحالة الشخصية لرب الأسرة ، فالأسر الفقيرة ذات النسب العالية التي نجد رب الأسرة في حالة بطالة سواء كان فقرا مدقعا أو مطلقا ، وقد تطرح هنا المشكلة ليست فقط بتوافر العمل للفقراء من عدمه بل بنوعيته ، الثقافة الاجتماعية للعمال الفقراء وتدني مستوى الأجور ، في المرتبة العاشرة وفي محاولة لتحديد وحصر لظاهرة الفقر أكثر ضمن فئة المشتغلين، نجد نسبة الأسر الفقيرة فقرا مدقعا أو مطلقا هي التي يشتغل أربابها نشاطات متدنية الدخل في إطار الشبكة الاجتماعية والأعمال ذات المنفعة العمومية المستعملة يد عاملة كثيفة حسب ما أتاحتها بيانات الدراسة، وفي المرتبة الأخيرة متغير جنس رب الأسرة ، وإن كان المجتمع الجزائري يطغى عليه وجود رجل رب للأسرة فنتراس المرأة إما بسبب موت الأب أو بطالته أو الطلاق أو أي سبب آخر ، أظهرت بيانات الدراسة أن الأسر الفقيرة هي التي يكون العائل فيها امرأة وهذا راجع لعبء المسؤوليات كما أنها أقل حظوظا في الوصول إلى الأنشطة المجزية وتقل إمكانية تحقيقها للرفاه الأسري.

قد أمكن تفسير الدالة التمييزية بين مجموعات الأسر الفقيرة فقرا مدقعا ، فقرا مطلقا وغير الفقيرة حسب المتغيرات المستقلة المتاحة ووفق بيانات الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (Sig=0,00) وعليه يمكن القول أن الدالة التمييزية المحددة سابقا تكفي لتفسير التباين بين مجموعات الأسر بالاعتماد على بيانات المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي لسنة 2000.

✓ قياس الفقر وفق تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 الذي قدم دليلا جديدا للفقر متعدد الأبعاد فتشير تقديراته أن الجزائر من الدول التي حققت تنمية بشرية مرتفعة ومستقبلا ستنسغل نتائج مثل هذه الدراسة للتوجه نحو الهدف المرغوب بأسلوب مدروس.

• التوصيات :

من نتائج الدراسة تبين أن الأسلوب الشامل لمعالجة مشكلة التفاوت والفقر يتطلب برنامجا يشتمل على عدة تحولات موجهة وشبكة تامين اجتماعي مكمل ضمن الاستراتيجية الوطنية، ويعتمد نجاحها على مدى المزج الأمثل لهذه السياسات، بما يتلاءم مع الأوضاع المحلية وتركيبه المواطن الجزائري، ويمكن تحديد هذه السياسات كما يلي:

✓ سياسات التشغيل والأجور: لتخفيض البطالة بين العاطلين بشكل عام والفقراء بشكل خاص من خلال:

- ضبط سوق العمل بتقييد الهجرة الوافدة وإحلال العمالة المحلية محلها حيثما أمكن.
- إعطاء الأولوية في التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن خط الفقر وهذا بمتابعة وكالات متخصصة للتنمية الاجتماعية.
- إقرار حد أدنى للأجور لا يقل عن قيمة خط الفقر المطلق.
- توفير المؤسسات التمويلية المساندة لدعم الفئات الفقيرة التي ليس لديها ضمانات للقروض وإحلال نوع من العدالة في الفرص.
- المراعاة في تمويل المشاريع الإنتاجية مدى ملاءمتها لطبيعة وإمكانيات المناطق المختلفة لتوفير أكبر مردود اقتصادي ممكن قابل للاستمرار.

وهذا ما يتطلب مجموعة من الخدمات المرافقة لابد من توفرها لتنفيذ المشاريع تتمثل في:

- توفير التدريب المهني القادر على التأهيل في مجالات هذه المشاريع وتقديم خدمات الإرشاد المهني
- المساعدة في تسويق الإنتاج
- توفير التمويل اللازم من خلال مؤسسات متخصصة وتوفير حوافز للمشاريع الناجحة.
- توفير الحد الأدنى من البنى التحتية اللازمة.
- المساعدة في إدارة المشاريع ويمكن أن تكون بصفة تعاقدية بتحديد أعمال معينة بموجبها يقدم الأفراد بإنتاج سلع بسيطة لبعض المؤسسات وتوريده إليها بعد تدريب مناسب.

✓ سياسات مالية وتمثل أساسا في:

- التوسع في القروض المصغرة وتقديم تسهيلات ائتمانية لذوي الدخل المتدني
- تنسيق ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة الوطنية والأجنبية العاملة في ذات قطاع النشاط بصورة تحقق زيادة فعاليتها ورفع جودة إنتاجها كما تحقق توفير فرص عمل واكتساب خبرات علمية وفنية متميزة
- زيادة وتحسين طرق ووسائل التسويق وتشجيع التصدير.

✓ سياسات متعلقة بالسكان والتدريب والتعليم منها يلي:

- تبني برامج تنظيم الأسر خاصة لدى الفقيرة .
- زيادة تدريب وتأهيل أفراد الأسر الفقيرة مما يتيح لهم فرص أفضل للتشغيل.
- رفع كفاءة إدارة الشركات والمؤسسات المشتركة خاصة لاكتساب خبرات عملية وفنية متميزة وسيكون الأثر ايجابيا على مستوى الإنتاجية.
- موازنة سياسات التعليم مع احتياجات سوق العمل بغرض الاستفادة القوية من عمالة نشطة اقتصادية لتحقيق أكبر توظيف ممكن ، خاصة وأن النسبة الأكبر من البطالين عن العمل هم خريجو الجامعات والمعاهد ممن لم يسبق لهم العمل.

• الملاحظات المسجلة :

- من خلال محاولة تتبع المسار العام لعدالة التوزيع والفرق في الجزائر بتقديم دراسة نموذج قياسي، فإن النتائج المحصل عليها مرهونة إلى حد كبير بتوفر وجودة البيانات والمعلومات الإحصائية التي تضمنها المسح الأسري للإنفاق الاستهلاكي ، والذي نشير هنا إلى انه المصدر الوحيد المتوفر لذا كان لزاما الاكتفاء بمعطياته مما قد يجعل من نتائج التحليل قد تكون مضللة لتقص عدة جوانب لم يتناولها المسح، وعليه لا بد من الإشارة إلى :
- شح البيانات وانخفاض جودتها هي أهم المعوقات الرئيسية عند حساب مثل هذه المقاييس حيث يعد المسح الأسري أهم مصادر البيانات .
- عدم تحديد خط الفقر المطلق والمدقع رسميا لسنة 2000 بالرغم من توفر المسح على كافة البيانات الممكنة من حسابه، وكما سبق الذكر ضرورة تحديده مطلب أساسي للمقاييس الأخرى فتعتمد عليه ، كما أنه مؤشر في تحديد الأجر الأدنى المضمون للوفاء بالاحتياجات الأساسية.
- عدم الاهتمام بدورية المسوح الخاصة بالدخل والإنفاق لتوفير الاحتياجات من البيانات لأغراض التقرير الدولي والمقارنات الدولية.

الملاحق

ملحق رقم 1: النتائج الإحصائية للأوساط الحسابية والانحراف المعياري للمتغيرات حسب أنواع الأسر في العينة

La situation du ménage Les variables	pauvreté sévère		pauvreté absolue		non-pauvre		Total	
	Moyenne	Ecart-type	Moyenne	Ecart-type	Moyenne	Ecart-type	Moyenne	Ecart-type
le statut juridique du logement	2,64	0,70	2,69	0,64	2,53	0,78	2,57	0,75
le titre d'occupation du logement	1,61	0,85	1,57	0,84	1,51	0,78	1,53	0,80
le nombre de ménages habitent ce logement	1,56	0,96	1,50	0,84	1,13	0,44	1,24	0,64
le strate d'habitat	1,53	0,50	1,53	0,50	1,47	0,50	1,49	0,50
le nombre des membres du ménage	9,92	5,25	9,86	4,43	7,39	3,30	8,09	4,02
le sexe du chef de ménage	1,10	0,29	1,10	0,30	1,09	0,29	1,09	0,29
l'âge du chef de ménage	3,63	0,78	3,68	0,76	3,77	0,75	3,73	0,76
le niveau d'instruction du chef de ménage	2,42	1,44	2,35	1,36	2,58	1,54	2,53	1,51
la situation professionnelle du chef de ménage	1,69	1,09	1,73	1,15	1,72	1,13	1,71	1,12
la situation dans la profession des occupés	2,89	2,20	3,00	2,27	2,90	1,95	2,90	2,03
le secteur juridique de l'entreprise	1,28	0,76	1,30	0,74	1,32	0,68	1,31	0,70
l'affiliation à la sécurité sociale	1,57	0,49	1,58	0,49	1,47	0,50	1,50	0,50

ملحق رقم 2: النتائج الإحصائية لتكرار ونسب المتغيرات المستقلة المستخدمة للتنبؤ بحسب وضعيات الأسر المختلفة

- **جدول رقم 01:** تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب ملكية السكن

- le statut juridique du logement

		le statut juridique du logement			Total
		organisme d'habitat	entreprise ou administration publique	particulier ou entreprise privée	
pauvrete sévère	Effectif	313	259	1889	2461
	%	16,0%	18,8%	21,4%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	88	107	705	900
	%	4,5%	7,8%	8,0%	7,4%
non-pauvre	Effectif	1550	1009	6230	8789
	%	79,4%	73,4%	70,6%	72,3%
Total	Effectif	1951	1375	8824	12150
	%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

- **جدول رقم 02:** تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب صفة الإقامة بالمسكن

- le titre d'occupation du logement

		le titre d'occupation du logement			Total
		accession à la propriété	location	indu-occupant	
pauvrete sévère	Effectif	1554	322	585	2461
	%	19,4%	17,9%	25,1%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	593	102	205	900
	%	7,4%	5,7%	8,8%	7,4%
non-pauvre	Effectif	5868	1376	1545	8789
	%	73,2%	76,4%	66,2%	72,3%
Total	Effectif	8015	1800	2335	12150
	%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

- **جدول رقم 03:** تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب صفة الإقامة بالمسكن

- le nombre de ménages habitent ce logement

		le nombre de menages habitent ce logement							Total
		1	2	3	4	5	6	7	
pauvrete sévère	Effectif	1662	407	241	117	27	7		2461
	%	16,3%	32,5%	51,1%	63,6%	67,5%	63,6%		20,3%
pauvrete absolue	Effectif	602	191	71	28	8			900
	%	5,9%	15,2%	15,0%	15,2%	20,0%			7,4%
non-pauvre	Effectif	7923	656	160	39	5	4	1	8788
	%	77,8%	52,3%	33,9%	21,2%	12,5%	36,4%	100%	72,3%
Total	Effectif	10187	1254	472	184	40	11	1	12149
	%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

جدول رقم 04 : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب القطاع السكني

- le strate d'habitat

		le strate d'habitat		Total
		urbain	rural	
pauvrete sévère	Effectif	1161	1300	2461
	%	18,7%	21,9%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	426	474	900
	%	6,9%	8,0%	7,4%
non-pauvre	Effectif	4628	4161	8789
	%	74,5%	70,1%	72,3%
Total	Effectif	6215	5935	12150
	%	100,0%	100,0%	100,0%

جدول رقم 05 : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب جنس رب الأسرة

- le sexe du chef de menage

		le sexe du chef de menage		Total
		masculin	féminin	
pauvrete sévère	Effectif	2226	235	2461
	%	20,2%	20,6%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	813	87	900
	%	7,4%	7,6%	7,4%
non-pauvre	Effectif	7970	819	8789
	%	72,4%	71,8%	72,3%
Total	Effectif	11009	1141	12150
	%	100,0%	100,0%	100,0%

جدول رقم 06 : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب سن رب الأسرة

- l'age du chef de menage

		l'age du chef de menage					Total
		moins de 20 ans	entre 20-29	entre 30-44	entre 45-64	65 ans et plus	
pauvrete sévère	Effectif	2	88	1092	918	361	2461
	%	18,2%	26,3%	24,3%	17,2%	18,3%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	1	25	369	371	134	900
	%	9,1%	7,5%	8,2%	7,0%	6,8%	7,4%
non-pauvre	Effectif	8	221	3037	4047	1476	8789
	%	72,7%	66,2%	67,5%	75,8%	74,9%	72,3%
Total	Effectif	11	334	4498	5336	1971	12150
	%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

جدول رقم 07 : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

- le niveau d'instruction du chef de ménage

		le niveau d'instruction du chef de ménage					Total	
		sans instruction	alphabétisé	primaire(1&2 cycle fondamental)	moyen(3cycle fondamental)	secondaire		superieur
pauvrete sévère	Effectif	1000	311	574	337	179	60	2461
	%	21,8%	18,6%	20,8%	21,5%	16,4%	12,7%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	367	124	224	111	63	11	900
	%	8,0%	7,4%	8,1%	7,1%	5,8%	2,3%	7,4%
non-pauvre	Effectif	3222	1241	1959	1118	847	402	8789
	%	70,2%	74,0%	71,1%	71,4%	77,8%	85,0%	72,3%
Total	Effectif	4589	1676	2757	1566	1089	473	12150
	%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100%

- **جدول رقم 08** : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب الحالة الشخصية لرب الأسرة

- la situation professionnelle du chef de ménage

		la situation professionnelle du chef de ménage					Total
		occup	chom	retrai	pension	autres	
pauvrete sévère	Effectif	1620	293	313	173	62	2461
	%	20,1%	29,1%	16,4%	20,7%	18,5%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	583	110	112	59	36	900
	%	7,2%	10,9%	5,9%	7,0%	10,7%	7,4%
non-pauvre	Effectif	5865	603	1479	605	237	8789
	%	72,7%	59,9%	77,7%	72,3%	70,7%	72,3%
Total	Effectif	8068	1006	1904	837	335	12150
	%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

- **جدول رقم 09** : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب القطاع القانوني للمؤسسة التي يعمل على مستواها رب الأسرة

- le secteur juridique de l'entreprise

		le secteur juridique de l'entreprise				Total
		non-occupe	le secteur public	le secteur privé	etranger	
pauvrete sévère	Effectif	451	867	1141	2	2461
	%	26,8%	17,4%	20,9%	18,2%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	152	323	424	1	900
	%	9,0%	6,5%	7,8%	9,1%	7,4%
non-pauvre	Effectif	1079	3799	3902	8	8788
	%	64,1%	76,1%	71,4%	72,7%	72,3%
Total	Effectif	1682	4989	5467	11	12149
	%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

- **جدول رقم 10** : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب تسجيلها في الضمان الاجتماعي

- l'affiliation à la sécurité sociale

		l'affiliation à la sécurité sociale		Total
		affilié	non-affilié	
pauvrete sévère	Effectif	1048	1413	2461
	%	17,2%	23,3%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	380	520	900
	%	6,2%	8,6%	7,4%
non-pauvre	Effectif	4668	4120	8788
	%	76,6%	68,1%	72,3%
Total	Effectif	6096	6053	12149
	%	100,0%	100,0%	100,0%

جدول رقم 11 : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب حجم الأسرة

- Le nombre des membres du ménage

		le nombre des membres du ménage																						Total
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	
pauvrete sévère	Effectif	5	42	84	126	216	260	260	227	213	168	128	96	81	69	70	60	60	51	38	31	39	137	2461
	%	8,3%	15,5%	14,6%	12,9%	16,1%	16,6%	17,5%	16,0%	18,5%	19,8%	21,9%	23,2%	26,0%	29,0%	39,8%	46,9%	49,6%	49,5%	61,3%	62,0%	66,1%	67,5%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif		7	22	40	73	68	89	104	84	78	64	54	47	39	19	22	21	24	9	9	8	19	900
	%		2,6%	3,8%	4,1%	5,4%	4,3%	6,0%	7,3%	7,3%	9,2%	10,9%	13,0%	15,1%	16,4%	10,8%	17,2%	17,4%	23,3%	14,5%	18,0%	13,6%	9,4%	7,4%
non-pauvre	Effectif	55	222	471	812	1052	1238	1139	1086	855	603	393	264	184	130	87	46	40	28	15	10	12	47	8789
	%	91,7%	81,9%	81,6%	83,0%	78,4%	79,1%	76,5%	76,6%	74,2%	71,0%	67,2%	63,8%	59,0%	54,6%	49,4%	35,9%	33,1%	27,2%	24,2%	20,0%	20,3%	23,2%	72,3%
Total	Effectif	60	271	577	978	1341	1566	1488	1417	1152	849	585	414	312	238	176	128	121	103	62	50	59	203	12150
	%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

جدول رقم 12 : تكرار ونسب الأسر في وضعياتها المختلفة بحسب وضعية رب الأسرة في المهنة

- La situation dans la profession des occupés

		la situation dans la profession des occupés										Total
		non-occupe	employeur	indépendant, artisan individuel	salarié permanent	emploi salarié d'initiative locale ESIL	indemnité d'activité d'intérêt général IAIG	travaux d'utilité publique(T UPHIMO)	salarié non permanent	apprenti	aide familial	
pauvrete sévère	Effectif	451	62	567	907	8	57	5	388	4	12	2461
	%	26,8%	14,9%	19,9%	17,4%	20,0%	27,8%	31,3%	24,0%	25,0%	14,1%	20,3%
pauvrete absolue	Effectif	152	36	204	314	4	20	1	162	1	6	900
	%	9,0%	8,7%	7,2%	6,0%	10,0%	9,8%	6,3%	10,0%	6,3%	7,1%	7,4%
non-pauvre	Effectif	1079	318	2078	4001	28	128	10	1068	11	67	8788
	%	64,1%	76,4%	72,9%	76,6%	70,0%	62,4%	62,5%	66,0%	68,8%	78,8%	72,3%
Total	Effectif	1682	416	2849	5222	40	205	16	1618	16	85	12149
	%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100%

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد إبراهيم منصور،(2007) ،”عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية“؛مركز دراسات الوحدة العربية بيروت .
- أديب نعمة ،(2009) ، ”تعدد الفقر ومناهج دراسته“؛اجتماع فريق حول قياس الفقر، بيروت، لبنان.
- أنجوس ديتون، (2002)،”هل يتناقص الفقر في العالم“ ؛ مجلة التمويل والتنمية.
- الديوان الوطني للإحصائيات ، (2000)،”وجيز تعليمات حول المسح الوطني لنفقات استهلاك الأسر 2000“؛ المديرية التقنية المكلفة بالإحصائيات الاجتماعية والمداخيل، الجزائر.
- جاي بيفرمان،(2001)،”تخفيض إعداد الفقراء في الدول النامية“؛مجلة التمويل والتنمية.
- جوان سالوب ،(1992)،”الحد من الفقر“؛ مجلة التمويل والتنمية.
- جيفري د ساكس ،(2007)، ”نهاية الفقر، الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحالي“؛ ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- ديفيد دولار وايت كرامي،(2001)، ”التجارة والنمو والفقر“؛ مجلة التمويل والتنمية.
- رياض بن جليلي،(2007) ،” حساب فجوة الأهداف الألمانية الألفية “؛ مجلة جسر التنمية، العدد 65، السنة السادسة،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
- مارتن رافايون ،(2007)، ”الفقر الحضري“؛ مجلة التمويل والتنمية.
- مارتن رافايون وشاوهوا نتش، (2004)، ”فهم تقدم الصين المتفاوت في مكافحة الفقر“؛ مجلة التمويل والتنمية.
- مارتن رافاليون،(2002)،”شبكة أمان آلية“؛ مجلة التمويل والتنمية .
- مارك بيرد وسودهير شيتي، (2003)،”كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو أهداف الألفية الإنمائية“ ؛ مجلة التمويل والتنمية .
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب، (2006)،” التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية“ ؛ الدار الجامعية.
- محمد عدنان وديع وآخرون،(1997)،”مسح التطورات في مؤشرات التنمية و نظرياتها“؛ المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- مصطفى رشدي شيحة،(1993)، ”الاقتصاد العام للرفاهية“ ؛ الدار الجامعية ، بيروت .

- نامق صلاح الدين ،”توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي“؛دار المعارف ، القاهرة.
- سالم توفيق النجفي ،أحمد فتحي عبد المجيد،(2005) ،”السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي“؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
- عبد الرزاق الفارس،(2001)، ”الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي“؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- عبد المجيد قدي ،(2006)،”المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية تقييمية“؛ ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003/2002)، ”اتجاهات حديثة في التنمية“؛ الدار الجامعية.
- علي عبد القادر علي، (2008)، ”مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة في التوزيع“؛ المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي عبد القادر علي ، (2007)، ” مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي“ ؛ مجلة جسر التنمية ، العدد : 66 ، السنة السادسة المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي عبد القادر علي، (2006)، ”الفقر و مؤشرات القياس و السياسات“؛ مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- فرانسيسكو فيريرا ،مايكل والتون ،(2005)، ”فخ عدم المساواة“؛ مجلة التمويل والتنمية.
- هبة الليثي،(2009) ، ”تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا“؛جامعة القاهرة.
- هبة الليثي ، (2008)، ”تحديات قياس الفقر في منطقة الاسكوا“؛جامعة القاهرة.
- أيمن مصطفى حسين الدباغ، (2003)،”نظرية توزيع عوائد الإنتاج“؛ رسالة دكتوراه ،الجامعة الأردنية.
- سيدي أحمد كلباني، (2006) ،”آليات توزيع الدخل في الجزائر“؛مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- عريس مخطار، (2005)،”محاولة قياس الفقر في الجزائر“؛مذكرة تخرج نيل شهادة الماجستير، جامعة وهران.

- المراجع باللغات الأجنبية:

Abdoune Benallaoua, (2008), “ Les déterminants du bien-être monétaire des ménages en Basse Kabylie : une analyse de régression” ; DT N° 145, Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France.

Adair .P, (2003),“ le paupérisme histoire, éthique et analyse économique” ; revue d'économie et de management ,Université de Tlemcen, Algérie, N°2 .

Alex Siméon, (2006), “ pauvreté, croissance et inégalité en Haïti : dynamique et décomposition sectorielle ” ; université de Sherbrooke .

Ali abdel Gadir ali, (2004),“ poverty in the arab region: a selective review ”; Arab planning institute, Kuwait.

Aline condouel, Jesko.s , Hentschel et Quentin.t.wodon, (2002) ,“Poverty measuement and analysis ”; word bank's search.

Belkacem laabas et Imen limam, (2004), “Impact of public policies on poverty, income distribution and growth”; Arab planning institute, Kuwait.

Belkacem Laabess, (2001), “Poverty Dynamics in Algeria”; Arab planning institution, Kuwait.

Bettaher Samir et Belmokadem Mostfa, (2007), “Pauvreté et méthodes de mesures, et la politique de lutte” ; Revue d'économie et management université Abou bakr Belkaid, Tlemcen, N°6 .

Bernard Grais, (2003), “Méthodes statistiques” ;3^{ème} édition, DUNOD, Paris.

Christophe Ehrhart, (2008), “Développement économique et répartition des revenus : Economies et sociétés séries développement” ; croissances et progrès FN44 ,4/2008, Edition : présence graphique.

Dani Rodrik, Arvind Subramanian, (2003), “La primauté des institutions, ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire”; Finance et Développement.

Daron Acemoglu, (2003), “ Causes profonds de la pauvreté”; Finance et développement.

- Denis Bouget et ALAIN Viénot, (1995), “ Traitement de l’information: statistiques et probabilités” ;Libraire vuibert , Paris.
- Dwight.H.Perkins ,Seteven Radelt et David.L.Lindauer, (2008), “Economie du développement”; traduction de la 6^{ème} édition américaine par Bruno-Renault, 3^{ème} édition, Ouvertures économiques groupe de boeck .
- Francisco H.G.Ferreira et Michael Walton, (2005), “Piège de l’inégalité”; Finance et développement.
- Henri Bartoli, (1999), “ repenser le développement, en finir avec la pauvreté”; UNESCO.
- Institut international des sciences administratives, (2003), “Conférence international régionale : Gouvernance partagée, la lutte contre la pauvreté et l’exclusion”; Cameroun.
- Jacques Lecaillon, “ L’inégalité des revenus , le conflit entre l’efficacité économique et la justice sociale”; Edition, Cujors .
- Jacques Lecaillon , Felix Paukert, Christian Morrison et Dimitri Germidis, “Répartition du revenu et développement économique :un essai de synthèse” ; Bureau international du travail,Genève .
- John Rawls, (2003),“ la justice comme équité” ; traduit de l’anglais par Bertard Guillaume , édition la découverte , Paris.
- Lorenzo Giovanni Bellù, Paolo Liberati, (2006) ,“ Échelles d’équivalence”; Organisation des Nations Unies pour l’alimentation et l’agriculture .
- Louis- Marie Asselin , Anyck Dauphin, (2000),“Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel”; centre canadien d’étude et de coopération internationale.
- Maliki Samir Bahaaeddine et Benhabib abdelrazek,(2007), “Réduction de la pauvreté en Algérie réalité et perspectives”; Revue Economie et management, N°6 université Abou bakr Belkaid, Tlemcen.
- Massoud Ahmed, (2002), “Dégager un consensus sur la lutte contre la pauvreté” ; Finance et développement.

Mattih eikkila et Susen Kuivalainen , (2002) , “utiliser des aides sociales pour combattre la pauvreté et l’exclusion sociale, Rapport européen de synthèse”; Editions du conseil de l’Europe.

Michael Walton, (1990), “Lutte contre la pauvreté: expérience et perspectives d’avenir”; Finance et développement.

Michel Tenenhaus ,(2007), “Statistiques: Méthodes pour décrire, expliquer et prévoir”; DUNOD, Paris.

Narayan Deepa, (2000), “Silence et impuissance: le lot des pauvres”; Finance et développement, vol37 , n°4.

Nora lusting et Nicolas stern, (2000), “ une approche plus large de la lutte contre la pauvreté”; Finance et développement, vol37 , n°4.

ONS, (2005), Annuaire statistiques de l’ALGERIE N°25, l’Algérie.

ONS, (2003), “ Données statistiques, démographie algérienne 2002” ; N°375, l’Algérie.

ONS, (2002), “Données statistiques, les dépenses des ménages en 2000 ”; N°352, l’Algérie.

ONS, (2001), “Annuaire statistiques de l’ALGERIE N°20”; l’Algérie.

ONS, (2000), “Manuel d’instructions aux enquêtrices” ; enquête nationale sur les dépenses de consommation des ménages en l’an 2000, l’Algérie.

PNUD, (2010), “Rapport mondial du développement humain 2010” ; web site <http://www.undp.org./HDR>.

PNUD, (2003), “Rapport mondial du développement humain 2003” .

Ravallion Martin, (2007), “la pauvreté urbaine”; Finance et développement.

Ravallion Martin, (1997), “ pauvreté et exclusion, La mesure de la pauvreté”; Problème économique n°2508, Edition La documentation française.

S.B.Malik, A. Benhabib, M.Ben bouziane , T.Zian et N.Chérif , (2003), “Mesure de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de telemcen” ; Revue

d'économie et management, N°2 , université Abou bakr Belkaid Tlemcen ,Algérie.

Sen Amartya, (2010), “ Un économiste humaniste” ; rencontre de la revue française des sciences humaines , N° 219.

Sen Amartya, (2001), “ repenser l'inégalité” ;traduit en l'anglais par Paul Chemla , éditions de seuil .

Sen Amartya, (1981), “Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation” ; Clarendon Press, Oxford.

Stephen Mink, (1993), “Pauvreté et environnement” ; Finance et développement.

Université Abou bakr Belkaid, (2003), “Pauvreté et coopération” ; Economie et management, Tlemcen, N°2 .

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	معالم دليل التنمية البشرية لعام 2010.	71
2	المعالم المرجعية لمؤشرات أوجه الحرمان في كل أبعاد دليل الفقر لعام 2010.	77
3	الإنفاق الكلي للأسر الجزائرية حسب المناطق لسنة 2000.	89
4	معدل الإنفاق الاستهلاكي السنوي للفرد لسنة 2000.	89
5	النفقات الكلية للأسر حسب المجاميع السلعية والمناطق.	90
6	التقسيم العشري للسكان حسب شرائح معدل الإنفاق السنوي للفرد.	91
7	تقسيم اليد العاملة حسب الجنس والمنطقة لسنة 2000.	91
8	متوسط الإنفاق الكلي الفردي حسب المناطق.	96
9	التوزيع السلعي للإنفاق الكلي السنوي الأسري حسب المناطق.	97
10	توزيع الأسر الإنفاق الأسري حسب المناطق.	98
11	معاملات جيني حسب المناطق.	99
12	معامل كوزنتر حسب المناطق.	100
13	وضعية أسر العينة.	106
14	معاملات نماذج التقدير لكل وضعية للأسر.	107
15	تحليل التباين ANOVA للمتغيرات المستقلة.	108
16	اختبار تجانس التباين والتباين المشترك للمجاميع.	122
17	نتائج التباين المفسر.	123
18	اختبار Wilk's Lambda .	123
19	معاملات الدالة القياسية.	124

125	هيكل المصفوفة	20
126	تقييم مضمون النتائج.	21

- قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الهرم الترتيبي لمستويات الحرمان	1
18	التركيب بين مختلف المدارس.	2
22	الشكل البياني لعلاقة توزيع الدخل بالتنمية حسب Kuznets .	3
48	الشكل البياني لمنحنى LORENZ .	4
55	الشكل البياني لخط الفقر الذاتي.	5
58	الشكل البياني لحدود خط الفقر النهائي.	6
70	رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية لعام 2010 .	7
73	رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة لعام 2010 .	8
76	رسم بياني لأبعاد ومؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد الجديد لعام 2010 .	9
98	التمثيل البياني لمنحنى لورانز	10
106	توزيع أسر العينة حسب وضعيتها..	11
109	توزيع الأسر بحسب وضعيتها وظروف السكن.	12
110	توزيع مجموعات الأسر حسب حجمها.	13
111	توزيع مجموعات الأسر حسب تسجيلها في الضمان الاجتماعي.	14
112	التوزيع العمري لأرباب الأسر حسب مختلف وضعياتها.	15

113	توزيع مجموعات الأسر حسب الوضعية القانونية للسكن.	16
114	توزيع مجموعات الأسر حسب صفة الإقامة بالسكن.	17
115	توزيع مجموعات الأسر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة.	18
116	توزيع مجموعات الأسر حسب المناطق.	19
118	توزيع مجموعات الأسر حسب القطاع القانوني لمؤسسة نشاط رب الأسرة.	20
119	توزيع مجموعات الأسر حسب الحالة الشخصية لرب الأسرة.	21
120	توزيع مجموعات الأسر حسب الوضعية المهنية رب الأسرة.	22
121	توزيع مجموعات الأسر حسب جنس رب الأسرة.	23
126	تمثيل بياني لنتائج النموذج بشكل انتشار لوضعية الأسر في المجاميع الثلاث.	24

المخلص

تناولت هذه الدراسة محاولة قياس اللامساواة في التوزيع والفقير والوضع في الجزائر ،وقد استعرضت بداية الجوانب النظرية للمفاهيم والمقاييس المتبناة من طرف الاقتصاديين ، تلتها دراسة قياسية للظاهرتين في المجتمع الجزائري بناء على نتائج المسح الانفاقي للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000 ، حاولت من خلال هذه الدراسة توضيح علاقة مستوى الرفاهية في المجتمع بعدالة التوزيع والفقير وانها لا تقتصر على الجوانب المادية للتوزيع فحسب.

قياس وتحليل الفقر في كل ابعاده هو تقدير لحجم التفاوت في ذات الابعاد ، وتبعاً لدرجة العدالة تتحدد نسبة الفقر وعمقه ومقدار التفاوت بين غير الفقراء والفقراء ،وكذا الفقراء في شدة فقرهم وبالتالي تأتي ضرورة الاهتمام بهذا الجانب كأهم منحى للتقدم نحو اهداف الالفية الانمائية.

كما اشتملت الدراسة على جزء تطبيقي لقياس الظاهرتين في الجزائر اعتمادا على بيانات الاستهلاك للأسر بواسطة اكثر المقاييس شيوعا ، وتتعدى ذلك الى محاولة التعرف على خصائص الفقراء من غيرهم وبتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المميزة لكل مجموعة، سواء من غير الفقراء او الفقراء فقرا مطلقا او الفقراء فقرا مدقعا بالاستعانة برنامج احصائي لتقدير معالم نموذج مميز لكل وضعية.

الكلمات المفتاحية :

اللامساواة؛ الفقر؛ خط الفقر؛ الفقر المطلق؛ الفقر المدقع؛ الدخل؛ الإنفاق الاستهلاكي؛ التنمية البشرية؛ الأهداف الإنمائية للألفية؛ عدالة التوزيع.

نوقشت يوم 06 أكتوبر 2013